



صاحب ومالك السجل افندي
سنة ١٢٥٩

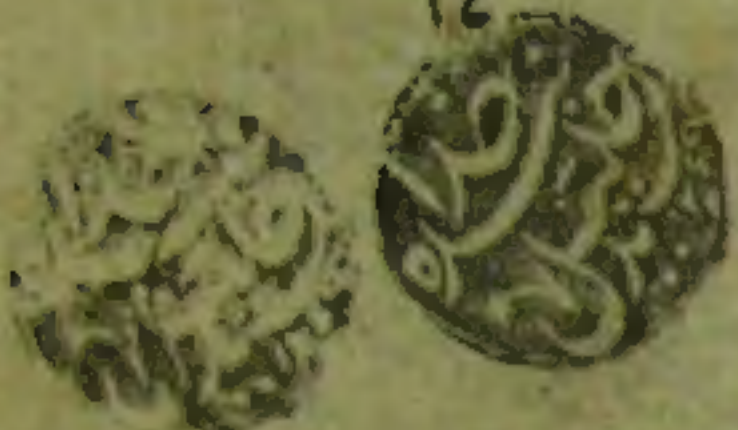
الحمد لله

فتح الاسرار



منع اظهار فتح الاسرار
فيلك الفقير الحقير المختار
المحتاج الى الله الغفار
عبدك محمد بن الفضل الافندي
١٢ غفر الله له ولوالديه

١٢



٧٠

وقف سید قطیف

١٥١٥

SOLEYMANIYE C. KUTUPHANESI	
İsmi	Seyyid Nazif ef.
Yeni Kayıt No.	
Eski Kayıt No.	70
Tasnif No.	492.7-1

٧



بسم الله الرحمن الرحيم

محمد بن الحسين والسنوطة على سيد الأولين والآخرين محمد النبي
 النبي الأمين وعلى آل الطيبين الطاهرين **أما بعد** فيقول العبد
 الفقير إلى لطف ربه المقدس شيخ محمد بن محمد بن أحمد حقايا الطاف
 ربهم العبد لما كان كبرياؤه بالأسرار الغامضة البركي فخر الأبرار
 رفع الله قدره إلى حضرة قدره وسفاهته شارب بته واثرة
 مشتملة على جارات معجبة فائقة الألفاظ موقنة واقعة متفنية
 على فوائد لطيفة حقائق ثرائف مرغوة دقاتها حتى صار كشكة فيها
 المصباح بركا في يطعم منه الصباح طوي لمن انتشق من روائح
 انواره وانتشق بين نروع ثماره وانفاهه وكنت في اوان ملأني
 ووقت حداثته شهابي ابدل جهدي للذهاب الى المرام وماده
 وجدان ابحار معانيه ومواده ووفقت لاجتناء الثماره به كفض
 مغلتي في مضماره اشتق قلبي ان ازل عن وجوه الغائض صاحب وكشف
 من وجوه معانيه نقابها طرذبت على فوائد تفرجها العيون وفوائد
 بتجربتها انظرون في باطن كبريته تكا على وجه ينفع منه الاسرار وينفع
 ابرار واحبار كبر رفته فتح الله ركنه بالانظار اجلته تكا

وسيد الارضون في دار القرآن

في هذا النسخ اتقوا هذه او فقه في هذه النسخ
 المتداول في هذه النسخ رقع في ذاته وهو في هذه
 النسخ في هذه النسخ وتخرج المستقيم

الشيخ الفاضل العالم العلامة محمد بن الحسين
 في هذا النسخ اتقوا هذه او فقه في هذه النسخ
 المتداول في هذه النسخ رقع في ذاته وهو في هذه
 النسخ في هذه النسخ وتخرج المستقيم

جمع وجمع في الطيف والاراد التفسير
 جمع وجمع في الطيف والاراد التفسير

ونفع به الطالبين من اصحاب التخصيص انه نعم المولى ونعم الوكيل
 والله قريب مجيب ومن يدعوه نعم المصيب **افتح** بعد التبيين بالتبيين
 بمحمد تكا اقتداء بأسلوب الكتاب المجيد واداء الحق ما يجب عليه
 من شكر نعمته التي تأليفه منها وصوتها كبر عن الاقطاب
 ما قال على السنوطة والسدوم كما امرى ذي بال لا يبدل فيه سم
 الله الرحمن الرحيم فهو قطع وفي رواية بمحمد تكا بالسنوطة على النبي
 عليه السلام تبركا وعده بقوله عليه السلام كل كلام لا يذكر فيه
 فيزيد به وبالسنوطة على فهو قطع محوف من كبره كبره بسم الله الرحمن الرحيم
 والبا في المدح المستوف المستوف حال من ضير ما مد المقتدر
 اوله استأنس والظرف لغواخت الاول صاحب لك في لانه ادخل
 في التعظيم لان في حبه اسمته من جعله كاللانه والثاني البياض
 لانه يشوان الغم لا يتم الا بتدبيره باسمه كما ويقتدر متعلقه
 مود الاحكام والتخصيص وتا كان الاهم في قوله تكا احرار باسم
 ربك يا امر بالقاء قدم السبق واضافة اسمته ان كانت لاس
 لا حنف من الاسم به كما وضعها فهو لفظ الله وفي البرك بالاسم اول
 استأنس به في التعظيم المستأنس لان البرك الاستأنس به في كان كونه
 اسماء يكون ابلغ في التعظيم المستأنس والمعنى مدد يا ومنه كماله
 تكا او استأنس اسم البغير ابتداء او استأنس لان كما في قوله في
 به فمتعلق الب، ذلك لفظ من اقوم واقعد واكثا وشرب لك رب

والا كما والقاعد والقائم والذات الموجب الوجود على ما افترقوا
وان في سبيل المد واليقين التفت ذاتي احد اليمين معبود
وحذف حرفه على خلاف القياس ثم ادخل عليه اللام واللام
واوهم اللام في اللام او ادخل اللام التثنية في حذف الهمزة ثم
حفظت الهمزة بنقل حركتها الى اللام ادخل بحذف حركة اللام
الاولى في حذف الهمزة في الوجه الاول خلاف قياس الالادغام
وفي الثاني حذف الهمزة قياس الالادغام في ذلك ما صدق قياس
فما لا بد في مكان الالادغام كانت مع الغاصب بين المتجانسين وجوز
سبويه كونه من الالباب ليهيئ شرو الظاهر ان مراده انه
البس فقلت الباء الفاعل على خلاف القياس وعلى كل وجه هو خارج
عن القياس كما ان نداء خارج من حيث قالوا باله بلا توسط
شيء والرحمن فعده من من رحم بكسر العين بعد جمعهم بضمها ليكون
لازم منه ان العطف في الرحيم منه ايضا بعد الجمع المذكور لكن
الرحمن غير من لبالغة ما ليس الرحيم ولذا يقال رحم الدنيا والآخرة
وبقال رحم الآخرة ولذا لا يسميها بالرحيم بل بالرحمة وبقال لا يخصص
به كما صار حقيقة بان يكون قريب للاسم الجليل وهي صفتان لا يحدون
وعلى ان الرحمن علم يكون بدلا منها او عطف بيان وكذا الرحيم واذا
كان صفة والرحمن علم يكون صفة للرحمن ولا يجوز ان يكون صفة للرحمة
لعدم جواز تقديم البدل والعطف على الصفة ويجوز ان يكون

من

مفولين على المدح اي هو الرحمن او منصوبين كذا لاي اي الرحمن
ووجه بسم الله الرحمن الرحيم خبر بية او اشتافية الممدلة والمد
مصدر حدث او احدثت حمد او حمدته نفسه ثم حذف
الفعل مع متعلقه لدلالة المصدر عليه فبقي حمد فوق الهم
في المفعول او الفاعل فاعيد باللام الجارة للبين المفعول
والفاعل كما في قوله كما فبعد المفعول الظالمين واشد اي بعد
القوم الظالمين بعد اعلم ان الفعل اذا حذف مع المتعلق
فاعلا او مفعولا ثم امتنع المصدر الى ذلك المتعلق
فموسنة الله اي سن الله سنة فحذف الرقاب الى ما ضربوا
الرقاب ضربا او بين بادخال اللام الجارة عليه كما في المثال
المذكور اي بعد كائن للقوم الظالمين بان قام بهم قولهم
خدا فالكوفيين وغير ذلك الى خالفهم الكوفيون خدا
فذلك الحذف واجب قياسي صرح به الفاضل المعصام
فمنى حديث محمد الله الهامدون كذا او حمد الله نفسه حمد
ثم عدل من نصب الرفع ليدل على الدولم اذا الفعلية
للحدوث والاسمية للدوام وادخل لام التثنية في
قافار دوام جنس الحديث كما استنزم دوام افراده كذا
او الاستفاد المفيد واماها كذا في تقدير كون المعنى حمده
الحامدون ومجوز ان يكون الحمد مبيتا للفاعل الى كل حامدية

متعلق به تكه وان يكون مبنيا للمفعول الى كم محذوفه
 تكه ويجوز ان يراد كل معنى على طريق عموم المجاز وما
 يطلق عليه لفظ الحمد فيكون مفيدا بثبوت معنى تكه
 فيعرف الى درجة الكمال وعلى تقدير كون المعنى حمد تكه نفس يكون
 مبنيا للفاعل لا غير فيكون المعنى كل حامد بك لله تكه لا غير
 مختص به تكه لا تتأني من غيره تكه فيكون حمدا لله تكه باظهار
 العجز عند كانه قال لا احصى ثناء عليك انت كما اثنيت على
 نفسك وهذا الحمد لهما واحد كما لا يخفى ثم الحمد هو الثناء
 على الجيد الاختيار ونعمة او غيرها والشكر ما يفيد تعظيم
 المنعم فيه ما عموم من وجه فموزد الحمد هو التسليد والتعلق
 بجود ان يكون نعمة او غيرها ومورد الشكر التمسك وغيره
 من الاركان ومتعلقة نعمة لا غير وكل اثناء على النعمه
 حمد وشكر وكل ثناء على غيرها من الجيد الاختيارى حمد
 لا غير وكل تعظيم غير لسانى على النعمة شكر لا حمد واللام في
 قوله لله لا ستمحاق وفصل كل حمد على كونه لله تكه مستفاد
 من تعريفه باللام الجنس واللام استغراق لان تعريف
 المسند اليه يكون لتخصيصه بالمسند في جملة الحمد لله اسمية
 انشائية كتب الله تكه بلا مئين وان كان التلخيص ثلث
 لامات لان كل لفظ اول لام ودخله لام التعريف ولا

ولا آخر جاته او غيرها تمحذف مثلا التعريف حطار رب
 العالمين مجرور ورفعة للجلالة فان كان اضافته معنوية مفيدة
 للتعريف او مرفوع على المدح او منصوب عليه او بما دل
 عليه الحمد التبع كان قيسا مجد رب العالمين ولا يجوز
 نصب الحمد لضعف الحال المصدر الملح باللام وللمزوم
 الفصل بين العام والعمول بالنية ولكون لله مفعولا معنى
 في بعض وجوه والآية في الاصل مصدر بمعنى التبرية
 وهو تبغ الشيء الى ما له شيئا فشيئا بصفة به الفاعل
 للمبالغة كالعدل في رجل وقيل صفة مشبهة من ربه يرب
 بعد جعله لازما بنقده الى باب فعل بالضم كى هو المشهور
 سقى به المالك لانه يحفظ ما يملكه ويه به وبه هذا
 الاعتبار اضافة الى العالمين من قبيل اضافة الصفة
 لانيه معمولها كرحمن الدنيا تدبره ولا يطلق على غيره
 تكه الا مفيدا كرسب الدار وربب الدارية ويمكن ان يكون
 ربب مضموح الآخر كما ان يكون ماضيا والعالمين مفعول
 وفيه ضمير لا التكه والحمد استينافية وجعله حالا بنقده قد
 ياباه المقادير العالم اسم لما يعلم به كالحاتم لما يختم به والقالب
 لما يقلب به غلب فيما يعلم به الصانع من المصنوعان يطلق
 على كل جنس منها كما يقال عالم الحيوان وعالم النبات

وعالم الاشجار وغيره ذلك ويطابق على المجموع ايضا كما يقال
 العالم بجميع اجزائه حدث وقيل هو اسم اول العلم من
 من الذئكة والثقلين وتناور لما سواه بطريق الاستق
 وقيل يريد به الناس لانه لا شئ له على العايب يعلم به القناع
 كما يعلم بما سواه والاول هو الحق واخيره لفظ الجمع لبيان
 شموله وبوبته كما بجميع الاجناس وتعرفه الاستفراق
 افراد كل منها ولو افراد لشوقهم ان المقصود بالتعريف
 هو الحقيقة من حيث هي او استفراق افراد جنس واحد
 ضرها ثم جمدها بالعدا والنون لاختصاص هذا الجمع بالذكر
 العقلاء لكن هذا الشذوذ لما يقبح الفصاحة لوروده
 من الواضع وقالوا على اعتبار دلالة العلم مع اعتبار
 تغليب العقلاء على غيره ثم جمع جمعهم والصلوة على محمد
 الصلوة في اللغة الدعاء او التعظيم ثم هو اذا صدر
 من الله يكون نوعا منه واذا صدر من المولى يكون
 نوعا اخره واذا صدر من الادنى يكون نوعا مغايرا
 لهما فلذلك قيل تتنوع بالاضافة الى محالها الى ثلث
 انواع تنوع الاجناس بفصولها فمن الله تكلم الرحمن
 ومن الذئكة الاستغفار ومن المؤمنين الدعاء وكل تعظيم
 من محله ثم نقلت في طرف الشئ الى العبادة المعروفة بوجود

الشيعة

التعظيم والدعاء فيهما ثم لا يتم فيها بعد الدعاء الى بعض
 فرد من افراد الصلوة كائن على محله ولا يبعد للمعبد
 الخلق لعدم الفرز المعروف ولا لبعد الجنس من حيث
 هو المستند لكون جميع الافراد عليه الصلوة والعدم
 ولا لبعد الاستفراق الذي معناه كل فرد من افراد وجوده
 لانه ليس كل فرد من افراد الصلوة على نبينا صلوات الله
 عليه وسلم لا حقيقة فظا هو فاما الدعاء فلان اذا بتزيم
 غيره من الصلوة على غيره صلى الله عليه وسلم من الدنيا
 والذئكة وغيرهم منزل عدم وفارده ظاهر وانما بان
 يرايها افرادها المتبادر بحسب التفاهم في العرف وليس
 لها افراد متفاهمة حتى تكون مرادق بها ثم في قول على محله
 الاصل صلة لفظ الصلوة مستدعية للنزول قال الله
 تكلم صلو عليه ثم قصم عنه وجعل خبر الافادة الدوام
 على ما عرفت وقصم القصة عن المصباح رقباس على ما افادة
 الشيخ الرضي نحو المرور بزبد والبعد عنه وغير ذلك في قدر
 المتعلق من الانعام العائنة الى الصلوة كائنته على محله
 المرور كائن بزبد ولا حاجة الى تقديمه نازلة فالجدة
 عالم القوابل واليد الرجوع والمأبى ومحمد اسم مفعول من
 محله بمعنى كثر محله محمد من كثر له الحمد وتكثير الحمد لكثرة

العطف

الى افعال المحودة ثم جعل على الاصل الانبياء عليهم
الصلاة والسلام كنسبها فيه قال عصيان الدين في
شرح الشفاء سماه بجمده عبد المطلب لما اخبرته اسمها
شاهدت ليد مولده من القواب فلم ان له شانا
فسماه بهذا الاسم العظيم انتهى وقال ابن جرير
به بالهام من لك بملك انتهى ثم جعل على الافراد
امته تها لا ولم يذكر السلام اما لان الصلوة منتظمة
واما لانها في الابتداء الشكر فيه والاختصار في الخطبة
في الكاروم وذا الاختصار على الصلوة والمعطوف
على محمدا في عطفه صيانة للصلاة عن التثنية قال
عليه السلام لا تصاوخوا الصلوة النبوة قالوا وما الصلوة
النبوة يا رسول الله قال اللهم صل على محمد وعلى آل محمد
تسكون قالوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وتكون
استراحة الجواز وردا على من ادعى التشام اهل السنة
ذكر على رد الشبهة فيما زعموا ان ذكرها بآل محمد والغير
جائز ونقلوا فيه حديث موضوعا قال في شرح التلخيص
فيما قال الزائدة على خمسين وذكر ما هو المشهور منها لكن
المنكر منه عند الجمهور انه اتباع صحابة او غيرهم وقد اختلف
هذا الزعم وغيره من المحققين كذا في الفاسي فلذا ترك

عطف الصحابة عليه او ترك النسب صلى الله عليه وسلم
عند تعديم كنية الصلوة عليه السلام حيث قال قولوا
اللهم صل على محمد وعلى آل محمد الحديث بعدما قالوا كيف نص
عليك وكن ربان فتاة الضمير الى رد من قال لا يجوز
اضافة الى الضمير يضاف الى الاصل الظاهر قال الفاسي
في شرح دلائل واحقة الصلوة اللهم صل على محمد والنعم
الاكثر اضافة الى الاسم الظاهر صرح به ابن امير الحاج وعن
صحيح اضافة الى الضمير ابن جرير في شرح الاربعين ثم ان لا يضاف
الا الى من له حظ دين كالمحمد او ربيوى كالفرعون فلا
يقال له الحجام اجمعين تأكيد للدال لدفع توهم ان يراد
بعضهم بجمدا اضافة على الجنس والتشبيه على انها لا
ستوافق هذا هو المشهور ويجوز كونه حالاً منه لكونه مفرد
به غير مرجح بواسطة العطف ومنه الظاهر ولم يدق احد
والاجماع التوكيد واجازه ابن درر بنو في القاموس
وهو الصحيح وبالوجهين مراد فمضت جلوس اجمعين والجموع
انتهى ومن القاص الى جوازه في تفسير قوله تعالى
وان جبرئيل لم يولد هم اجمعين واما اجمع وجمعا فقد حكمي
الفاء الجمع القصر اجمع والدار جمعا بالنسبة الى الحال وبعد
الواو اتماما فانه مقام انما ليست للعطف كما اقيمت

مقام رتبة و بعده ليس بها وليست اقام
 مقدرة على ان رتبة ليست بمقدرة على ما هو في الكون
 او لا عطف وات موهومة بكثرة وقوعها في مثل هذا
 الموضع فالفا في هذه جوابية ولا يجوز ان يكون اما
 مقدرة في اللوم على ما هو مذكور في السنة المعبرين
 لعدم شرط تقديم في هذا الموضع وهو كون ما بعدها
 من منصوب بامر او نهى بعده مثل قوله كما وثيا بك
 فطره ونحوه ولا يمكن ولا تنجز مع رتبة الفا ضل المعصم
 حتى قال فما وقع في توجيه ما في اوله الكسب من قوله وبعد
 فان الخ من ان التقديم اقام من عدم تقديم التقديم في
 ينسب انتهى وبعد بين على النظم لان اقوى الحركات فيكون
 جارية المحذوف المنوي منصوب محذوف على ان مفعول فيه
 هو او اول ما الموهومة لانه قائم مقام مهابا يكن من شي
 خفية من الفعل محذوف ولا يجوز نعتا بجمع الاشارة الى الغرض
 من فريده لانه الفا في مثل هذا المقام مانع من تقديم
 معمول ما بعده على ما قيل بل لانه الظرف لا يتقدم على الاسم
 المنوي اذ لم يكن ظرفا صرح به الرض ويكن ان لا يعتبر قيام
 الواو مقام اما ولا توهم اما في بعد مفعول فيه لما بعده
 والفا مشهورة في ان الله فانيوكل المتوكلون بمعنى ان شئبه

المتعلق على المتعلق بتقديم الشئ على الجاء في المتعلق للمعنى
 فادخل الفا في المتعلق في الجاء على ما قد رتب ان خرج فلا
 فكانه قال اخرج بعد الحديث والصلاة على محمد الى الفرض
 المقصود كذا في الفاسي في يكون الواو ابتدائية او لمعطف
 فالجاء بعدها المعطوفة عطفا خبرية على خبرية على خبر انشائية
 على قول من تجوز اخرج خبرية على قول من جعل الحديث الخ وبعد
 قوله هذا فاقول هذا رساله او اخرج بعد قوله هذا
 على تقديم اخرج فالفا في فريده رساله لتفصيل الفرض
 فريده اي الامور الموجودة في الكون والما والمستخرجة في الذهن
 المستخرجة الامور التي سيذكرها في كتابه مجمل واستعمل فيها اسم
 الاشارة وان كان وضع للامر المحسوس بمرادى الخطاب اشارة
 الى انقائه تلك الامور المعقولة حتى كانت كمال علمها بجملة عند
 وقادر على الاشارة اليها او الى كمال فطنة الطالب بحيث سارت
 المعقولات عنه كالمحسوس حتى استحق ان يشار له
 الى المعقولات بالاشارة المستترة وفي ذلك مبالغة حيث
 للطالب على تحصيل الرادرس قال في القاموس الارب النسيطة
 والاسم الرسل بالفتح والكسر انتهى ثم نقلت في المعرف ابتداء
 او بعد نقل الى معنى الرسا الى طائفة من الفاظ المعاني
 مختصة بشتى ما مباحث علمية لوجود معنى الارسل والايصال

ما ولا يصح فيها فالامور التي اشير اليها بهذه الفاظ
 او معانيها على كل تقدير يجوز ان يراد بالرسالة الفاظ المعاني
 فانه اريد بالامور الالفاظ وبالرسالة كذلك او اريد بها المعاني فالجمل
 فالجمل نظامهم وان اريد بها حدها الفاظ وبالآخر المعاني فلهذا
 بد من تقديره مضاف في جانب المبتدأ او الخبر والكل الى
 للوزن بعد الاختياج او من حمل الالست على المجاز العقلي بين
 الدال والدلول من سبب تامة يمكن بها ادعاء المحادها فالحو
 جوه ثمانية فهذه الالفاظ مختصة او فهذه المعاني معاني
 مختصة او فهذه الالفاظ دوال معاني مختصة او معاني هذه
 الالفاظ معاني مختصة او فهذه المعاني مدلولات الالفاظ مختصة
 او حدها هذه المعاني الالفاظ مختصة او فهذه الالفاظ معاني
 مختصة او فهذه المعاني الالفاظ مختصة فقول في اي الاشياء
 والتذكير باعتبار حفظ ما كل معرب الى كل من يريد ان يرب
 الكلام على القانونة النحوي والجمهوري ان جمعا في فيه معنى
 اللام فلا يحتاج الى شكاف كما في الظرفية لكن يفرض من تلق
 خاتر اي رسن مؤلفه او مسبوقه لبيان الاشياء فالظرف لفظ
 على اختيار الجمهور منهم المصم على يانه وان كان بمعناه فان
 الرتب له عبارة عن طائفة من الالفاظ فانظر في محاربة اي رسالة
 كائنة في بيان الاشياء كينونة المظروف في ظرفه بيان بسيط

يحتاج اليه الى تلك الاشياء

ذلك

ذلك البيان بتلك الالفاظ والاشياء من غير ان يكون ذلك البيان
 وان كانت عبارة عن طائفة من المعاني فكذلك الى معاني
 كائنة في تحميم معرفة تلك الاشياء وقد يدرم ظرفية الاشياء
 لنفسه الشد الاحتياج الى الاحتياج اشترط استنباطات
 منصوبه مفعول مطلق لغيا من مقام موصوفه ولاحذه المصنف
 من المضاف اليه لانه اسم التفضيل جهة من المضاف اليه ولهذا
 يراه به العموم اذا كان مفردا كما في قوله ولا تكونوا اول
 كافر بجمع اول كافرين وهو اي ما يحتاج اليه كل معرب لشد
 الاحتياج ثلثة اسباب وهذه الجملة ابتدائية ليس معطوفة
 على قبلها والجملة الابتدائية في حرف النجاة كما جئت وقعة ابتدائية
 الكلام او بعد جملة مستقلة للصبح مظهرها عليها مصدرية بحرف
 المطف او لا بعد ان لا يكون لها اعراب ويسمى هذه الجملة
 السببية ايضا فالابتدائية والاسببية فيته واحد عندهم
 عند اهل التعبير ايضا قال المولى ابو السواد في تفسير قوله
 ثنا وما يشعركم انها اذا جاءت لا يؤمنون كلاما مستأنفا
 وقام في تفسير قوله كما وكذلك جعلت لكم نذير غدا والكلام
 مبتدأ ونحو ذلك مما لا يحصى واما الاسببية فيته عند اهل اللغة
 فجملة ليس لها اعراب ولم تصدر بالواو وجواب لسؤال
 اقتضت الاولى فيبين الاسببية فيته عندهم والاسببية فيته

عند النسخه معلوم فليعلم وفيه اشياء ثلث من اذهب من
 الخليل وسيبويه انهما في الاصل شيئا على وزن فعلا
 ففقدت الهمزة الاولى الى موضع الفاء فصارت شيئا على
 وزن فعلا ومنه ذهب القراء اصلها شيئا على وزن
 افعلاء جمع شيئا مخفف فصارت شيئا مخفف الهمزة فصارت
 شيئا على وزن افعا فبقي هذين اللفظين غير منصرف
 لالف الثانية ومنه ذهب الكوفي انهما افعال جمع شيئا
 كفرج واخراج فمررتهم لام وليست بالالف الثانية مع
 هذا غير منصرف لتوحي ان هذين اللفظين ثابت فيهم
 منصرف بالاجماع العام والمعمول والعلم كما واحد خبر مبتدأ
 محذوف تقديره الاول العام والثاني المعمول والثالث
 العلم او جموعها بعد التثنية فبقي خبر مبتدأ هو هو او بدلت
 شيئا بهذا الكلام ولا يخفى لجمع العام بدل البعض الانفراد
 السائد لان لا بد فيه وفي بدل الاشتغال من الى المبدل منه ويجوز
 ان يكون منصوبا بمفعول اعني وان كان المراد بالعلم الحاصل
 بالمصدر انشء العام في المعمول لا المانع المصدر حتى الذي هو ثابت
 العام في المعمول ذلك لان اشتغال الى بيان المراد فقال ان
 الاعراب ولم يقل اولا العام والمعمول والاعراب لانه لا
 الاشتغال الاصح ان ما بعد اي المفسرة عطف بيان لما قبلها

قال بعضهم انهما حرف عطف فموضع هذا الكسرة بانه تحت
 عن اموال العام والمعمول والاعراب لان كل كلام لا يخلو منها
 فتحت الحاجة الى معرفة العام وكيف يمد وشرط ان وجد
 وما علم فيه حتى يمكن اجزاء الاعراب عليه وانما الحاجة الى
 هذا في معرفة غيرهما فليست بهذا المشابهة ولهذا اجبت عنها بحسب
 اختلف المقام كنعريف الكسرة وتقسيمها الى اقوال ثلث
 وتفرعها وغير ذلك وبيان كون بعض اللفظ معمولا وبعضها غير
 اصلا وفي بعض المواضع وما يتعلق بها والاصلاحات النحوية
 كالذكر والمؤنث والتثنية والجمع والمعرفة والنكرة والمبين وغير
 ذلك على ما ياتي في تفصيلها في محال ياتي بها ان شاء الله تعالى
 واذا كان الاشتغال للاعتناء اليها مقتضية كمال الاعتناء بها
 المقتضى لبيان كل ما في باب على حدة توجب شرحها على ثلاثة
 ابواب الاول في مصدر رتبة يجمع ثبوت من الترتيب بجمع
 الثبوت الى جعلها ثابتة على ثبوت ابواب ثبوت الكل على
 ان اجزاء البيت على الجدران والسقف فيجمع يتعلق به
 ثلثه وانما يجمع على معنى العرف وهو جعل كل من الثبوت
 وفي مرتبة الثانية به فلا بد من اعتبار الترتيب بالاجزاء الى
 وجب جعل كل من اجزاء الترتيب في مرتبة الثانية به من اعتبار
 من آخره يجمع ثبوتها به كقوله المقصود والاشغال او يسمى

هذا في اصطلاحهم التخصيص الى جمل ذلك المعنى في ضمن
 الاسم وفيه من ههنا جمل الاسم ثابت والمضامين فيه في المعنى
 وسكسكي وجب ترتيب اجزائها مقصودة او مشتتة على
 ثلث ابواب او قسمها او اشتملها على ثلث ابواب مرتبة
 لا موزونة كيف ما اتفقت بل باعتبار مرتبتها قال
 في شرح التبيين قال السمع الشريف في فائدت الكافي
 ومقابلة التبيين ان يقصد بلفظ معناه الحقيقة وبما
 حفظه مع مع اخرين كسب وبذلك يحد بذكر شي من متعلقاته
 كقولك احمد السيد فلانا فانك لا حظت فيه مع المراد منها
 وقلت عليه بذكر سميته الخ كانه كاذب قلت النهج حمد السيد
 وخاتمة التبيين اعطى مجموع المعنيين فالمعنيان مقصودانه
 معا فسد او تبعا للنهي فيه زيادة بيان فيه وهو كشيء في اليوم
 العربى قال ابن جني لو جمعت لغتين في العرب لاجتمعت
 مجلدات ولما كان شرف العام لمكون مؤثر في المعمول ولذا في
 الشرح الاول في السام والامر في الباب للمعهد فالرسالة ان
 اظهرت معنى فالباب كذلك لما ذكرى الاغنى الذي مرتبة
 الاولية او المعنى الذي كذلك مدون لبيان احوال العام
 او كائن في بيان احوال العام او في تحصيل معرفتها والتفصيل
 يطلب تناسق ولما كان الشرح العوام لفظية وذلك

نعم في المعمول على يقين في فائدت الكافي في باب

اللفظة

وذلك اللفظ واقفا على الاسم او مرفى وتوقف معرفته على
 معرفتها الموقوفة على معرفة الهمزة او ان يبينها اول افعال العلم
 ببنيتها على ان البحث الا في تميزهم بشتان ويصنع اليد ويحفظ
 ويحفظ ويبيع محالها من شانه العلم او لا الى قبل الشروع
 في المقصود في التصحيح اذا جعلت اول لم نعرفه نقول الفية
 عاذا اول اذا لم نجد صفة معرفة نقول الفية عاذا اول الفية
 وههنا ليس بصفة بل منون منصوب على الفية ان الهمزة قد
 كسرت ههنا كانت الهمزة لكن اختارنا كلام المصنف طنا بان الحق
 وبالقصور احق لان غيره لا يسلم عن شيء قال لا مبالاة
 للجنس من حيث هو هو ولا مانع للمعهد لزوم كونه حقيقة
 من الجنس وههنا ليس كذلك وناوها للوحدة الشخصية
 الكلية الازفة لحقيقة الكسمة ولاننا في بينها وبين الجنس
 ولا من حيث هو هو ولا من حيث وجوده في ضمن البعض
 او الكمال واتى التثنية في بينها وبين المركب او بين الوحدة والـ
 الشخصية الجزئية والجنس والوحدة الجنسية ليست معنى
 التثنية والتثنية احد مميزات في نحو الكرامة وخرجت ومعنى
 صيغة فعلة بالسر وقولهم التثنية في نحو عمرة للفرق بين الجنس
 والواحدة لا يقتضيه التثنية في التثنية لانه التثنية ان يكون
 واحد او اكثر والثمرة فاقته بالواحد واق جمل اللام للام

الاستغراق فهو انه المقصود الاصح هنا هو
التقسيم والتعريف تنبع ففاسد جبر لان لام الاستغراق
بمعنى كافر من من افراد الحقيقة فيكون المعنى هذا كافر
من افراد الكثرة ثلثة وهذا بين الفساد وايضا يعرفهم
التقسيم بغير قبول الى كل ليحصل اقسام يقتضيه كون
القسم امرا كالتعريف بغير معنى في احد الظرفين اي
اقسام الكثرة او تقسيم اوقاف ثلثة قيم الكثرة والكلام
يسكون اللام مع الجزئية في القلوب رية اللفظ جبر
اعتراضه بين الاسم وان خبرها مصدرية بالواو دفعا لتوهم
كون خبره ان لم يقم لا يقتضيه مع انه البند وموثق لانه لم
يقصد الثابت مع استواء التذكير والتثنية والتشديد
والبيع في المصدر وان اراد به مع المشتق مخرج بالفاضل
نقلا عن الكثرة في شرح الكافية وصرح الرافعي انه اراد به
مع المشتق يجوز مطابقة التمراد انتهى وعليه قولهم الا
صطلحات النحوية وغيرها اي الصطلحات واللفظ في لغة
الرمي يقال الكثرة التمرة ولفظت التمرة اي رمية بها لم تقبل
في العرف من قبل نقلا الى مع اللفظ وبعبارة الى ما يتفظ به
الانسان حقيقة او حكمي موضوعا او مسمى مفردا او مركبا
فالمتفظ به الحقيقي كزبد وزبد والكيم كالمعنوي في زبد

في زبد ضرب واضرب والمراد بكونه حكما انه يقع مستند اليه
وموكدا ومطلوبا عليه وغير ذلك من احكام الحقيقة وان
ليس بوجود اصل بل اعتباري محض اعتبروه صونا لقانون
لقاعدة تهم ان كما قدم وتسمية لانه لهما من فاعلم لفظه كما اعتبروا
معدوية ثم وسميت اسما وهذا هو المراد من قول
من قال ان ليس من مقولة الفرق المقوت وكانت الله كما
لفظ حقيقة اذ هي مما يتفظ به الانسان وكذا الكلمات
التي هي من غير ما بعد ذلك حق عبادك وكلمات الجسد مثل
قبره قرب مكان قعره وليس قرب قبره بغيره ذكره في ثوب
المبوءات من الجن نوع يقال له النافق صاح واحد منهم
على ضرب ابن امية ميت فقال ذلك والموقوف ايضا لفظ
حقيقة لانه مما يتفظ به والديوال الرابع كالسوط
والعقود والنقب والاسرة وغيره داخل في اللفظ
فلما ساجد الما قديره يخرجهما وقال الرافعي يجوز الاخره ان يلبس
كما بالفصل اذا بينهما عموم من وجه كما هنا لان اللفظ يكون
موضوعا وغير موضوع والموضوع ايضا يكون لفظا وغير
لم يكون واللام في اللفظ للمحسن والمال هيته لان التعريف
لما هيته وبالجملة الموضوع سفة اللفظ ولم اعلم عن قول
وضع الوضع المطلق تعيين شيى شيى مية اذ ذلك

الاول فهم الثاني للعالم به والوضع اللفظي له ان شئنا
 نعين لفظ معين بنفسه لمعنى واحد بازاء وتوحي وهو
 تعيين الهيئة افرادية كوضع الفعل والمستفاد او تركيب
 كهيئة المركبات كهيئة كزير عالم وقام زيدا وغيره كما ميث كندام
 زير المعنى والتمثيل في عند الاطلاق وهو الشئ هو المراد
 هنا والاستعمال ذكر اللفظ ليدل على المراد سواء كان ذلك
 المراد موضوعا او متعلقا فهو موضع الوضع وخرج بهذا القيد
 المهمات كالدين والمخالفات عن الوضع علطا كالشوم
 الحرف من المشو ومقتضيات الطبع كانه وبقي الحرف لان
 اختياره لا متعلق في الدلالة وفهم معناه في التبيين
 واليعلم المذكورين فيحتاج اليه الاستعمال الواضع واللفظ الجاهل
 فقد قال السبيل لتبين في حاشية المطول ان لا وضع فيه لا شئ
 بل ان لا يثبت ثم يقال ان الجاز موضوع لمعنى يجوز استعماله في متعلقه
 لكن هذا استعمال لا وضع وتوحيه تسمية وضعها هو اصطلاح
 لا مثابة فيه فظهر ان الوضع يخص الحقيقة والاستعمال
 بعلمها والجاز والكنية لمعنى هو في الاصل مصدر تهتم بمعنى
 القصير فقل ابتداء او بعد جمل بمعنى المفعول الى ما يقصده
 او اسم زمان او مكان فقل اليه او اسم مفعول تخفف معنى
 وقال العمام الدين هذا ضرب الوجوه منه لكن لا نظير له

تخفيفه لما كان اللفظ والمعنى مأخوذ من في الوضع فذكرها
 معه التبيين على تجزئته عنهما كما هو في الجاهل فالشئ
 الفاضل عبد القصور وامر التجزئته في امثال او
 نصيرح بما علم التزمنا ما قاله الفاضل العمام وفائدة
 تشرح اللفظ صحة استلزام الوضع للضمير وكونه كالمعنى
 للكتابة وفائدة تشرح المعنى كونه قيداً لغيره ان يخرج مرفوع
 اليه لا لغيره مرفوع لان يركب منها كليات والفاظ لا فائدة
 معنى والتوسل الى التوضيح بالافراد مقرر بحدود صفة معنى
 وبمجرد انه يكون مرفوعا حال من ضمير الموضوع الرابع الى
 اللفظ بتقديره مستاء او مركب منصوبا بالاعراض من ركب
 المعطوف يكون صفة اللفظ في المعنى هو وان كان كلمة محضة لا
 ان تجرد وروى يجوز لعدم تقديم الحال عليها والمعنى المفرد
 ما لا بد له من جزئية واللفظ المفرد ما لا بد له من جزئية
 معناه وان كان الموضوع تقدم ذاته على معنوية المعنى وان لم
 كن تقديم المعنى على معنوية المعنى ان يكون معنوية وافراد
 بهذا الوضع فكان تحصيل الحاصل بهذا التحصيل وذا جاز
 الحال تحصيل الحاصل بغيره هذا التحصيل فلا يحتاج الى ارباب
 ارباب الجاز بما يؤول اليه لان زمان الوضع ومعنوية
 المعنى وافراد واحد ولو كان مفعول المعنوية والافراد

بعد الوقوع لا حجب اليه وليس خلبس كما ان ذمان القتم
 والمضوية واحدة من قلم فتد فله سلبه لانه القتم يقع
 على القبل بذلك القتم لا على الحبي وهو حتى وهذا لا يخرج المركبات
 كائنة او غير ها فيخرج مثل الرجم وعاثه وبعث مما بدت مرزوه
 على جزائمه ويورب باطراب وحدثه امتزاج ولا يخرج
 مثل عبد الله على مركب من المضاف والمضاف اليه وداخل
 عالم على مركب من الموصوف والصفة وكذا كمال ما تابع مع متبوعه
 على مخو زير وطر وطر اسلم على مع معوله نحو صا زير او حسن
 وجهه لكن في التابع مع المتبوع يجرى اطراب واحدا على البنية
 مما دفع التحكم وفي الترس على الاقول فقط والثاني مشغول
 بالحكاية ان لم تلت مخدرة فيهما صرا استغراب وهو
 الذي لم يوجد مع الاستغراب وفيه اخرا ههنا كذلك لا
 لا غيب وهو الذي يمكن ان يفسر اخر في القلم على ما اختار
 ان في وان في رفس اخر هو ما دل على معنى بسبب غير يكون
 لفظا شين اخر من الاشياء الحسية او غير ها يمكن لفظا
 يرفع الاستغراب كذا ذكره الفاضل المعصم ولا جعل ولا هو الذي
 يجعل الجاهل منحه مع احتساب اخر كقوله المعصم اجزا الترس في
 الابواب الثنية وبيانهم الانحصار بدليل ان الترس بين التفر
 والاشياء ليس لانه علق بالالتصريب الى الفهم ولكونه ثنية

من كثر ثبته تاوه ويهو زير اذا حذف العدد والتخفيف
 لا كما ذكرنا في حديث الترس شرطا في ثلث المار والهاوم
 وان رفس قال في الامتحان ستم باسم مدلوله التفسير فمر به على
 الاسم على عكس ما في الحقيقة لان كلامه في العالم وهو اصل
 في العمل وكلمه عامل بخلاف الاسم فان تبع والعالم بعضه وان كان
 المقصود تمييز كاسم عن الاخر اذ اريد من شئ شئ
 بينه وبينه وقصور تمييزهما ولا يستعمل عند الادب با
 الا ان الحد عندهم ليس الا التعريف الجامع المانع وكانت تمييزا
 القلم بدلالة على اعدان زمته الثنية وكان عبارة القوم
 غير ظاهرة فيه محتاجة الى تاويل ذكره الشارح عدل عنها
 فقال وهو ان القلم ما آتى كانه ذكره توكيد التسمية باعتبار
 لفظ ما لان الشئ اذا كان ذا الصبارين يجوز ان يترك
 منها وهو هنا ذلك اذ لفظ مذكر ومثله وهو الكمية
 مؤنث لفظه يعبره تانيث وفي آخر الضمير وان كان مع
 منها ما مذكرا وهو اللفظ الموضوع لمنه مفرد كلفظ
 المعين يعبره تانيث لفظه وتوكيد منه فلا يسهل ورد الفاظ
 المعصم عليه ومن المثلث السلام على الفاضل الجامع عليه
 روى المثلث الباري وان كان ما قاله مكان في ذلته قال ان
 الفاضل المعصم جسم ما في التعاريف عبارة عن القسم

كالسنة المؤكدة وجعلها موصوفة او لا سهونا امثليج
 الشرح بالثمن وقال القاضى المهندي عليه رحمة الملائكة لندا
 يترجم الاقتصار على الفعل بربان الموصولة تمامها بالقصد
 فهو مبتدأ موصولة صارت مع سلة كشي واحد في المعنى
 فاذا وقع الفعل بالسنة صارت كانه موصولة ودل على ما في اربو
 به الاستمرار لان الافعال الواقعة في التعاريف ياد بها الاكوار
 والاولان كون الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر بعد العلم به
 ما العداقة العقلية او الوضعية او الطبيعية فالاول هي التي
 الدلالة العقلية والثانية هي الوضعية والثالثة هي الطبيعية ويسمى
 الشيء الاول دالا والثاني مدلولاً بالبرهنة الهيئته والبناء والقينة
 بمعنى وهو الخوف للبرهنة مع مرادها وسكونها فخر بهيئة فعل
 وهيئة بخر بغيره وضعا الى دلالة وضع رومان وضع
 دلالة وضعية او حال كونه موضوعا او وضعيا على احد
 الارزمنة الثلاثة التي هي والى والاستقبال بان ذكر بهيئة
 افرادية عليه بوضع نوعي كما ذكر بما دلت وهي الخوف على الدلالة
 بوضع شخصي ولم يذكر هذه الدلالة كما ذكرها القوم لانه لا
 حاجة اليه في التمييز المذكور فالفعل موضوع له في مفيد
 بالزمان واما النسبة فمعناه ايضا عند الجمع هو رفعنا
 المطابق لجميع هذه الثلثة والنص من كل واحد منها وقار

قد وقع بالوصول مع القصد في مجموع ان يمكن موصولة الى الكائن
 في ذلك وقت

وقال القاضى العمام ان النسبة التي جاءت من الهيئته
 الشكيب مثل ضرب زيد كما في الجوز السنية اذا لا يخفى على
 المشتف ان لا يناسب جمع هيئت زيد فاعلم ان النسبة التي
 وجمع هيئته ضرب زيد لغوا فالفعل يدل على الحدث الزمان
 مستعمل لانه ينسب الى الشيء فيترجم اسناده الى شيء
 لئلا يكون احضاره على هذا الوجه لغوا ويخرج من هذا الوجه
 لان لا بد من الزمان والاسم ايضا لانه بعضه لا بد من
 الزمان اصدم كرجل وضرب وبعضه بما دلت لاهيته
 محاسن وقتا والان وكذا الاس والافعال وكما ان الفاعل
 والمفعول لان هيئتهما لم توضع للزمان حتى تدل عليه
 بل دلالتها عليه اما بعبارة الاستمرار واما عقلا والاولا
 وكذا الاعلام المنقولة عن ضيق الافعال كزيد ويشكر لان
 الموضع لم يوضع صفها للزمان ولا يترجم الافعال المنسوبة
 عن الزمان كشيء وكادولست في القعود لان سها
 صنفها وضعت للزمان وهيئة في الاستعمال والمعارف لانه
 لو ستم اشراك بين الحال والاستقبال في ضمن الاثنين ولحد
 في يدل على الاثنين يدل على الواحد واما كان تسمية افراد محدود
 بالحد في سواها من يدل خواص النواص وكان اصعب
 علم المنطق لم ينف بذكر المد وعقب بذكر عدة من النواص

التي لها بيزيد شهرة في الاختصاص تتميز بسهولة
 عنده فقال ومن خواصه كما من تلك الامور الثمانية وكل
 ولا حاجة لجعل المجموع بعض الخواص بطريق عطف الجزر قبل
 الحكم لانه لا يخصه ذلك فثبت تميز افراد الفعل عن افراد
 الاسم ولا يحصل بذكر واحد منها وليس المقصود بيان
 الخواص لذاتها حتى ينتج ان بعضه كل من اوضح الواضحة
 لمصولة بالمشاهدات وحاشية شيء ما يوجد فيه
 ولا يوجد في غيره اماث ملة بجميع احواله لولا والست
 ما يكون الاثام على المبتدئين فيفتفع بالخاصة الكثرة من
 المدة لان اشرف وانفع في نفس فلذا قدم عليها ثم انه
 الخواص جمع كثره لانه كالمصالح الخاصة اختير
 على الخلف لخص مع انهما يجمع لكونه كثره استعما لا بين
 المبشرين ونسبة بصفته الاثرة على كثرتها وتعاليم يتركها
 ثانياً ثبت التكنة والضمير المرفوع اليه في التسمي ونون
 التاكيد ولو وحرف التخصيص ثم ان قوله من خواصه طرف من
 خبر مقدم على مبتدأ وهو قوله دخول قد ويجوز ان يكون
 من اسم الجمع البعض مضاف الى الخواص فيكون مبتدأ اول
 والذات خبره ذكره السيد سيد في مثله في جاشية المطور
 وانما اختصه لانه لا يتحقق الحدث الفعلي او تقليد او

او نوقم

او نوقم او تقرب الحدث الى الالف ومنها
 لا يخفى في الالف الفهم وذلك معلوم بالاستقراء والتبين
 ان سبب الاستقبال بغيره سبب سبب ولذا عطفه بلام المعجزة
 وسوق قال في معنى التيب مراد في التبين او اوسع منها
 على الخلاف كانه نظر عندنا الى كثره مرفوعة غير مكررة
 وبما فيها سبب وسو بالخذف وسبب بالقلب صك
 صكها صاحب المحكم ويرى في اللام عليه دون التبين
 نحو واسوق يعطيك وجه اختصاصها كونها لتخصيص
 الفعل المضارع بالاستقبال بالاستقراء وان كان لا يتحقق له
 تطبيق مضمون بعدة مضمون جديد فعليه وذلك بالذات على ولم
 وتلا لانها في الفعل الحدث الفعلي والام نمر لان اطلب العلم ولا
 التهي لطلبه كدسني منها يوجب الالف الفعل اولان اشرف
 وهو الجرم مختص بالفعل فلو دخل على غير الفعل لزم تخلف
 الاثر عن المؤثر ثم ان عقدا اما بالاضافة بتلك المضاف
 بارادة واحد من افراد الابلانعين او بتجويزه نحو حاتم
 الجود مضافه اسم الذات المعنوية اليه ما يقوم بها واتى
 بالوصف والبيان بتاويل الذات على التهي كذا في الالف
 في الامتحان وقال الفاضل المصمم لا يجعل عطف بيان ما
 يحتمل كونه صفة وفي حاشية الكافي للسيد الشريف

ان امثالها اذا اراد بها نفسها قد بينا في آخرها
الهمزة كما نثر اذا جعلت اسما وقد لا تثر وكل
ما لم باعتبار وضع فلا يه ذم لثقلها وما لا يه
على شي في بحث العالم القياسي واسم من مستور وهو
العلوي سمي برأيه على اخويه بكونه مستد اليه وتركيب الهم
منه وحده متوزع قائم بخلاف الفعل فان يكون مستد دائما
لا يركب منه وحده الكلام بان من الاسم مستد اليه
والحرف لا يكون مستد ولا مستد اليه وهو مالى
كلمة او الكلمة التي دل على معنى ومعنا بقربة كونه
قسما من الكلمة التي احد الوضع في تعريفها او كتف بها
ذكره في تعريف الفعل والمراد بالمعنى المطابق لان التباد
عند الاطلاق والتعيين بالارادة عند عدم صراف
عند ذلك كان المراد يكون بمعنى في نفسه او في نفس الكلمة
استقلال بالمفهومية وكان ذلك غير ظاهر من قولهم
في نفس عدل عنه فقال مستقرا بالفهم اي بالمفهومية
عن تلك الكلمة تحريجا مقصود وايضا حال المراد
بمعنى يفهم منها ذلك المعنى بلا حاجة الى انضمام شيء
اليه وخرج بهذا القيد الحرفي فان معناه غير مستقلا
وسيجي والاسماء اللازمة الاضافة بمعناها مستقلة

بالمفهومية

بالمفهومية مثلاً ذومناه مستقلاً لكن الفرض من وضع النوص
النوص بالاجم الجنب صفه شي فلما يحصم ذلك الفرض
الا بذكره بعده فذكره ليحصم الفرض المحسوس التلازم
غيره مقدر ذلك المعنى ومعنا قيد اي في الفهم من اللفظ الدلالة
عليه باحد الازمنة الثلاثة الى يفهم الى لا يفهم منه مع وان
كان واقفاً في نفس الامر فالاسم اما دل على جمادته على نحو انما
فقط مثل اس او على معنى غير كالتقريب وليس منه
سادر جمادته على معنى وجمادته على الزمان فخرج به الفعل ومن
خولج دخول التنوين وهو نون تشاكت تتبع حركة الاخر
للتأكيد الفعل والمراد ما سواي التوهم والظلال يقال نه تم
يكذا اي دفع صوت به مطرباً منياً والمشهور ان تنوين
الله ثم ما يلحق القافية المطابقة الى الحركة التي تولد من انشاع
حركاتها احدى حروف المد المذكورة كما في قول الشاعر
القوم عازرو المتابين وقوله ان احبت لقد اصابن ولد
والتنوين القالي ما يلحق القافية المقيدة اي التي كانت كقول
الشاعر وقائم اللامق حاوي المختص من مشبه الاعلام لماع
للفقير والقافية في هذه البيت القاف التي كانت كسبي
بانقالي المزوج الشعر من الوزن والقول الشاؤوز عن الحدة
وهما يدخلان على الفعل والاسم فالفاضل العظام

والقياس ان تدخل على الحرف وان لم يوجد ولم يستثنها
 المحض لكونها في غاية الندرة حتى انها لا يدرك ان عند
 الاطلاق وما سواها اربعة انواع تنوين التمكن وهو
 ما يدل على امكانية مدخوله في الاعراب الى اقرينته وهي
 في الاسم وتنوين التكثير وهو الفارق بين المعرفة والتثنية
 وقال ارضه وانا لا ادري من ان يكون تنوين واحد
 للتمكن والتكثير مما فيكون تنوين رجلها فاذا استعمل
 حقه بالتمكن والمعرفة والتكثير والفارق بينهما لا
 يكون الا في وتنوين العوض وهو ما لحق الاسم
 عوضا عن المضاف اليه كيو من ذو جند الى يوم اذ كان
 كذا او حين ان كان كذا والمضاف لا يكون الاسماء
 وكذا ما فيه عوض عن المضاف اليه وما في نحو جوارحها
 عليه فذلك الباب وتنوين المقابلة وهو ما يقال ان
 جمع المذكرات لم تنوين مسلمات والجمع التام في الاسم
 وكذا ما يوجد فيه وهذا عندنا من الحاسب لانه جعل
 نحو عرفت مسلمات علما غير منصرف التثنية والعلية
 مع وجد التنوين فيه فلم يكن للتمكن لانه لا يوجد في غير
 المنصرف وعند المحدثين نحو مسلمات على منصرف
 وتنوينه للتمكن ولا وجود عند التنوين المقابلة

لان قايده غير متمخص لتثنية لانه لا يخلو الجملة ايضا
 فلما يكتب بالتاء وحرف التاء لان اشارة التاء مخصوص بالاسم
 لان الاصل في الاعراب اعطوه الحركات التثنية التي هي
 الاصل في الاعراب على ما سئلت ان تشار اليه ونقصوا
 من المضارع لكونه فرع في الاعراب فخطا لموتبة فلو لم
 يدخل حرف الجملة الاسم لتخلف المؤنث عن اشارة ولام التعريف
 وهذا يظهر من قولهم اللام لا تترجم قصد وادب اللام التعريف
 اعتمادا على اشتهاؤه وقد ثبت المنة انه لا يكون قرينة لمبتدئ
 ولو قار حرف التعريف كان اشتمل دخول الميم فيه في مثل قول
 ميمه الصلوة والسلام ليس من امير امصيا م في امسفر
 لكنه لعدم شهرته لم يفرق له اولان ه من اللام لم تذكر
 هنا اولان يظهر اختصاصه به من بيان وجه اختصاص اللام
 ووجه اختصاصه به ان لتعين المعنى المطابق المستقل
 بالاستقواء وهو في الاسم لا غير ثم ان فيه اشارة الى
 ان ما ذهب اليه يسوي به من ان حرف التعريف هو
 اللام زيد عليه همزة الوصل لتعذر الابتداء بالكن
 او المعرق بينه وبين لام الابتداء في بعض المواضع هو
 التثنية لانه لا ما ذهب اليه المبتدئ من انه الهمزة زيد
 بعدها اللام المعرق بينه وبين همزة الاستفهام ثم نوما

معادلة حمزة الوصل كشيء الاستعمال كما في ايمن عند الكوفيين
والا ما دلت عليه التحليل من ان الزكاهم وكون مبتدا او فاعلا
حقهما بالذكر ولم يبق وكون مستند اليه مع كونه اخر واسم
تلييه على التهي الاصل في السند اليه والبواقي فروغ وقد اورد
اشارة الى ان صحة التقديم وحق التثنية الثاخر وعذر
عن قولهم الاستناد اليه لا المآد به كونه مبتدا رايه وهو معنى
التشاسي له والحقيقة اولا اظهره وجه الاختصاص ان العا
التي دله لا يمكن الا بالكلام وهو مستند اليه والفعل لا يكون
الا مستندا بالوضع والحرف لا يكون ولحد منها فلي اختصاص
بالاسم ثم ان لفظه ان ضميمه كونه يرجع الى الاسم بائنا رجس الا
علم على ان رايه الفاضل العصام بقوله الى كونه الشيء
مستندا اليه لا باعتبار محوصة النوعي فلا يرد ان الا
اختصاص يفهم من الاضافة الى الضميمة فلا يفيد اليه
ومفقا الى كونه الشيء ومفقا فامعنى ولفظا اما
اختصاص المعنوية فلما تها مفيدة لتعريف او التخصيص
وشى منها لا يكون الا في الاسم لا فتنها منها استغفار للمعنى
المطابق وذا لا يوجد الا في الاسم واما اللفظية ففرع للمعنى
فختص بما يختص به الاسم وبمفقا مالم كاسم العالم والم
والفعل والاسم للشبهة على ما سيجي في العالم الفيا

١٨
في العالم الفيا وبمفقا مالم كاسم العالم الفيا
فان شين منها لا يكون مالم في شين من المعولات وحق
وهو في الآلة الطرف والجانب يستند اليه في باب مقاي
لفظ الاسم حيث يقعان كونه في الكلام ويقع كونه في
كايين وفي الاسطلاح مالم في كاي كاي او الة التي ذكرها
مفقا مالم لفظ الاسم ويوجدانه بقوله غير مستند اليه
الى بالمفهومية عن الدليل عليه بل يحتاج ان يفرها به منه الى
حتم معنى آخر اليه وهو المتعلق فذكر المتعلق في حرف ليحصل
الدلالة والية ان ريقول بالانواع ليحصل الفرق من
وذكر في الاسماء الثلاثة الا ان في كاي سبق والية ان ريقول
بالانواع يفهم حاله من غير وهو المتعلق بيان ان وضع
الحرف على المذهب المنصور من قبل الوضع العام والموضع
الخاص وذلك بان يلاحظ وينظر امر عام مشترك بين
المشتق ثم يوضع اللفظ لكل واحد من هذه المشتقات
بمخصوصه مثلا اذا وضع لفظ ان لاصلا او للمعنى الحقيقي
العام للم واحد واحد من افراد من تحقيق في مريد
في ان زيدا قائم وعالمية زيد في ان زيدا عالم وغير ذلك ثم
وضع ذلك اللفظ بازاوكم واحد بخصوصه وشخصه و
بقوله في توكيب تنصوبه وكونه بعد التوكيب فدلالة

معينين كائن من الاعراب فمن بينية والتقدير من
 جوه الاعراب رفع ونصب وجر وجرم فمن تبينته عدل من
 تعريف ابن الحاجب لانه كما صرح به القاضى المعاصم تعريف
 عام الاسم والمصنف بيان مطلق العام فاخرج الى تعريف
 ثلث ما يحصر المقصود به ولا يحصل به قوله بوسطة للثلاث
 يقتضى التعريف بها للثلاث موجبة ايضا بل هي قريبة والعام
 موجب بغيره وبغيره ان شاء الله تعالى ويخرج بالاشكال لاقترانها
 وان اقتضت كسر ما قبلها الا ان لا يسبق بمقتضى الاعراب
 بالجماسة ولما كان المراد بها غير هذا هو خصوص البنية التي
 التعريف لراد ان يبينه فقال والمراد بالواسطة مقتضى
 الاعراب لكن لازم ان يخرج من تعريف العام ما هو عام بالجمد
 على الاصطلاح لا في الجارية الزائدة والمضاف بالاضافة اللغوية
 وان وان الدخيلين على المانعة فلم يزل ان يحصر التعريف
 بالعام الاصطلاحى ويكون البحث عنها استطراديا مع اذاعة
 ولو زيد بعد قوله من الاعراب او حمل عليه لا سبب ويمكن ان
 يفار اجزائها عن التعريف وادخلها في البحث اشارة
 الى الاحتياط رتبها وهو الى مقتضى الاعراب في الاسماء حال من
 البناء او بعد على ما ذهب اليه ابن مالك من جواز الحذف من
 البناء او بعد ما يوجبها هو مفهوم من الكلام الى عكس على مقتضى

حال كونه في الاسماء بانه قوادد المعاني المختلفة الى القاطبة
 والمفعولية والاضافة عليها اى على الاسماء ثم لفظ المصدر
 اما على اسم الفاعل والاضافة من غير خبره وقطعية لان
 المقصود هو المعاني لا تواردتها كما سيظهر او معناه والنسبة
 مجازا لمتبنا ان اقتضا المعاني الاعراب عند تواردها عليها
 ومع تواردها عليها مجازا عليها متافقتا طريقا البدئية
 ولا حوان هذه العبارة ليست من قبيل انقسام لم حاد
 الجمع الى حاد الجمع كذا في السمو برؤسكم الى يسبح كما واحد
 برؤسكم على ان يكون لم من الى طين الراس واحد من الرؤس وله
 وليس العلل في الاسماء فتدحى يكون لكل اسم من الاسماء معنى
 واحد من العلل بل يكون الاسم واحد معان ثلثة متافقتة متفرقة
 وزيد وضربت زيد او ضربت غلام زيد والاسم كثرة
 معنى واحد منها نحو ضرب زيد واكرمك وواهان بكسر
 فاعلم ان العلل المختلفة امور غيبية لا نراها لان ذلك الامور
 بالقول مستند على علم اى يقتضى كل واحد منها علام على
 حدة من العلامات التي هي انواع الاعراب على ما سيجي
 وهذا مبني على انقسام الاحاد الى الاحاد وهو ظاهرة
 اذا لم يمنع مانع من ظهورها فان مع مانع كان المانع حاله
 الاخر غير الاعراب الحق فذلك العلامة تقديرية وان في نفس

الكثرة والاعراب المذكور في محبة كما يبين في الباب الثالث
 لتعرف تلك الامور لان الحفية تترك بلا منها ثم اراد ايضا
 ما ذكر فقال مثله بمعنى مثالا لمفعول به لفعل مقدر في اذكر مثالا
 او مفعول مطلق لا مثله اي امثله لا مثالا الى تمثالاته الاسم
 بمعنى التثنية في الاقوال جعل بمعنى المفعول في الثاني بمعنى اذا ملك
 قلنا ضرب زيد غلام غمر وضرب عاملا لانه اوجب كون
 زيد بمنزلة الغلام في التعريف مضمونا بمنزلة وجه مخصوص فيه
 ايضا واخر غلام بالاعراب على مفتوح كانه اسطة ورد في الغاية
 اي بالغاية الواردة التي هي الوسطة على ان يكون اضافية الواسطة
 بيانية من غير شجر الراك و اضافية ورد من قبل مجرد
 خفيفة ورد وجه اخر كما مر على زيد وبواسطة ورد المفعولية
 على عام هي معطوفتان على الغائية وزيد مضاف شينين
 على معمولي عامين مختلفين وعلى زائدة كما هو من ذهب الفراء الى
 والمضاف مقدر وعلى متعلق بالوسيط متعلق به وهو معطوف
 على ما قبله بسبب تعلق ضرب بهما متعلق بالورود تعلق القيم
 بزيد الوقوع على غلام واوجب غلام جملة معطوفة على
 جملة ضرب اوجب الالاع اوجب لعدم حتى ايضا مصدر
 اض الواجب المنفي سيما بمعنى عادي على ما في الحكم المذكور
 الذي هو الايجاب جهنا عود كونه اخر عمره ومكسور

بواسطة وورد الاضافة على اي على عروا كان للاضافة
 معنيين كونه مضافا وكونه مضافا اليه وكان المراد ههنا
 الثاني اراد ان يبينه عليه فقال اي كونه منسوباً اليه
 لعدم بسبب تعلق به فالعامل يحصل ويوجد المعاني
 الخفية في الاسماء بسبب تعلقها بها هذه الجملة
 فذلك ما سبق كلامه وهي اي المعاني الخفية تقتض
 نصب علام هي الاعراب التزد هو اثرها في
 المعمول لا المفعول المصدر الذي هو كون الشيء مع
 وهو احد منبئ ايضا كما سيجوز في العالم ما يحصل الاثر
 الاعراب بواسطة تلك الامور قال الفاضل العصام اليه
 التحقق ان العالم الموتر هو المتكلم ولما هو الاله هي
 التي ان كان الشاه جعلوا الاله التي هي العالم كانه هي
 الموجودة للمعاني وعلى ما فيها وهي كائن في الافعال
 التي هي التامة فقول الشاه جبر البتة المحذوف
 بقية السباق والجود معطوفة على الجود وهو في الاسماء
 توادد الخ وليس من خطف معمولين على معمول عاملين
 لعدم شرط وهو عدم عادة الجارية المعطوف مع
 تقدم الجارية المعطوف عليه صرح به الفاضل المشد
 في بحث المصدر في مثل هذه العبارة ويشهد له مورد

مورد السماع من قولهم افرى خبيرا او تارة وقد
 بالقيم نارا وغيره ويمكن ان يحل الكلام على منذهب الضراء
 فانه جوده مطلقا لا اسم الى اسم الفاعل كما سيجتج به وفي
 ان المشابهة انما هي القابضة بقوله في الاسم قال اوله
 كائنه في الخارج فقط لا في سائر الافعال ولتحسين القابضة
 بقوله في الاسماء قال اوله في الافعال بصيغة الجمع واختج الى
 بيان المراد ثانيا الفاء في فقط جزائية وقيل اسم فعل بمعنى
 انتدب وسمي بسمت امر به ان ث الله كما جازت به الاسم
 القائم بمفعول به ث به واللام زائدة لتقوية عمل لفظ
 مصدر مضاف الى مضاف اليه لفظ او مضاف اليه او غير
 من نسبة او ظرف تميز وكنه قوله في الاستعمال لا انما الشبه
 الاول وهو الشبه لفظي فمن لم يزل في موافقة الخارج
 له الى اسم الفاعل واللام في الاسم الفاعل في الحركات الى مطلقها
 وافق في نونها اولها والاسكنات في عدها وترتيبها
 وصيغة الجمع اما بالنظر الى الافراد او لثلاث كذا او لتعدد
 السكون في بعضها وارادة ما فوق الواحد بالجمع المستغفر
 ويستغفر نحو ضارب ويضرب ومذخر ومذخر مخرج مش
 بحثا لئلا يجردين ولو من ثا لئلا يجردين احد هما من التثنية والاف
 من السببية اشارة الى ما ذكره كان له وجه واما

الشبه

وقا الشبه التثنية وهو الشبه المعنوي فليقبل كل منهي الى الخارج
 واسم الفاعل الشيوخ الى الانتساب والاعتناء بالاعتناء
 عليه على تيسر البدل وعدم العموم فيها اذ لا العموم احاطة الافراد
 وليس فيها تلك الاحاطة عدل عن التعبير بالعموم مع انه
 شائع في كلامهم ولعلهم ارادوا به منع الشيوخ والمقصود
 بعضها فان الاسم الى اسم الفاعل عليه تجوزة من اللام
 الموصولة شيوخ بتعبيره باللام الى ان الاعتناء في الجارية
 في حرف التثنية جاز في ايضا كما مر ج به الفاعل الضم
 وان الثنا من ذهب سببه في غير الشيوخ بين الافراد
 عند دخول حرف التثنية عليه يتمسك بالتعبير خاص
 لبعض الاخضر الذي اقتضاه الظاهر وعند دخول التثنية
 العائد الى اللام لانه انما هو التثنية في التثنية فيكون صورة
 صورته ولذا لم يقع او لا في حرف التثنية ولكن ان يقال ان التثنية
 لا من ذهب من يجره حرف التثنية لان المثال مقام بيان
 التثنية بين الخارج واسم الفاعل والفاعل الذي دخله اللام
 فلم في الحقيقة عند غيره كما ينبغي نحو ضارب فانه يستعمل
 زيدا او غيره والشارب فانه يختص بمقتضى التثنية اللام
 اسم موصول او حرف لا تسمى شيئا في افادة التثنية ولو
 كذلك انشأ غيره ومثله وقوله عند تجزئه عن حرف

الاصول في النحو والاشتقاق والاشتقاق في النحو

من حرق الاستقبال كالسين وسوف ولن والى اركو
 ولازم الابتداء عند الموقنين والزمخشري وابن مالك
 وغيرهم وفي التنزيل التي لم يخرن ان تذهبوا به هذا اذا
 لم تدخل على سوف واذا دخلت عليها لم تحذف بتكيد
 مشر وسوف يعطيان متفق بغير احتمال السار والاسم
 والاستقبال وهو وعاطف عليه بدرا وعطف بيان
 للجملة كدلالة المضارع ويحتمل ان يكون استنفاذا قدم الى
 هنا لتبادره عند التجرد فكان السبق نحو يضرب وعند دحو
 دخولها وما يضرب ولما دعه الفهم معطوف على القبول اي
 والشيء المعنوي لمبادرة الفهم فيهما الى في اسم الفاعل والمضارع
 عند التجرد عن القرائن الدلالة على احد الازمنة حاليتها
 نحو تذهب او انت ذاهب الى مكة لمن يستهتاه
 او مقابلة كحرق الاستقبال والحار في المضارع وامسى
 والان وحار في اسم الفاعل لا الحار لا انتفاء مفهومهما
 الوقوع واقا البند الثالث وهو الشبه استنفاذا
 فلو وقع كل منهما منفعة لكنرة بحسب الظاهر واقا
 في التحقيق فالصفة الفعل فاعله وكذا اسم الفاعل
 وقاعله فاطلاق الصفة تحيدهما على السامع او المتجوز
 باطلاق اسم الاسم على الجزء نحو جائتني ثياب او يضرب

ولم يفر

ولم يفر الام لا ابتداء عليهم نحو ان زيد انت رب
 او يضرب ولو جرد لك بهت انت لست في الماضي بني
 على الحركة مع ان الاصل في البت السكون ولم يهرب
 لعدم البت بهت التامة ولقد احسن اللص في استبراه
 البت بهت التثنية بين المضارع واسم الفاعل والقوم
 العلية والبت بهت التثنية بين وبين اسم الجنس كلفظ
 العين فلم يرم البت بهت والباينين فلي العلية هاتين
 ثم البت بهت من الجانبين معناه البت بهت يعني البت بهت
 لفظا واسميا لا تقتضي تظليل المضارع اي تبعية للاسم
 الى الاسم الفاعل في اي في شيء هو اي الاسم اصل فيه
 ان في ذلك الشيء وهو الاعراب والمراد المعنى المسمى
 بجميع كونه مبريا قابلا للحركات والحروف التامة
 لفظا او تقديرية وبقابلية البناء والاسم في البت منظم
 وتابع للفظ والحروف ليس باصل فيه الاثر العامل كما
 فيما سبق كما تقتضي تظليل اسم الفاعل للمضارع في هي هو
 اصل فيه وهو العلم ولذا لا يسم في المفعول اذا كان
 بعينه للماض فلم يرب ليس كائنا بالاسماء اي لا يكون
 المضارع اصلا فيه فاذا قلنا لن يضرب وكذا لم يضرب
 ويضرب فلن وكذا لم والفاعل المعنوي او جيب

كقاعدة

كون آخر يضرب بمنزلة الكثرة في التعريف مفتوحاً أو موزوناً
 أو موزوناً بمنزلة سطح وجه مخصوص من الأطراف فيجب أن
 المثل بهته لا اسم العام أي بالمثل بهته التي هي الوسطة
 فالألف فتبيناً لثمة ما وسم الثبوت لا بيان ما هو
 المقصود من الباب وهو أحوال أفراد العالم قال
 ثم العالم إلى بعد بيان مفهوم العالم وما يتعلق به
 والمراد به هنا اللفظ المفهوم لأن التقسيم للماهية كما عرفت
 وصرح به النص في بعض نفاثته أظهر لبعد الموضع
 على فرعين لفظي أي منسوب إلى اللفظ لكونه لفظاً
 ومعنوي أي منسوب إلى المعنى لكونه أمراً عيني فاللفظي
 ما يكون لثان طرف مستقيم ليكون قدراً على الاسم
 أو جازية قدراً عليه لثان فالجوزية قدراً على الجوز
 أن يكون حالاً من القيمة المستكن فيه لعدم جواز تقديم
 الحال على العالم الظرف مطلقاً على ما هو مذهب
 سيبويه أو لا تقديم المبتدأ كما هو مذهب الأخفش
 أو ظرفي ليكون أو لحدوث على تقدير كون الجوز لثان
 فقول فيه حالاً من المستكن فيه أو من حيث تقديم عليه
 لثانته أو ظرف للجوز أو ليكون أو لحدوثه أو لظرف الاسم
 يكون أو يكون ثالثة وحظ قاعدة والظرفان حالان

منه أو ثالثة حالاً من ضمة القول والي يجوز لك
 أو مستلذان بكون وجعلهما من التنازع يجوز عند
 المحصل لأنه لم يشترط ثالثة المعمول عن العالمين وابن
 الحاجب ومن تبعه شرطه فلو يكون مما تارة يكون
 وحظ وهو أي اللفظي على ترتيب أي مدرسا على
 وعامة قياسه قال عالم من التسمي في اصطلاح
 النحات وهو العالم الذي يتوقف على له بخصوص
 على السماع من العرب ولا يمكن أن يذكر في علمه قاعدة
 كونه مشتملة على أفراد غير محصورة في قياس القياس
 لسهولة ضبط أفراد المقصود وموقفها للأجزاء
 الأحكام عليها لقتها والمصارحاً بمقدور القياس
 ولأن بعض القياس يتوقف على مدونة حرف الجر
 منه كالظرف المستقر وبعض أسى الأفعال ولأن الفعل
 وشبهه ومناه قد تخرج في السهل في بعض الممولات
 إلى ظرف الجر وهو أي العالم التسمي أي كالألفظ
 على تمييز الأول عام في الاسم والثاني عام في الفعل
 المضاف والعام في الاسم أيضاً كما استعمل
 قسرين أحدهما عام في الاسم واحد وثانيهما عام
 في السمين أي بالاسمين المبتدأ والخبر ملحوظين

في الاصطلاح اي باعتبار الاصطلاح اي قبل دخول العامل عليها و
 ويستين واسي وخبراته اي سبق للبند اسماء الخبر خبر
 العامل والعامل في الاسم واحد من التسمي على قدمه لكون
 معمول واحد وكونه اكثر استعمالا حروف بنية اي الاسم
 الواحد ليناسب الزحافات في اثرها المعنوي الذي هو
 جزء من المتعلق واقتضاه الى مدخوله ويحمل عليه ما لا يكون
 الجسمية حروف الجر وحروف الاضافة لوجودها في
 مفهومها وهو وضع الافعال او منتهى الاسم
 او المؤثر به وكون اثرها الجمة وهي مسترون الباء فترمه
 بساطة وكونه اكثر استعمالا هو للا ليعاق وهو الاصل
 في معانيه ولذا خصه بالذكر ولا يفسر مراده تعدد
 معانيه بل بيان عاميته نحو يزيد راء ومررت به ولم
 معان آخر ومن قدمه ليوافق مناه وكثرة استعماله
 هي لا بند في المكان عند البصريين ومطلقا زمانا
 كان او مكان او غيرهما عند الكوفيين والمروج المؤثر بها
 بالاستعمال العرب من ذهبهم وعلامته صحة وضعه الى او ما
 يفيد فائدتها في مقابله كذا قالوا وله معان غيره
 والحقب من بلجيت في مقابلة هو لا بند في الزمان
 والكان وغيره نحو سرت الى المسجد واتحو الصيام

الى القيد وانبت الى مزيد ومن قدمه على كسبه من
 من حيث انه يجوز ان يستعمل كل منهما في محل بائنا راء بند
 ومبدا نحو سقاء من العطش وسقاء من العطش هو
 للبعد اي بعد الشيء من مجروره نحو اقيت عند الذين ذكر
 الدنا مينة انه لم يذكر البصريون له الا هذا المعنى والمجاورة
 التي عن مجروره بعد عنه كذا في المثال المذكور اولا
 في اخذت عن است ذي السلم وسواء وصل الى الثالث
 نحو ميت السهم عن القويس الى الصيد اولا كذا في المثال
 الاول وعلى قدمه على اللام كسبه المعنى في جواز كونها
 اسين هو لا بند استعمالا وتوحي نحو عليه رين كانه ركب
 الين وهو يتبع اي لا استنادا شئ حقيقة نموذج على
 السطح او توحي نحو عليه رين كانه ركب الدين وهو
 يتبع شدة واللام قدمه لب طه هي للتعليل اي لبيان
 كون مجروره ملة ذهنية من ضربت للشايب او خارجية
 نحو خرجت لما فتك والملة الذهنية ما يكون ملة في الاذن
 معولا في الخارج كانه شارب مع الضرب والخارجية ملة
 في الاذن والخارج والتخصيص هو ههنا بمعنى ارتباط
 شئ بالمجوراجا باعتبار الملكية نحو الزبد والتجديد
 نحو هبت لزيد او الاستحقاق نحو الحل للفرس والنسب

نحو ابن زيد في هذا لام الملك والتخيل والاستيف
 والنسب وليس معنى التخصيص المعركا لمن فقيم الحمد الله
 مستم على حمد الحميد بناء على لام الاختصاص ذكره الفاضل
 الصام وفي قدم كثرة استعمال حرف جر كدخولها في المظهر
 والمظهر في ظرف اي الظرفية وهو كون الشيء قابلا للحول
 في حقيقة نحو الماء في الكوز او تيسيرا ونحوها
 من قوله في الكتاب لتتوب على ما في الكتاب بالنظم منزلة
 احاطة الظرف بالظروف ونحو التجارة في الصدق والكاف
 قدم لسانه وكثرة استعماله في التنبيه اي لانه يشبه
 شيئا بغيره فهو كذا كذا لا سدى وفي قدم لا صالته في الجارية
 وجاء حتى بالبدال في هذا وقرأ ابن مسعود بسجته
 حتى هي للغاية اي كونه مجروره غاية للحكم بمعنى انه لا
 يتجاوزها فهو كالتسكع حتى راسها فالراس ما كور
 او ينشئ عنده ولا يصير اليه فهو تحت البارحة حتى الصباح
 فالنوم ينشئ عند الصباح ولا يصير اليه والاصل فيه ان
 مدخوله اق جزاء خير مما قبلها او شيء ملاقي الجزاء
 الا في قوله هو الاورب في الجور في الحكم وفي الثاني لا
 هذا هو الحق وقال عبد القاهم ومن تبعه يد في الجور
 مطلقا وعند الاكثر لا يدخل مطلقا فلا يجوز كون مدخولها

الجزء الوسط بخلاف المتن الجور وربه يجوز ان يكون
 جزاء غيره والجزء يجوز ان يكون الوسط وغيره وفيها
 لا يدخل الجور في الحكم الا بالقرينة وربه قوله
 لعدم بدلية عن شيء بخلاف الواو والتاء فانها بدلان
 عن الباء في التقليل اي لا تشارك في شيء استعمل في التثنية
 الى ان صارت حقيقة ثم في وجه مجاز في التقليل قال
 الفاضل الصام لو قيل وربه للتثنية كان انساب
 من قوله للتقليل والى بعد ان يحذف قوله للتقليل اسم من
 التقليل الحقيقة والتثنية في قوله في معنى ربه انتهى يقع
 في صدر الهم لا نشأته واكثر دخولها على النكرة المجرورة
 الموصوفة عند المبتدأ وابن السراج وان على خبره في الخبر
 وقدر دخل على الضم المجرور والمذكر متمم لابتداء منصوبة
 والكوفيين معناه ضمير ارجعها معا لجمع وبعدها
 فان كانت كاقية يجب دخولها على الجم وان كانت زائدة
 تدخل على الاسم ايضاً بوجه نحو قوله ربي ضربة سيف
 صيق والحمد التي تدخل على ما فيه من الضمة في الاشهر
 والجزء يقول ترحم على مطاق الجمل قال الرضي حذف
 ربه قيس مع بقاء ثلثها في ضرورة الشعر وبعد الواو
 او الفاء او باء وفي غيرها حذف الواو في الشعر نحو رسم

دار وقعت في ظله واول القسم وتاوه وقد مرها بعد
 خروجها عن الجارية ولم يذكرها القسم هنا لانه مطلق
 الباء فيهما سبق ويجب حذف فعلها ولا يكون
 له ان فلا يقال والله اجلس ويخبر الواو على الاسم
 الظاهر وان اولى النسخة الله والباء المضمرة في الجمع
 وفي وحيات قد مره في وحيات الباءية وان
 خرج عن الجارية هو لا شئ اي من سواء لا مطلق
 بخلاف قوله وعلا يقال اس القوم حاش زيد ولا
 يقال احس القوم حاش زيد ذكره الزبيدي في
 واكثر البصريين الى ان حاش لا تستثنى حرف جرته وان
 ان كسر وفعليته لا تمنع من قبول عليه والاختصاص
 والمازني والمبرد الى انهما استعمل كثير حرف جر
 وقليل فعلا متعديا جامدا لتضمنه معنى آت وسمع
 الله هم اغفر لي ولعن يسوع حاش الشيطان و ابا
 الاسبغ ومنذ ومنذ وقد يكتسب من تقدم من الحقة و
 لكونه لغة عامة العرب ومنذ مختص بالبحراني يعني
 به الفاضل العصام في بحث الظروف ونقل من قولهم
 ان اهلهم منذ لم ير يقسم انهم في وقدم منذ لقله حروبه
 عن الجارية بخلاف خلاها هو لا مبتدأ في الزمان الماضي

يعني

يعني النسخة اذا اريد مجرور هي الزمان الماضي بان يكون
 زمانا ماضيا لم يبق منه جز يكون معناه ان ذلك
 الزمان الماضي مبتدأ في الفعل الذي قبلها مثبت مشا
 رية من او من يوم الجمعة ان كان يوم الجمعة ماضيا
 او منفيا مشا رية من يوم الجمعة في الاول ابتداء
 الزيادة من يوم الجمعة وفي الثاني ابتداء انتفاؤها منه ويكون
 لظرفية مجرور هي الفعل المذكور اذا اريد به زمان لم يحض
 ر في وحيات في بعض احوال نحو رأيت او رأيت منذ
 شهرين او منذ يومين ومنذ صيغة زبد اي جميع زمان زوي
 هو ذلك الشهر واليوم او زمان الحيوة ولا يستعملون
 في الاستقبال نص عليه عصام الا في قولهم قد يكونان
 اسمن استطراد في مجيئ ميبان في البسني ان شئت الله
 فكما وقد تقدم تقدم الى وقد قد مره لعدم الاختلاف
 في ملبته في الاستثناء وبغض النسخة لانه مختص بالبحراني
 ما بعده حرف جرته بل مصدر اضاف فاذا ذكره الفاضل العصام
 ويكونان فعيلين وهو الاكثر ويسمى في تم تحقيقة المشتق
 ان شئت الله كما ولو لا قدره لان محله في الفاظ كثيرة وهي
 انواع الضمير المجرور هو لا شئ في هو جواب لوجوده عليه
 هو من قولهم بما اذا القسم بهما ضمير في ضمير كان كما سمع في

مبني

لولاى ولولاك ولولاه ثم قال يسويه وبجسوره جارة
 الضمير تحققت بهى اختصت حتى والكاف بالثاقم وقال
 الاخفش غير جارة والضمير المجرور واقع موقع المرفوع عكس
 ما اذا طافت ولانك كان قيسويه وبجسوره ثم فوا
 في لولا حيث جعلوا غير المدى مدولاً لا يدرم التنريف
 في الفاظ كثيرة قودى انواع الضمير والاخفش في الضمير حيث
 جعله بدل عن غير واقع لولا على حرة وهو عدم العاملة
 وكى قودى لعدم شذو زى كى جارة اذا دخل على ما الا
 مستغنية هو الضمير وقال اخفش اذا دخل على المضاعف
 يقدر ان كى جارة ومنه البهرتين اذا وقع بعدها ان
 فمجرورة وكذا اذا وقع بعدها ما المصدرية يقال كى نصب
 الى لظربك ولم هو لظربك كى جارة في لغة ضمير بضم السين
 مصفحة ذكر الذين مسنى كفور فحققت ادع اخرى وارفع الصوت
 دعوت لعل الى المنوار منقبة فمجرور قال في معنى اليب هو
 مجروح بنقل الالة ان الجمة بضم لفة قوم انتهى فلا التردد
 الى قلل فمجرور ان الظاهر ان الجمة في هذه ابغاث ذقيد التاويل
 والبست مجدي الحكاية اذا رسم الترجم الى المتوار باليا بقودى غير
 وصرح الص باراد عليه في خاتمة على المتن وتا فرغ من بيان
 حروف الجمة شرح في بيان احكامها من لزوم التعلق وعدم

في الكلام والظاهر ان بديهة كبرية في مصنف في الجملتين

وحوار الحذف وغير ذلك فقال ولا بد لهذه الحروف الى الاطراف
 حصر حروف الجمة من متعلق بفتح به بعدة فيكون معرباً فيضم
 نصبه الى الابد او التذرع من بن ثبانه قطع الجار من التعلق
 به وضمه مع مجرورة فمجرور لان كم مصدر رصده من الحروف
 الجارة يجوز قطعها منه ومعربها خبر انك في قوله كى
 لا تشرب عليكم ولانك ابنى لا معرب منصوب سقط
 تنوينه ضميرها بالاضافة ومن متعلق بالضمير النسبة في الظرف
 المستقر لان الضمير الرجوع الى المصدر يجوز تعلق الجار به
 لدلالة على معنى الفهم وهو محدث صرح به الفاضل العصام
 في شرح التخصيص ويجوز تعلقه بالظرف المستقر
 نفه وما على عن بعضى ليدل بين من مواز تعلق
 الظرف بالنف بالنسبة لم يستحق ان يرضى لرجوب الرب المثابة
 بالمضاهاة الحمد ابتدائية او اعراضية او معطوفة
 على جملة وهي عشرون فعلاً او شجرة وهو الاسم المتصلة
 بالفعل بالاشتقاق او معناه وهو كل لفظ يفهم منه
 معنى فعلاً كاسماء الافعال الا الزائدة منها مجرور به ل
 قوله هذه الحروف او منصوب شتت منه نحو كفا باله فكل
 كفى ويجعلك درهم مزيد في المبتدأ والتأنيد من الحروف
 الجارة اب وبنى واللام والكاف وصرح في المعنى بزيادة

من وسطه والشيء ما لا يجزئ استقامه باسم المعنى والارباب
وخاف وخلا وعلو ولولا ولعل في ثلثها بد من التعلق فانها
ان هذه المشتقات لا تتعلق احد بنسب من الفعل وشبهه
ان الزائفة تعلق من غير بنسب منها لكونها تفتق من
الجزءية حيث لا يكون بدو بنسبها من رت بزيادة وسر من البنية
في الكوف او الزائفة لم يكن ر مفعولها متعلق بتدوير الجزءية
بل ان سبيلها في التفتق بالذات وحسبهم واليقيد من التفتق
ببعضه لم يتعلق بشي او كذا رت في رت تار لمعنا الفعل ان بقا لمعنا
الفعل ان تار لمعنا كذا رت رجم كرم لفتت يدار رجم كرم لفتت وكذا
ان قبل التقدير رت رجم كرم لفتت حصة فبها ان رجاء الفاعل
فلم حصة فله في متوسط رت رت وبين رجم الافادة في
التقدير في تفتق لانه عند الحرف ان لا وجه لاقتبال الفاعل
المعصم لما ذهب اليه الكوفون من كون رت اسم مضافا
الى ما بعده فبها المعنى التفتق تفتق كرم التشكية وهو وجه
المذكور في الزوائد ورت لم يتعلق لولا ولعل واق حروف
الاستن ان فقد اختلف فيها اختار المعنى عدم تعلقها بشي
في ابن عريقم قال في معنى اللبيب انها لا توصف بمعنا الى
الحج ورت تزد من كذا ولم يتعلق فلم يتعلق وقيل متعانة
ووجه التماس في شمس قال في التسمية بسم الجور

مفعول لابه

مفعول لابه لذلك الفعل واليتم منه الثبات فذلك المعنى
بجور ورت يصلح اليه وجه مقتضاه الحرف ومن مفعول لا
لا تفتق لانه لا يترى من عدم ح وليست تعلق الا عدم
تعلقها لانه كون حرف في حرف لا يستلزم مساواة
له في جميع الاحكام الا ترى ان الا لا تعمل بحجة وعنده تعد
استدعي في المصدر في تفتق على المتن اعلم ان معنى تعلق الجار
بمعنى كونه ان لا يفسد في حصول معناه وتعدية الى الهم
لا يعتد اليه في الاصل في حروف الجور كذا ولذا في حروف
بانها ما وضع لا فضا الفعل او معناه الى ما يار وعلقت الجور
لن سبب عليها الا فظ على المعنى وليس في رت حروف
هذه الجور والافق واتي الجور حروف لا تتعلق بمعام فبها
اصح ما عارض اقا حروف الزائدة فبها حروف الجور
الجور في الصور والحرية وتصور معانيها فيها سبب
من التوب وامامات وعلا وخلا فلفظ بين كونها افلا
وكونها حروف واتار رت ولولا ولعل فبها على ان الاصل
في الحروف المختصة بالاسم ان تمل الارب المختص به واق
الذي يدعي ان هذه الحروف لا تتعلق بمعام فبها ان العامل
في الحروف الزائدة ورت يتعدى بنفسه الى الجور ولها دلالة
التعلق بعدم التسمية بفتق كذا ولولا ولعل معناه هي

جازين كمن هي غير قريين ولم يقد احد بالتعلق بالمتعلق المذكور
 وهو المعنى الاصطلاحي بين النجاة في غير حرف الجر وان حرف الـ
 الاستغناء فلا يترتب من المعنى العام من مجرد حرفي وهو ضمني للتعلق
 والابصار ولو صح ان يقال انها متعلقة بفتح ذلك في
 الاصل الى اصل ان هذه الحروف هي الزائدة ذلك على معان
 غير الابصار كعدم التوفيق والابتداء وهذا وقد فكي لا يقال
 لهذه انها متعلقة بفتح كمن لان الحروف وانما التعلق
 بفتح ان معانيها غير مقصودة باللامظة بل هي روابط
 وادوات لبيان الاسماء والافعال فقام الحكم عرف فلا كلام
 في اذ الكلام في معنى الاصطلاح من التعلق لا اللغوي في
 ذكرنا ظاهرا الجواب عن الاشكال بورد على تعريف البند او كمن
 بحسب درهم ولو ان كان كذا او لغير زيد فاقم بان يقال
 المراد بالجر يجب التعلق عن عامل اللفظية بعم لئلا بان يقوم
 المعنى الحقيقي لا كمن لانه لا يرفع ولا لام الابتداء وقد علمت
 زيد علمت بحسب اللفظ لا بفتح راء صدر الكلام انتهى
 فمجرد راء ورتب بنفسه الاسماء مجردات كمنشآت
 باق على ما هي حال كان الجر وعليه في على ذلك الحال
 قسم دحو لها الى الزائدة ورتب من كمن مرفوع في علا
 ومبتدأ كمن مرفوع من رجم فاني او جبه انحوها زيد

كمن مرفوع من رجم فاني او جبه انحوها زيد

بنام او منصوب بمفعول لا نحو لا تنصوب يا زيد او جبه انحوها زيد
 بنام وفائدة اما تحيين اللفظ او ان كمن في مشرب رجم
 كمن بفتح فمرفوع مبتدأ او منصوب بمفعول الفعل مقدر بغيره
 لوجوب صدقته ولذا لا يجوز ان يكون فاعلا وفائدة
 التفسير او التفسير ومجرد حرفي لا استغناء وفيه حال
 وخلاصة ما استنتج بالاعلى ما ينبغي من وجوب النسب
 في كلام موجب تام نحو هذه التي هي حال العالم او جواره
 واختار البذل فمرفوعا بفتح القوم حال زيد او اعلم به
 على حسب الموضع وفائدة انها تنزيه لغيره ومجرد رول لا ولام
 مبتدأ مرفوع على فاعل العطف على مجرد رول لا اسم ظاهر نحو
 لولا ان وزيد وجب رفعه لانها لا تحذف الظاهر وما بعده
 لفظ نحو لولا ان يا شير مرفوعا لشره او تعديا بغيره
 لولا ان موجود هذان زيد وليس زيد قائم وجره ورفعا الى حرفي
 جر لولا ان حرفي هو التبع منصوب على ان مفعول بغيره
 متعلق اي من عدا هذه انه كان الجارية للظاهرة او ما
 كان معناه في افادة الظاهرة كالبا نحو صليت في المسجد
 او بالمسجد بعد راي ابن الحاجب وبنه المص وراي راي
 الجسوز فمرفوعا دخل حرفي متعلق بشي وليس مرفوعا على
 ان نائب الفاعل نحو مرفوعا فهو مفعول بغيره مرفوعا

كان ابي في اول الدوم او غيره من رتبة مفعول متعلق انه
 كان ابي راما للتعديل وهو ما ليس به كاسية في والبا نحو ضربت
 زيد لثا ذيب وكيم صبت وفتبت امارات في صورة ونحو فاعلم
 من الذين هم دونه من او مفعول به غير صحيح ان كان الجار مفعولا
 ها ثم رت برت بعد ذلك اذ الهم يستلحق الى الجار والمجرور
 وقدر يستلحق الى الجار والمجرور في هذا الجار والمجرور
 عندك هو الفاعل فتم كفي بالله خارج من هذا البيت ثم ان هذا البيت
 تدل على ان الاستدلال على مجموع الجار والمجرور بائنا ان الى
 الاول من الجار فيكون من شتمه وبائنا ان الجار المتعلق
 لا يستلحق الى الجار الا بكون من شتمه كالمهمه والتسليف فمع هذا
 الى رفاثان ايستلحق الى الجار والاول لانه على ان الاستدلال
 الى مجموع الجار والمجرور حتى يذكر السام وان كان الجار مفعولا
 اذ من مفرد نحو برت بسبحي زيادة بيان ان شتم الله
 ثما وانكر بعضهم السن المتعلق الى الجار والمجرور وقال في شتم ممر
 بزيادة مسند لا غير مصدره المعرفي كاذ فيهما هاتر رت بوند
 فقلت بونيد الى مرادو المسؤول عن لانه لم يرم في المصدر الثاني
 من الفاعل زيادة على ان عليه القسام والا يكون عيشا وكذا الزمان
 والمكان فله يقال ذهب ذهب واذمان واذمان بل
 يقال ذهب ذهب بغيره واذ ذهب الموقوف او يومه

الجمل

او يوم الجمعة او في سائر ايام المسجد او غيره من النعم من الدلالة
 على الحدث كاذ اقلت ذهب بمعنى اوقع ذهب الحق في كل
 موضع يجوز فيه الاستدلال الى المصدر والى الجار والمجرور
 الا من فيكون الى المجموع على كذا كذا هو الفاعل او الجار والمجرور
 ما هو المراد من قول المتعلق ان نائب الفاعل منه بونيد ورمى
 عن القوس وقرب لك ذيب وذهب في يوم الجمعة وبموجب تقديم
 ما الى الجار والمجرور الذي قد اهدى الى نائب الفاعل من الجار
 والمجرور على متعلقه بونيد حررت وفي يوم الجمعة ممرت والذيب
 ضربت لان فاعله وانه من تقديم ما الى نائب الفاعل
 فن اخذ حكم الفاعل امتنع تقديمه كالفاعل وما وقع في الكشف في
 في تقديمه قوله كذا اولئك كان لانه مسئول لانه عن فاعله مسئولا قدم
 عليه فلو كان بانه كان محكما في اصل المعنى وقدم عليه في ان فاعله
 لمسه وقدمه في المتعلق وذكره الكثرة والذات بقدره فان كان
 المتعلق المحذوف فلهذا اضطررنا حينئذ بتعريفه بان اشارة
 الى اختيار من ذهب الا كذا فيهم هم البسمة يون وقال الفاضل
 الصحاح كذا النية من البصريين والكوفيين في الظرف
 المستقر من ان المقترن فيه فيكون اصد في العمل وذهب لا
 قار وهو الكوفيون او اقلهم منهم ان المقترن صفة مشتقة
 لكون المقترن اصد في الخبر وغيره ولكن الحق و
 لا كذا

وبالقبول اعني ان يقدّر فعل ان اريد بالذات على الزمان
والا فغيره والا خلاف في الصلة وجواب القسم ان فعل انتهى
لا يكونان الا جنتين ولا في بعد اتم او اذا ان صفه لا غنا
صهي بالمقدّمات ان غنة كم فزير وفوت فاذ ابالي بي بدوان
الاكتفاء به لانه الاصل في مجوز ان يرد بالفصل ما يدل على
الحدث عاتق الكمال كالمكون والوجود والمحمول والشيء
والاستقرار يقال كان لا كم والقرب وغير ذلك متضمنة في الجار
والجور في مفرده معناه منهي والتضمن لازم للمعوم بوجوده
حيث وجد المعوم يستبان الى الجار والمجرور ظرفي متقار
اي مستقافيه الظرف منه النجاة اسم لظرف الزمان او المكان
ثم تماثلوا فاطلقوا على الجار والمجرور ايضا فوجه تسميتها
ظرفا هذا وان كان مستقافيه فلا يستقر معنى الفعل ومثله
وفي غيره واخره غير بالتشكال كمنها البليد على ما يأتي ان
شأن الله كما نحو زيد في التدارك المحصل او حاصل وان لم يكن
المتعلق المحذوف في كذا لانه اي فعل عاتق متضمن في الجار
والجور بداهة اوله محذوف متعلق اي الجار ولو عاتق
يستبان ظرافا لغوا او على اي فضاء غير ركن من الكلام
لعدم انتقال شيء مما ذكر منه زيد في التدارك اي الكلام او الم
بقربته حادثة او مقابلة كما رذا قيم ابن الكلام زب فقلت

في الوار ومررت برية هذا المذهب عاتق النجاة وحقق بعضهم
انه المتعلق المحذوف في الظرف المستقافيه يكون من الافعال
الخاصة اذا انبثت الدخول اليه ذكره الفاضل العصام
وقال في المغني القريب والشروط النحويين الكون المطلق
الى الفعل العام انما هو لوجوب المنقح المجوزة انتهى واما
قوله في قوله راه مستقافيه فلا يستقر في معنى التكون لا
بمعنى الحصول العام كذا في حاشية العصام وقد يعنى الجار
والاكثر ان يذكروا هو اي محذوف الجار على نوعين النوع الاول
محذوف في سبب يمكن لبيان قاعدة كانت بحيث يرجع اليها
لمعرفة حيزية من جزئياتها ولا يحتاج الى السماع فيه كمنه
مثم كل طرف زمان يجوز من محذوف في غيره من محذوف في غيره يوم
الجمعة وصحت شهرها النوع الثاني محذوف سماعي اي لا ينضبط
بخطاب بل يحتاج في كل جزء الى السمع وسين كذا في شأن الله
لما فالنحوي من المحذوف في ثلثة مواضع الموضع الاول المتضمن
فيه فانه محذوف في الاماكنه اذا لا يصدر الا ما هو الشائع والعد
والشائع في الظرفية في كل ان الشائع في التمييز اللوم وموز
الفاسم المعصم تقديره هو بمنزلة من قياس اي قياسا
ان كان المقصود في ظرف زمان قال الفاضل العصام من
ان في الآل لا مدلوله في الامية لا ببيانته كما توهم

ونبت بطلان الفصور فيه يستحق طرفي ايضا مبهما كان محدودا
 يجوز رجوع خبره كان لا الظرفي قابها مديا بها ممدود الذي
 نحو الزمان والوقت ان كان في قوله كذا لم يكن المحرم السفر
 او المسمى من الزمان ما لم يقتضيه حد ونهاية كالسنة والوقت
 والمحدود من الخبر في ذلك اليوم والقبيل والشهر والسنة ثم المراد
 بظرف الزمان مظهره هو المتبادر لا مظهره فان لا بد فيه من اظهار
 في واقعه نحو يوم الجمعة عند قبيل الضمير في طرفي بل هو مفعول به
 على غير التوقع ووجه حذفه من المسمى كونه جزءا من الفعل كالمصدر
 وكما يصح انتصابه بلا واسطة كالمصدر وشبهه معناه
 محمول عليه المسمى ومحمول على المسمى لا شتر كسما في الزمان
 نحو كذا في وقت او زمان وممت سكر او يومه الاول لا
 الاول والثاني لثاني وقد يقتصر المصدر زمانا توسعا نحو
 رفع ونصب وجر في عبارات القوم الى الرفع الخ او كان
 ظرف مكان مبهما للمحمل على الزمان المسمى لا شتر كسما
 في الابهامية بعضهم في المكان المسمى بالشكز ورتبه مود
 بيت ومجد فيه مع كونها محدودة بين ومخرج نحو اماكن
 واوصاف غير معدم النطق بالجهاد الست مثل غير مشر
 وفرة بعضهم الزمان المسمى ورد مخرج المقادير
 المسوغة مع جوار حذف في منها قياس وبعضهم الجهاد

بالجهاد الست فافضل القول بان ما عداها محمول عليها
 فصدر المصدر من كل منها والتمتع بجمع ومانع والست من
 الستين ولقد اصاب فقال وهو اي المكان المسمى ما اي مكان
 شبيه لاي ذلك المكان المسمى وهو ظرف المكان بسبب امر
 وهو مناسب اليه ذلك المكان غير داخل اي ذلك الامر
 في مسمى اي مسمى ذلك الاسم اي غير جزاء من خارج منز
 فظرف المكان ذلك الاسم ويجوز رجوع الضمير في طرفي في محب
 تعيد المتطابق اما في جانب الخبر الى المسمى ما او في جانب المتبادر
 اي ومنه في الاوضح الا وجزائه تعار وهو المسمى شبيه المكان
 بسبب امر غير داخل فيه كالجهاز الست وهو سميته بالسمي
 ومع ايام وقوام وخلق معين وسار وشمال وفوق تحت
 نحو جلسته امام زيد فان المكان الذي جعل الامام اسما
 بسبب زيد فكان خارج عنه زيد وقس عليه الخلق وغيره
 وكذا عبيد الجار تعيين الموقوف عليه نحو جلست عند
 اي في قوله او ما في مسمى في ان عند غير مختص بالحرفة
 بالية وما في المسمى كاد وولد من مسمى عند لكن مختص
 بالحرفة والفتنة شبيه مع الفتنة هو ينقلب باو مع المضم
 كالف على الوجود كسبويه عن قوم لاذ وعده والذ
 واسطة ساون التين بين في الضمير كل موضع

فيبين فهو وسط بالكون تقول جئت وسط القوم كما تقول
 بين القوم وبين وازاء وقد، ولقاء هذه الشبهة يمنع الجمع
 وكما لا يدور المحسوس على المعلوم بل على حصة المقادير متناهية مقدار
 وهو القدر وقدر الشيء بنفسه ثم اطلق على ما يدل على ذلك القدر
 نحو في نسخ وهو مقدار من الشيء يعرف بالمتبقي بالشيء بالشيء
 الف موطوءة وذلك على حد غير داخل فيها وميم وهو مثل الفرج
 ويزيد وهو رتبة في السج الاجانب الست من طرف المكان المسمى
 يقع محذوف قياس من طرف المكان المسمى الاجانب ووجهه وجهها
 كثرها يعني وسط بفتح السين وهو المكان الذي يتولى اليه
 المسمى من الجوانب وفارج الدار وهو الدار وجوف البيت
 وفي كل اسم مكان وهو في المسمى اسم مشتق من مكان بزيادة
 اليه لا يكون ملتبس بمعنى الاستمرار بانه لا يدل على التماس
 ولو في الجملة نحو المقسم والضرب والمالك في طرفها كان مسمى
 لانه المكان سمي مقسمه ومغربا وما كاد وغير ذلك بوقوع الحدث
 الذي هو القسم والضرب الا كما وغير ذلك فيه وكل واحد منها
 غير داخل في الحكم ان كان اسم المكان ملتبس بمعنى
 اي بمعنى الاستمرار ولم يكن متعلقا بامر عامه ملتبس بمعنى
 اي بمعنى الاستمرار فهو مقام ومكان فان القيام والسكون
 يستلزمان التماسا ولو في الجملة فانه هذه المشتبهات

لا يجوز محذوف في منها بالاستمرار او نص عليه بسبب مع كونه قد منها
 ظرفي مكان مسمى بالصدق تعرف عليه لانه اذا قلت اكلت
 في جانب زيد فالجانب ثبت لمكان بسبب زيد وهو خارج
 عنه وكذا غيره ولملأ السرة في عدم جواز محذوف في نحو الجانب عدم العرف
 في الظرفية لانه يستلزم كونه في غير محذوف من في التنقيص على
 الظرفية وفي اسم المكان عدم الدلالة على القرار والظرفية التي
 كونه مقر الدخول لم يدل على القرار ضعف الظرفية في نسخ
 اليه وما يدل عليه منه وان ظهر ظرفية الا ان لم يكن متعلقة
 بمعنى لم يظهر ظرفية له لا يقال اكلت جانب الدار ووجهه
 البتة او غير ذلك مما ذكره مضرب زيدا ومقامه يقال
 اكلت في جانب الدار في مضرب زيدا في مقامه وان كان
 عام القسم الاخير وهو ما يكون بمعنى الاستمرار يجوز محذوف
 في من موضوع ظرفية مع دلالة على القرار فانه حاجته للتصنيف
 الظرفية بادخال في عليه فاحذرين من حدث واحد او كل من
 حدث نحو في مقامه ومنه قدمت مكان العلم ان التامة اختلقت
 في مثل قوله تعالى ان كان من القربين فمروج وريحان فقال
 الترخي وصاحب التبريد وصاحب المنطق جواب انما عادت
 عليه الفاء وحدث الشرط فامد بهنما فيكون جوابا لانه ما محذوف
 ومعلوم عليه والمعنى مسمى بكن من شي ان كان ملتبس من التبريد

في قوله موجع الخ وقال اخرون ان الجواب جواب الشرط
والشرط مع جوابه جواب افت والتقدير واما المتوهم فان كان
الاية في معنى المنية حذف الفاء لانه يلزم اجتماع اداة الزلل
والجزاء واذا عرفت هذه اعرفت ان عبارة المصنف هذه تعلم
اما القول الاخيرة لان لم يثبت بالفاء في الجواب والتقدير
وان عام القسم الاخيرة فان كان الخ ففي حذف الفاء لم يكن
ويمكن ان يحذف القول الاول بان يقال الفاء محذوف مع مفعول
الافتقار بمجرى حذف في وان كان المفعول فيه ظرفي فكان محذوف
وهو ثبت في السبب امر دخا في سبب غير خارج
غير هذه العبارة ثم ما سبق نحو درو بيت وعان
وبد فان هذه السبب ثبتت للموضع بسبب امور دخا
فيها كالبيت في الدار والجدران في البيت والبيت في الحان
والدار وغيره في البلد فانه مجوز حذف في منه محذوف واذلا
يجم على الزم ان لعدم جهة التماس لا على المكان الجبره لانه يكون
كالاستعارة من المستعارة يقال عيت دارا يقال
سكت في دار الامني الى من كان السدود وقع بعد فم
ونزل وسكن وفومها كادخا وانزل والسكن انت
ونزلت الجنة والبعدية التمس من ان تكون رتبة نحو الار
دخلت واتي فسرنا الموصول بالمكان لان لا بد من اظهار

في قوله نحو دخلت في الامر او في من ذهب الى حنف رحمة الله
نحو السبل الخ قول باظهار في في المكان وان جعله بسبب
شذوذ دخلت في البرية يثبت كونه مفعولا في الخ ان حذف
في الكثرة استعمالها وقال مصنف المتن لكان ثبت مفعولها
المفعول به حتى ذهب البحر الى ان مفعول به الاستدلال بان
لا يعقل معناه بدون المتعلق ويدفع انه لا يعقل بدون المتعلق
بواسطة في المفعول به لا يعقل الفهم بدون بد واسطة حرف
الجن وما يثبت كونه مفعولا فيه كونه مصدر مفعول
معلوم من الاوزان المتعاقبة في اللازم وان نقيض المفعول وهو
الظرف في اللازم بلا خلاف نحو دخلت الدار وتزلت الحان و
سكت البلد والموضع الثاني من الموضع الثلاثة التي خوف
حرف الجر فيها قياسا المفعول به تحذف منه اللام وقيل او بمعناه
قياسا ان كان مدلوله فعلا احسن انما ان كان غير فعل مثل
جنتك للدار وجنتك للفصل كائنا الفاعل على الفعل الا
مطلوعه فالتقدير من شبه الفعل والمكرر الدال على الحدث
فيشعر ايضا مثا ان خارج في الارض وفي المفعول ان المفعول به
بانه فعلها فاعلم واحد وثلاثة بنفسهم كونه ذلك الفعل فعل
غير الجوارح وقوله وفارق ان ذلك الفعل له ان لا يفهم للمفعول
متعلق على لفاعله لا على فعله لانه وانه يحدد ما منه او يكون

زمانا احدهما بعضا من الآخر كقصدت من الحرب جينا فان
 زمان القعود بعض زمان الجين وشهدت الحرب ايقاعا
 للصلح فان زمان ايقاع الصلح بعض زمان الشهود ثم
 ان المراد بالمقارنة في الوجود انهما في نفس الامر وقتا في
 قصد المتكلم فقط فيصح المثال الاخيرة وان لم يقع الصلح
 فان المقارنة الخارجية ليست بشرط اياك في المقارنة في القصد
 واما اشتراط هذا المثال لانه يشهد المصدر فيعلق بالفعل
 بلا واسطة تعلق المصدر بخلاف ما اذا اختلف واحد منها ولم
 يشترط التفكير كما اشتهر بعضهم لانه لا يقع موقرا لكن الغالب
 فيه التفكير ان الغالب في الجور ان مرينا غفيرة زبدانا
 له ان ايقاع الادب عليه فاعلم الضرب والثديب هو المتكلم
 وزمانها واحد والضمير سيد ثلث ديب كاشتم والضيعة
 وفيه ذلك في الرضيع يقع ان يقال الضرب هو الشديب وقال
 القاض المعاصم فيه نظر لان الشديب قسم الادب وما يليق
 بالثمن الضرب هو الوسيد كاشتم وغيره بخلاف الكاشتم
 لا كاشتم بانضافه الى الضرب لعدم الاتحاد في الفاعل ومشتد
 اليوم لو لم يكن بذلك السك عدم المقارنة في الوجود وفي
 هذين الموضعين المفعول فيه والمفعول له المذكورين
 اذا حذف الجار نصب الجور على ان مفعول فيه او مفعول

او مفعول له لا قوما كان منصوبا المحم الفهم الجار في لفظه قد
 حذف الجار فظهر نصب الذي في المحم بضم هذا النسب المطلق
 وظهر كانه في لوى لانه لم يرب عند الترح فنبه تقديره وكفى واما
 فنبهها من لكن انتقم من المحم البعيد المحم القريب
 لزال الجرح عنه ان لم يكن نائب الفاعل ويرفع ان كان
 نائبه يعني لا ينفق ثوبا والافياس ولا شذوذ في الاتفاق
 وظاهر عبارة انهما يقعان نائب الفاعل وقد حقق الرض
 انه المفعول له لا يقع مطلقا وعليه فاعلم كلام ابن
 الجيب فاعلم هذا المص فرض لا وقوعه واقعا له
 المفعول فيه فقد اختلف في لازم القرينة حال بعضهم لا
 لا يقع كالمصدر المؤكدة ففسر مع زيد منسدا في المصدر
 ووجه المص في الامتحان ومنهم من جوز مع بقا بالنسبة
 ابقا عليه في اكثر الاستعمال وعليه قولهم انما معه
 في المفعول معه نائب الفاعل ويرفعه وعليه قراءة نقد
 تقطع بينكم بالنسب والرفع وتقرعهم بان فاعلا على كل
 التقديرين فاعلم في كلام المص في هذا الكتاب محمول عليه ووجه
 عدم وقوع المفعول له ووقوع المفعول فيه ان النسب
 علامة قصد العلية والقرينة ولو فاته النسب في المفعول
 له فاته علامة العلية فلا يعرف كونه مفعول له فان

فان عليه وقصدها انما تفرق بالانصب بمجرده في المفعول
 فيه فان النصب علامة قصد النظر فيه فتكون له في قصد النظر
 والابواب لانه لم يقصد النظر فيه بل كونه بمنزلة اليد واتقوا
 فمعلوم ان نفس اللمحة كذا ذكره الفاضل العنبري ثم ان في
 قوله وفي هذه من متعلق بنصب المقدار المفترى بالذكرة لان اذا
 التفتت من غير الشرط لم تقدم مفعول مابعد عليه واذا
 ظفر في حذف هذه المحققين بقوله ان اذا منصوب بشرط
 ثم في قوله ان غير متعلق ومضاف الى ما قيد نظيره من الزائدة
 التي عاصد الشرط المفعول او منصوب على ما عليه الجهر ومن
 ان حافض لشرطه منصوب بجوابه وان العلة تجرده عن معنى
 الشرط فتعلقها بنصب المذكور والجملة الشرطية او الجزائية
 مستثناة او معترضة والموضوع الثالث من الموانع الثلاثة
 ان المصدرية وان تشديد النون ولو بعد التخفيف
 نحو سوري ان قد اكرس في الجار في جارك ان يحد في
 منها في ان حذف قياس او حذف في سبب لانهما حرفي
 موصول طويل بعده فاجاز فيهما التخفيف في حرف الجر
 نحو قوله تعالى عيسى وتولى ان جاءه الاعمى لان جاءه الاعمى
 ونحو قوله تعالى ان الله ان الله ان الله ان الله ان الله ان الله
 تفع وتفع ان من ان تفع وتفع ان الله تفع وتفع ان من

ي من ان الله والحذف السعي في موضع عند ذلك
 الموضع هذه المواضع الثلاثة المفعول فيه والمفعول لذكره
 ان وان كانت في موضع سعي من العرب في القرآن او
 او غيره الى يرمي في السعي بحفظه وسعي ولا يقاس عليه الى
 للمجرى قياس عليه ثم الى بعد بيان مواضع الحذف ومقتضى القياس
 على الاولين بعد الحذف في حذف الجار في الاولين الى المفعول
 فيه والمفعول في قوله في الثالث من القياس من السعي ان
 قد عرفت ان الاطراب ان الاطراب المحل فيهما يظهر ولا يقاوم
 على الجواز الاتفاق ان توصلا انت متعلقة في الجار الى المجرور
 الى نعم في يد واسطة وتعطية الاطراب الذي جاء في ذلك
 ان رايه بقوله فتظهر انت الاطراب المحل في ان لم يمنع
 مانع من الظهور في ان مع صفة وبعض التمام في احوال
 المانع منه وهو شرط لقطب الاطراب الحقيقي وهو مذهب
 يسوي لان تعين في الاولين ذلك فيحذف عليها في لايها م
 حاله اول قوله وقال الخليل والك في يبق على ما كان عليه
 من الجر قال الرضوي والاول اولى لضعف حرف الجر عن العمل
 مقدرة وفي الله لا تعين في ادرو وهو النصب على المفعول
 او السعي على النسيبة ويسمي الى ما ذكر من الحذف في غيره
 حذف او ايضا لا يوجد في قوله تعالى وان من موسى

فو من قوله ونحو استغفرت الله ذنبا من ذنوب
 او ذنبا ونحوه الخية الى له ونحو قولهم ما مشترك وصف
 مستقر ما مشترك فيه وخراف مستقر في حذف الجار و
 وانتقل رفد من الحلم البعيد الى الحلم القريب النوى نحو علم الجار
 قسم حذف الجار وان مع صدق ان جاءه اللاحق منصوب
 مفعول له ليس الامر وورد م مقدرة وفي قوله العجب
 ان نضيق ونشد الى من ان تفتح مرفوع الى ان نائب الفاعل
 الجواب وقد سبق الجواب اذا كان القسم بلفظة الله عند التثنية
 والكوفيين يميزون الجوز في مقف به حذف جاره وان كان
 بده لا ضرر نحو رب الكعبة لا تملق بجزء على الشدة وان كان
 بده تعويض وان كان مع يزم الجوز يعوض مع لفظه الت
 ها التنية وهجرة الاستفهام كقول الحاج الحسن البصري
 الله ليتقون عبيد من عبدي فيقولون كذا وكذا وفي تعويض
 الهاء اربعة زوج اثبات الف ها وحذفت هجرة الله
 مع التكين الحائز اجتمعها وحذف لالف لانها التكين
 وقيل هجرة الله رفع التكين وقلب الف ها وهجرة كي
 في الضامين في قراءة لار يوب السخينة والتثنية
 في الحسن كالتثنية المذكورة في بحثه في شرح الحافيد للترغيب
 نحو الله لا تملق بالجر الى والله هو على وفق ما في شرح التفسير

وقال الزهير وتبعه عصام الدين اليمزق من ادوات القسم
 الالاب والاصالة واليموز تعلق الجارين مفعولين او مفعولين
 او مختلفين كالتين بمنى واحدا كالتين بدون العطف
 والالاب ال او متعلق بتعلق اذ بهما محصور نوع مغايرة نحو
 ضربت باللسان وبالسطر وموتت بزيد باخيه وحببت
 من زيو من براه ومن مله بقل واحد متعلق ايضا بقله
 تعلق من قيم الكنت من ثمة من تقاطع لان علم العامل
 مبنية على اقتضاء المفعول فاذا علم في نوع من المفعول
 لم يبق راقف الى غيره من هذا النوع وانما اذا
 لم يكونا بمنى واحدا فيجوز تقاطعها بفعل واحد لانها
 ليست من نوع واحد فيقتضيها فعل واحد نحو ضربت
 باللسان ثانيا بيب فله يقال مرت بزيد مرة وباه
 ومثل لكون الجاهدين مفعولين والجرور مفعول
 غير حرج ولا يقال ايضا ضربت يوم الجمعة يوم السبت
 بل يوم السبت والجار فيه مفعول والجرور مفعول فيه
 هذان ملتبسان بخلاف ضربت يوم الجمعة يوم السبت
 المسبق بتقدير الجار واكث من ثمة من تقاطع بذكره
 والى عكس الترتيب ليكون المخالف اقرب الى مخالف
 بقدر الامكان وانى جاز هذان لان الجارين لم يكونا

بعضه احد في الاول به الاول للزمان والثاني للكان
 متى به الوضع في وقت في اليد في يوم الجمعة وفي الثاني
 وان كان بمعنى واحد الا انتهى الى استقفاين واحد به الاول
 لتعلق بهين اظهر في الثاني بعد ما قيل به الاول فكان
 المعنى وقع الاكل المبتدئ من الشئ من التفاح بخذه في اليد
 المثلين الاولين فانه لا يصح وقع منه ضربت يوم
 الجمعة يوم السبت والواقع منه المورور به يومه هكذا
 استبعد من كلام صاحب الكشاف والبيضاوي في قوله
 كذا ررق في كلمة الاربعة ومن كلامه العدة التفتا في
 في شرح النخوص وصرح بالسند السند في حاشية وعلق
 اعلم بهذا في المثال الاول ويمكن ان يفسر من نفاص
 بدل البعض باعادة الجار قال الشيخ الرضي قوله في المواقف
 في بغداد وفي رمضان في الخميس بدل الجاء من الجاء يستغنى
 من الغير شهرة الزينة والسام في السبعين المبتدئ والجار
 في الاصل سبى السبى وفجار بعد دخول كسبى على سبعين
 ايضا الى كذا في الاصل سبى سبى منصوب به قبل ررق
 رتبة وسبى سبى على العكس الى مرفوعه فيم منصوب به
 الاول في نية اعراف ولقد احسن في اختياره جمع الفتحة
 سنة منها سبى وفا المناسب ارفا قال المصنف كان

الجمعة

لهذا الحروف في مفردات كهيئة من فاش بالفهم والمفرد
 المفرد ونحوه وكانت تلك المفردات افراد ذهنية
 لو خلت اجمل لا غير عنها بجمع الكثرة وقيل غير ذلك فثبت
 بالفعل لفظا ومعنى واستعمل في لفظها لكونها على
 ثبوت اعراف فصار الى فذهي به عدد حروفها عن التثنية
 صاعدا الى الفوق لا سافرا الى التثنية فالمعطوف بالها
 محذوف على حال الى فذهي ورأيت وحاشيت مثل العلم
 او لكون صورها كصور الفهم فانه كثر وان كثر وكان كقطعت
 ولكن كضاربين وليت كيس ولتقر في بعض لغاتها وهي لعن
 كقطعت ونصح او اخرها والمفرد حركات او اخرها بنون الو
 الوقاية كالعلم واتى معنى في صلبه ومعنى العلم وهو الموش
 في ثم منها كان وان لم يكن تحققت وكانت بمعنى شبيهت ولكن
 بمعنى استدركت وليت بمعنى غنيت ولتقر بمعنى ترجيت ولتقر
 استعمل الاقلام وزمها الاسماء وبالعلم المستدر كخاصة
 لوقوع مرفوع ومنسوب بعدها ولذا علمت على الفهم وهو
 تقديم المنسوب على المرفوع ان كان بغير غيرها وايضا في شبهة
 بالمتصرف علمت او لا علمت الخ حس به وهو النصب والرفع
 عام لم فسر ان وان لم يكن التحقيق الى تحقيق مضمون جملة

دخت عليها بعد جملتها في تاويل المفرد في انه ولو استعمل
 في مقام التحقيق وكان حرفا في الاربعة على الصريح وقار خليم
 انها مركبة من الالف واللام والسين في التثنية اي التثنية اس
 بخبره وقال الزجاج هذا اذا كان الخبر جامدا وان كان
 مشتقا فاعلم ان الحق ما قاله الصدوق في التثنية ان
 في شرح التلخيص من انها تستعمل في التثنية والظن سوار
 كان الخبر جامدا مشتقا فانه اذا اردت تبيين
 زيد مثله باس قلت كان زيد اسر واذ اردت تبيينه
 فقلت الشخص قائم قلت كان زيد قائم اي قائم زيد في حال
 قصده شخص قائم واذ اردت شخصاً وظننت قائماً قلت
 كان هذا قائم اي الظن قائم والمص لكونه في مقام تعدد
 تعدد السامع في تقسيم المعاني اقصر على ما هو الاغلب ولكن
 مفردة غير البعيرين لا تستعمل في الرفع توضع نشا ومن الامور
 السابقة اذا قلت جاءني زيد فقلت السامع توضع ان جاءكم
 وايضا في بينهما من الالف التامة بحيث لا يفرق قائم قد فقه
 بقولك لكن علم والهم جي فلهذا تقع بين كذا وبين متباينين
 نفي وانما نفيها ومعنى كالمثال المذكور او معنى فقط كما
 اذا قلت زيد حاضر لكن علم اني غائب قال الفاضل السعصم

هذه الاربعة لا تخرج بمكة من التثنية فيقولون في تفسير التثنية
 في معنى كان الى التثنية التثنية ليس على ما ينبغي او يجرى الا ان
 على معنى القول اي للدلالة على التثنية وليت هو التثنية اي
 الا ان التثنية محمول على ترقيب محمول ام لا فيدخل على المحل
 محمول على ما لا فاج وعلم المحتج نحو بيت الشباب بمود
 واجاز الغراء والك في محمول زيد قائم والفرار يور
 باق في زيد قائم والك في بيت زيد كان قائم ومثلكم
 يا ليت ايام القصار واجبا والمفقون على ان رويها حال من
 ضمير الخبر المحذوف اي ليت ايام القصار رويها وقد نزل
 على ان المقصود محمول ان زيد قائم فيقول بسبب ان مع
 محمولها دسة اسم ليت وفيها والا فخش يقدر الخبير
 مثل علمت ان زيد قائم والسنه لغيره اي لانت في وهو توقع
 مملن لا يوفق بمحور من جو محمولك تعطين او محو في محمولك
 بموت السارة واضطرب اقول لهم في لعل الواقعة في القران
 العظيم الاستحسان انتظار غير المحو في محمولك عليه كما عن ذلك
 علوا كبيرا والحق ما قاله بسبب ان الرجاء والاستفاق يستقام
 بانا طين كقولك لعل يكثر او يكثر فالحق اذهب التثنية
 على رجاء كما ذلك من فرعون واجاز الا فخش دخولها على ان
 المقصود قيا على ليت كما فيست عليها في جواز نصب الشارع

باز مقدرة بعد الفاء ولا يتقدم معمولها عليها لانها عادت
 ضعيفة فلا تقوى ان تعلم فيما تقدم عليها ولا منتهى من قولها
 لئلا يطمع المصدر في قيمة ان المفتوحة وقيل بالمصدر رتبها
 لانها مع معمولها في المصدر ووجب لها ان لا يكون في
 التثنية بالفعول صدر الكلام اي الجدة التي دخلت عليها من
 حيث التثنية فلهذا انما انما لها مصدر كلام دخلت عليه
 فلهذا يحتاج الى الاستثناء وهذا الجدة الممنون ان يكون السناد
 مقصودا لانه انما يراعى في اللفظ لا في المعنى والموجب
 لها المصدر بعد من اول الامر اذ الكلام من اتي نوع تأكيد
 او تشبيه في غير ذلك فليس انما استوفى لما كان الاستثناء
 من الوجوه وهو لا بد من اللفظ بوجوب وهو لا يقع في
 في المصدر او متبعه لا بانه المقصود فقال قد تقع في القدر
 الكلام احد اي لا بالنظر لا من قولها الفروع عن
 الكلامين ولا بالنظر الى كلام جعلت مع معمولها جزمه
 لا لتبناها بالمسورة ولما لم تنسب في بداهة ولو لا وقعت
 في مصدر كلام جعلت من انما انما انما عالم فحسنه لولا
 انما جازم ان ذلك لا يقع بعد هي المسورة وتلك هي
 ما الكافة عن العلم فتعني اي يطمع عليها ويسمى العالم ليت
 متوقفت الا انما هي هذه المسمى الى حمايتها او نصف

وخفض فقد الالتفات اكثر واذا علمت في زلزلة وفيك في قول
 كذا في قوله وروى ابو الحسن الاعلى وروى في سبع في سبعة وروى
 ولكن ويومز القياس على ليني عند الكسائي وقار ابن دركوب
 ان ما ذكره بسببه بمنزلة ضمير الشان فتكون اسمي لها وبلوت
 بعدها خبرها وتخرج اي ويجوز دخولها بين الالتفات على الامار
 لانها لم تعلم لم يلزم كون دخولها صالحي للعلمية وهذا
 في غير ليت واقا ليت فلهذا يجوز دخولها على الفعل فلا يقال
 ليني فام زيد الا عند ابن السمع ولاحه القريظين كذا في
 معنى اللبيب لا يتغير نحو اي ضرب زيد واني زير ضارب
 فان المسورة لا يتغير معنى الجدة اي لا تجعلها في حكم المفرد
 بل تؤكد ولذا لا تجوز المعطوف على اسم بالرفع بشرط تقدم الخبر
 على المعطوف لفتا شام ان زير اقام وعمر او تقديره انما في
 وقيل بها الغريب ودخول لام الابتداء على الخبر او على الاسم
 المقصود او على معمول الخبر الذي بين الاسم والبنية كراهية
 اجتناع ادلة التوكيد ونظام تحقيق في شرح الكافية وان
 المتوقفة مع جملتها اي مع اسمها وخبرها الذين كانا جملتها
 قبلها فالسببية مجاز كونه وقار الفتا شام المعاصم بل
 تحقيقه من حيث في حكم المصدر اي ان المفتوحة تفسير معنى
 الجدة وتعمد المصدر نحو حق انك قائم اي قب لك

ولذلك لا يجوز السطف والرجول المذكورة فيها خلافا لمبدأ
 فانه يجوز دخول الاء قيسا وذلك بان يجمعها كأنها مصدر مضاف
 الى الاسم في الخبر المشتق او مصدر كذلك بالحق باء مشبهة
 في اخره كما في الجينة ان زيد انسان الى انسانية او مصدر من
 مادته كما في حق ان زيد اخوك الى اخوتته لان في الي مد وان
 كان الجذر مركبا بفتح مصدر ان مصدر مضاف الى الاسم نحو
 العجينة الحمد لا تتركب الى انتقاء اكرامه او من صفة الجيرة مصدر
 ان كذا لك كما في قوله تعالى ذلك بانهم قوم لا يفقهون الى بانسقاء
 فقا حتمهم او من بز الجدة الشريطة الواقعة خبرا نحو بلغة ان
 زيدا ان تطفه يشكوا به مصدر مضاف الى المضاف الى الاسم
 الى شكوا به وقت اطلاقه او الى الاسم نحو بلغة ان زيدا ان
 ان تطفه يشكرك الى شكره اياك او مصدر مضاف الى
 المضاف الى الاسم ما خوذ من خبر الجيرة نحو بلغة ان زيدا به
 قائم الى قيام ابيه ومن ثم الى ومن اجل كونه ان المكسرة
 لا تفسر معنى الجدة والفتوحة تفسر وجب الكسر الى كسرزة
 الف نون والكسر جميع المكسرة الى ان المكسرة في موضع
 الجذب في موضع مجتمعا جمع جده الاول في موضع الحمد بجميع
 الصفود او افراد الجمع كما في قوله والفتح في موضع المفرد يقع
 فيه المفرد وتماثلي الابل الى التفصيل قال فكتبت الى

الى ان خبر موضع الانشاء الى فكتبت وهو المفعول من لفظة الامر
 كما تقرر في محله وقرأت بالسر حال كونهما في الابتداء الى في ابتداء
 الكلام وذلك بان لم يكن من تنمة كلام قبله بان لا يكون لفظ
 قبله نحو ان زيدا قائم او كان ولكن لم يجر مجزأ منه بل استوفى
 نحو قوله تعالى واتقوا الله انكم اليه تفتنون وجعل الكسر فيه عام
 وفي جواب القسم يعني ان كانت جواب القسم لا
 جده خذ في كوفيتين والجرة اذا لم يكن في خبره هاء لام الابتداء
 في انهم مجزؤن والفتح يستلزم نحو والدة ان زيدا قائم وفي
 مقام الصلة يعني ان كانت صلة للاسم الموصول لان
 الصلة لا تكون الا جملة وسبب ان نحو قوله تعالى وانيناه من
 السكوز ما ان مفاعله لتتو بالعصب وفي موضع الشر
 عن السرفين الى عن اسم موصول ذاست على نحو زيد ان
 قائم او غيره نحو الرجل العالم ان كريمة لانه يلزم الاتحاد بين
 البناء والجره ولو فخت يلزم التباين بينهما فلا يصح
 الحمد ولو كانت خبرا عن اسم حدث ان كان صفة المعنى
 بالكر تكرر نحو العلم ان حسن الجسم ان قبيح وان بالفتح تفتح
 نحو ما مولد الى ان جواد وفي جده دخلت فيها خبرها الى
 ان لام الابتداء لانها على صفة نجام المكسرة لا الفتحة
 نحو قلت ان زيد قائم ولو لم تدخل اللام وجب فتحها كما في

مفعولها حال كونها بعد القول ويستحق منه بعد ظرف مستوف
 منصوب منه معطوف على ما سبق من الحال ونسبة التعليل محذورة
 ما جاء من عامل العرف عن الظن الغير الدال على معنى الظن الى الالف
 بمعنى التعليل لانه تعلق القول بشئ انما هو اليان فانه يتعرف
 في مفعول الجهد مع انها مفعول لانه المفعول هو اللفظ
 والمعنى باق على حاله ولهذا لم يدخل في قوله مفعول لانه المراد به
 بوقوعها مفعول وقوعها باعتبار معناها وانما وصف بالراء
 عن الظن لانه لو لم ير علمه كما في حكمه انما هو القلوب فتفتح
 بعده نحو قولنا ان الله تعالى واحد وبعد حجة الابدائية في المسحوب
 الى الابداء بان ابداء العلوم بها لا العاطفة والجمارة لانها
 تخدم على المفرد فتوجب الفتح بعد هي نحو ان تقول ذلك حتى
 ان زيدا يقولون وحيته هذه يجب ان يكون مفعولها مسبب
 على قبله وبعد حرفي التصديق ومع نفي وبيد اي واجل وجيز
 لاختصاصها بالحمد سوى الى فان مختص بالقسم نحو نعم
 ان زيدا قائم لمن قال زيدا او زيدا قائم وبعد حرف الافتتاح اي
 حرفي يفتح بها الكلام ومع الواو وها الاختصاص الاولين
 بالحمد وها كذلك **قوله** العرف عن الظن ولو قال وعن التقوة
 الا ان يدخل على اسماء الاشارة خاصة ايض نحو الا ان زيدا
 قائم وها ان زيدا قائم وبعد الواو لانها لا تدخل الا على الجهد

نحو قولنا وانما فرغ من المؤمنين بالرحمة وها الى زيد واهم
 قدومه راكب وفتح ان الى وها حال كونها مع مفعولها
 فاعلة نحو ما في الله قائم وان ثبت اي دخلت فيها لكونها وحكمها
 او في مفعول لانه في الاصل مفعول ومفعول مفعول ان زيد
 قائم وبترادف نحو مفعول ان الله قائم ومفعولها نحو ما جالس حيث
 ان زيد جالس او جوب ان الله قائم ومفعولها نحو ما جالس حيث
 حتى جلت بحسب اللفظ مفعول بحسب المعنى فاذا دخل ان فتح
 لا محالة من رجع به الى ضمير يوم قما يضاف الى الجهد نحو فربيت
 يوم الله وارس لانه ايضاً ولعب الفتح مفعول به الفاعل المعصوم
 وقيل ان ما بعد حيث ينبغي ان يكون مما يجوز فيه الامران لبيان
 ان يقع بعده محذوف وفرد وها حال كونها بعد لانه اي ما بعده
 فاعل الاختصاص هو لوبالضم والفاعل مفتوح فده فالكوفيين حيث
 جواز ادخال حرفي الشرط على الاسم فهو متمم كونه مبتدأ عنهم
 نحو لو انك قائم كما كذا او الجهد هو الفاعل في خبر ان بعد لوب
 اذا كان مشتقاً وجوز ان مال كغمة فنزل المص سبيل على فوجد
 لا على من جههم اي لو ثبت قيامه وبعد لولا الامتناع عنه والتعظيم
 الى التخصيف لايب مفعول قوله لانه مبتدأ او قال كسيرة مبتدأ غير
 محتاج الى الجهد لتضمنه السند والسند اليه وفيه مبتدأ محذوف
 الجهد فيقدر مقدماً وقيل هو فاعل وهو الاظهر وذهب اليه

والرجح والكوفون ح الى ل ثم ما بعد ل لا يحذف فاعلم النظم
المعروف ك ان خ المعنى نحو ل لا اند ذ هب كان ك اى ل لا
ذهابك موجود وبعد المصدرية التوقيتية توقيتية
اولا ولذا اظهر في مقام الاضمار قبل تقييد نهايتها ل لا
لان ما المصدرية مطلقا لا تقع قبل ان لم تقع التوقيتية خاتمة
لان ان تقييد المصدرية فلا حاجة الى ما و كان يقع في قلب
ان كقولها وان تقييد مصدرية مرفوعة في الخبر فليس ثم رابت
ان اهل النظم قالوا بثلث قول في قوله تعالى لو انهم بينها و
بين امر ابعد وفي كلام الفصح ايضا ما يدل عليه فاعلم
بالفهم الحاضر لفظ او تقدير مثبت او مضى بل نحو قوله تعالى
ما لم تلقه ومعناه الاستقبال عنه يسويه ونظم كقولها مضى
قال الزمخشري وجوز غيره الاسمية وهو الحق وان كان قليلا
كما في نهج البدر ع بقوله الزمخشري ما التوا باقية نحو اجلس
ما ان زيد قائم اى ما ثبت ان زيد قائم وانما يقرر
بمعنى مرتب قيام زيد الى توقيتية ما مصدرية بها ومصدرية
ان وبعد حروف الجر ان كانت نحو ثبت من انك قائم لاقتضاه
حرف الجر بالاسم وبعد حتى العاطفة للمفرد هذا قيد تحقيقه لا
اخترازي لانها لا تكون الا لعطف المفرد على صريح به غير واحد
من النحاة وذلك لان شرطه معطوفها كونه جزءا من قبلها او كونه

منه لا يثبت ذلك الا في المفرد قال في مفتي السيب هذا هو الصحيح
وزعم ابن السبكي قول امرئ القيس سرت بهم حتى تكم مطيتهم
فبين رفع تكم ان جملة تكم مطيتهم معطوفة على سرت بهم
ويجوز ان المصدر اختاره و ح يكون ما بعد حتى العاطفة مما يجوز
فيه الامور انما عرفت امور حتى انك صالح وبعد ذلك
الاسمين والحق ان داخله في حرف الجر لانها مبتدأ وان مع
جملتها خبر بتقدير زعم مضى وقيل بالنكس نحو ما ريت منه
انك اى من زعم انك قائم وحيت جاز التقدير انما اى تقدير
الجملة وتقدير المفرد جاز الامور انك الكسر والفتح في انك الكسر على
تقدير جعل ان مع اسمها وخبرها جملة والفتح على تقدير جعلها
معها مفردا كما في التي وقعت بعد فاء الجر او اذا المعطوف
نحو من يرمى فاني اكرمه او اذا الى اكرمه فانه كرت انت
فضمير المفعول محذوف اى كرسها او الفاعل مجهول والضمير
المستتر قيد لان الكسر اوله لانه لا يحتاج الى تكافؤ الحذف
ورجى ان لا ينافي جواز الاخر فلا يرد انه كيف يجوز الفتح
المحذوف الى الحذف مع حجة الكسر المستغنى عنه قال الفاضل العصامي
فالمنع فانما اكرمه لان الكسورة لا تغير المعنى وانما وقعت انت
او ان الى قرأت بالفتح او قرأت به فالمنع فاكروم اياه ثابت
فان مع اسمها وخبرها مبتدأ محذوف الجر كذا في الرضخ وتقدير

و تقدير الجذر في خبره بيان المعنى لا يوجب تأخير اذا صرح بان معناه
الجملة اذا كان خبرا عن انه يجب تقديره ويجوز ان يكون معناه خبرا
الى ان يثبت تقديره مبتدأ كما ذكره الجاهلي وارتكاب الخط في قبل الجواب
غير قبله في كلامهم و ايراد لفظ الجراء بعد الفاء الجزاء ثابت في الكلام
المعجم مشتمل على تساو من يقتل مؤمنا متقدا فخره جنة و تخفف
ان الكسرة رة بخلاف النون الثانية مع كونها لكثرة الاستعمال
ونظر التشديد فيزوم اللام اذا لم يكن بعدها نون او لم يقتض
المقام الاثبات سواء اعلنت ثبوته او انما كذا لا يوجب تشديد
ان و لا يجوز اعمال الخفيفة عند كثر الكوفيين والايه
عليهم او الفيت ثبوته وان كانت لكثرة اعماع الفاء فلفرق
بين عمدة وان الثانية و اعماع الاعمال فلفرق ايضا في غير
اللفظ وفيه للاطراء وهذا خلاف مذهب سيوريه وسائر
النحاة فانهم قالوا مع الاعمال لا يانزها اللام كحصول الفرق
بالس في خبرها سواء كان خبرها اول ما دخلت عليه او خرج عن
الجملة كما عند دخول افعال القلوب عليه لانه وان خرج
من الجملة لها لفظ الا ان خبرها مع لان معنى ان تلتن
زيد القائل ان زيدا القائل في ظنتا وكذا غيره لان غير لانه
اللام بعد التحقير لا يوجب في الاسم ومحمول الجملة وان كان بعدها
نفي فتبع اللام يقال ان زيدا لم يقوم وانما انقضت المقام

الاثبات ثبوته انما الذي وجد يجوز تركه لعدم الالساس و يجوز
القائدها لغوات بعض النحاة كانه يجوز انما لها على ما هو
الاصول والغالب القاء التصريح بالبيان ويجوز بعضهم
تقدير خبره الثانية قياس على المنه و معناه ابو علي كذا في الرض
وح يجوز دخولها فاذا دخلت عليه يلزم دخولها على
فهم من افعال المبتدأ والجملة كالافعال الناقصة وافعال
القلوب عند البيرتين للذات يخرج من اصلها بالثانية نحو
قوله وانما كانت لكثرة وانما ظنتا لمن كان زيدا وقوله
ان قتلت لمست زيدا منهم والكوفيين تحت كواب و
وبما اشار وحكيوا يجوز دخولها على الفعل مطلقا وروى
عنهم انهم جعلوا الخفيفة نافية واللام بمعنى الا ومعنى انه
قتل لمست ما قتلت الا لمست وتخفف المنوت
فتعلم في غير شان مقدور وجوب الاثبات اكثر من ثبوتها من
المكسورة مع انها وجد عليها في الاسم الظاهر ولم يوجب
فيها فقدر عليها في الضمير يلزم ترجيح الاضعف
وهذا هو المشهور وقد اجاز سيوريه الفاء هالفظ
او تقديرها المكسورة قال الرضي وهذا ليس بيبس
وجاء افعالها في الضرورة قالوا قلت في يوم ارجاء
سنتي فقلت لم انعم وانت صديق وروى

في السمة رواية شاذة ويجوز ان يكون قبلها اسم
 غفور شك واخر دلوهم ان اتحاد الله رب العالمين يعلم
 ان يكون قبلها في الحقة فعل من افعال التحقيق يعني ان
 اذا كان قبلها فلم يلزم ان يكون من هذه الافعال الى من افعل
 في الة على التحقيق كالعلم واليقين واليقين والاكشاف والظهور
 والنظر الفكري وتكون تلك ليؤكد التحقيق الذي في اتم ولا يزدان
 من اول الامر انها في الحقة لانه التامة لا تفي بعد فعل المصدر
 التحقيق واذا كان قبلها ما يدل على النطق يجوز ان يكون
 تامة لعدم الدلالة على اليقين وان يكون مخففة لدلالة النطق
 على التوجه فيقرب من العلم نحو علمت ان زيد قائم وتدخل الى
 يجوز دخول الحقة على الفعل مطلقا بغير قيد يكون
 من افعال البشائر يجوز ان يكون منها ومن غيرها قال
 ليس في معنى الطلب وضع كالام والتمهي هذا بالاجتماع
 وكذا ان المصدرية لا تدخل على فعل الطلب على الاصح واجازه
 يسوي كذا في الرض والخاص يجب ان يكون بعد ان الحقة
 فانه لا يتركون تقييد الضمير اليه في المقدرة جهة فعلية
 او السمية ويجوز ان يكون الفعل متصرفا وشرطا ودعا وغير
 ذلك ويلزمها في المضوعة الحقة مع الفعل لا الجملة الاسمية
 نحو واخر دعوتهم ان الحمد لله المتصرف حال كونه غير الشرط

و الدعاء اي مع دخولها على حرف النفي ما ولا ولا ولا واد
 فعملت ان لا تقوم وتكون شك افلا يرون ان لا يرجع اليهم
 نولا بالرفع وتبينت ان ما تقوم وايحسب الانسان ان
 محمد في عظامه وعلمت ان لم تقم او ما تقم ان وانه تقوم
 والسين نحو قوله كما علم ان ليكم او سوف نحو واعلم في
 المرء ينفع ان سوف باق كمال ما قدر او قد غولت
 ان قد يقوم ليكم كما لو فحق من النون المحذوفة ولذا سمها
 النخلة حروف التعويض والفرق بينها وبين الناصبة فانها
 لا تدخل بينها وبين منصوبها سوى لا وفيها بفرق بالعلم
 فان كان الفعل منصوبا كما في قرات ان لا يرجع بالضم
 فهي الناصبة والآفا الحقة ولو كان الفعل الذي دخلت
 الحقة عليه متصرفا بان لا يجي من مضارع والاخره من
 الامثلة او شرط بان دخل عليه واحد من ادوات الشرط
 او دعا بان استعمل فيه وان كان وضعه لغيره لا يحتاج الى
 احد هذه الحروف لعدم الالتباس بالناصبة لعدم
 عدم دخولها على واحد منها مثال غير المتصرف نحو قوله
 كما وان علي ان يكون قد ضرب العلم ومن الشرط
 قوله كما تبينت الحق ان لو كانوا يعلمون الغيب ومثال
 الدعاء قوله كما والحالة ان من غيبه الله عليها في قرات

في قرأت التحفيف وفيد غضب وتحفف كأنه قتل على
 على الاستعمال الصحيح وقد جاء مصدر مشرق اللون كأنه لوي
 مقام على الاعمال والشهور نحو كأنه ثياب حقام بالطاء
 وفيه فيها غير شام مقدرك في المفتوحة الحقة وقال
 الرضي ويجوز ان لا يعتبر لعدم التلوي اليه كما في المفتوحة
 لكن لزوم ما لم في المفتوحة من حروف التعويض للفعيلة
 بعد ما يقوى اعتبارها فيها ايضا نحو قوله كأنه لم تنس
 بالاس وقوله كأنه قد وردت الاطعام وتحفف لكن
 فيجب الفاؤها كشابهتها العاطفة لفظا ومعنى فاجريت
 مجازها وليست لسانها ما جرى مجراها لم تعلم واما
 الانشاد ونس الخالها تحففة قال الرضي ولا يرق
 له شهد ويجوز دخول الواو عليها مشددة وتحففة وهي
 عاطفة او اعترافية نحو ما جاء في زيد ولكن عمر وحاضر
 ويجوز ان يبين اذ مفتقا والفتا دخولهما اي كان
 ولكن التحففين على الفعل لا تنفاه المانع عن الفاها نحو كأنه قد
 قام زيد ونحو ما قام زيد ولكن قد من الاخر في النجاسة
 التي منصوبها قبل رفوفها الا الواقع في المستثنى المنقطع اذا
 العامل في المتصل للفعل المتقدم او معناه بتوسط الاعداد
 البهرين وقار البعد والزجاج العامل فيه لقيام معنى الاكث

47
 معنى الاستثناء وهو ان المستثنى الصحيح المنقطع الذي لم يخرج
 على صفة الجبرول عن مقتضى عدم دخول معناه في المستثنى
 منه بحسب المفهوم كما في مثال المتن او المراد في جاني القوم
 الا يزيد عند عدم دخول زيد في القوم في الاستثناء بان يراى
 مخالفة خالية عن زيد والعام فيه ما قبل الامن اللام عند سبويه
 كالمستثنى المتصل والمتاخر ومنه ما راوها بمعنى لكن قالوا انها ان
 التامة بنفسها نصب لكن واليه الاشارة بقوله كونها
 بمعنى لكن اي نصب الاسم وترفع الخبر لكونها بمعنى لكن وفيه
 وخبرها في الغلب مخذوف فيقدر الخبر نحو جاني القوم
 الاحمار اي لكن حمارا لم يجي وقد لا يحدف نحو قوله القوم
 يونس لا امنوا كشفنا عنهم وان من الثمانية الا كانت
 لنفى الجنس الى نفي الحكم عنه ذكره في الامتحان فالاضافة لاني
 مودسة وتعلمها لثبوتها بانه في افادة لمبالغة فانه تفيد
 المبالغة في الاثبات لانها لتحقيق ولا في النفي الجنس شرط
 محله ان يكون كونه نكرة لعدم الجنسية التي هي مدار علمه للمعرفة
 متناهية او مشبهة بها لانها لو كانت مفردة تبني على ما
 تنصب به من حال الفحة والكسرة والياء والمشبته بالمضاف
 ما ياتي ببعده ما يتم معناه به وهو معلوم مرفوعا نحو الحسن
 وجهها ونحو لا عشرين درج او مجرور بحر في من الروف الجارة

وجهه او منصوبا نحو لا طالعا جبلا ونحو احسن صبح

نحو لا بعد منك ونحو لا خير منك ومعطوفه الذي لا يفيد برونه
 نحو لا بشئته وثلاثين لانه لو سكنت عن ثلثين لا يفيد بخلافه
 لارجاء امره لانه غير مفصول عنها لانه لو كانت مفعولة لا تقو
 للعلم فيها لضعفها نحو لا غلام رجب جالس عند طرف المنبر كما هو
 الظاهر وفائدة الافتراض ان لا يكون كذب بنفي جلوس منس
 الغلام ويجوز ان يكون خبرا بعد اشارة الى جواز تعدد
 الخبر وظرفية والقسم الثاني وهو ما كان مرفوعا قبل منقول
 مرفوعا ما ولا المشبه بهما ليس في كونها للنفي المطلق والشد
 وعند ابن الى بسبب شبهة ما اكشف لانه لنفي الى ان كان ليس
 كذلك عنده وقار الرضى والحق انهما للنفي المطلق مجد في الافادة
 لنفي المطلق او لا استقبال في الدخول على البدل والخبر نحو قوله
 ما حق امها تهم بالنصب ونحو قوله تعرفه شي على الارض باقى
 ولا ورزى قضى الله واقيا قارا ابو علي والجمعي بامتناع دخول
 الي على خبر ما عند بنى تحميم لانهم لم يكونوا على ليس واجازة لا انقض
 قال الرضى وهو الوجه لانها تدخل بعد ما، ككفوفه بانه انما كان
 فيكون دخول الباء في الخبر من وجوه مشابهة ما ليس
 وشرط علمهما كى ما ولا انه لا يفصل بينهما وبين اسميهما
 بين نائب الفاعل فيجوز ابقاؤه على النصب للزوم ظرفية
 ورفع لفظها قالوا في قوله لقد تقطع بينكم ويجوز ان

ان يكون مستند الى ضمير مصدره المستتر في اي انه لا يقع فاعله
 بانزله بان يليها ان الزائدة عند الضميرين والتأنيث الموكدة
 عند الكوفيين وتسمى عازلة والتخاة لا يذكرون البطلان
 الا لعل ما قال الا انه لسي بنى ان يعبر هذه الشروط
 المستبشرة لعل ما في الازدواج فيها اولى وانها ضعف من ما
 والمق سلك هذه المسلك وجعل الشروط لها وقد جاء
 علم مع ان سبيل الشذوذ وجعل المبرر دجواز علمه مع قياسا
 ولا يخبر بها بان تقدم الخبر على الاسم خلافا لبعضهم في مطلقا
 ولبعض في تقديم الخبر الظرف قياسا على ان لا يفيد شي اي غير
 انه والخبر من معمولات الخبر الا لظرف بانه يتقدم ذلك المفعول
 على الاسم فموجب مجازا زيد صار با مجد في ما اذا كان ظرفا
 لقوله تنه في منكم من احد من عابرين وانما اشترط عدم القسم
 لانها عام ضعيف لا يقوى العلم مع القسم وان لا يتقضى النفي
 في الخبر ولو انتقض في البدل لا يضر العمل السابق نحو
 ما زيد شي الاشياء بالاولى بمفعول لم يذكروه لندور استقام
 قيده بالاولى لانه لو انتقض بغيره لكان لا يبطل العلم بل بعده
 فيه نحو ما زيد غير قائم ولا رجاء غير حافظ واجازة يونس الاعمار
 مع الانتقاض فانه تحت بقول الشرح وما الدهر الا غنونا
 باهله وما طالب الحاجات الامعاء وجعلوه من قبلها

ما انت الاسير بان جعلوا العنق وهو الدوالب بمعنى الدوالب
 والمعدن بمعنى التعذيب او كما سمها على ليس وليس بصحيح الاتهام
 قلت للفتية لا ينبغي هذا الشر لتفتت لبقها ما لا جدت
 وما ولا كنت للفتي وقد انتقص شرط في المعنى اي مع عدم
 الفصل وعدم الانتقاض كونه اسما بكرة لان الاسم في الوجودها
 لنفي الجنس وقد شرط فيها كونه اسما بكرة فلهذا اولى خذوا
 من جنس و ابن النجاشي ولا قولها ظاهر قوله اذا الوجود لم يزرق
 خذوا من الذي قد اوردكم به لا المال باقي كذا في المعنى
 نحو ما زيد قائما ولا رجل حاضر وان لم يوجد احد الشرط المذكورة
 من عدم الفصل وعدم الانتقاض وكونه اسما بكرة بانه فصي
 او انتقض النفي او كان اسما لا معرفة لم تعد وقد بين وجهه
 نحو ما ان زيد قائم والا انه حاضر رجاء في لفص قائم وما قائم
 زيد ولا حاضر رجاء في لفص بغيره نحو ما علم واثير ضارب ولا
 بكم ارجع فشارك وما زيد الا قائم ولا رجاء الا حاضر في الانتقاض
 النفي بالانه في انتفاء كناية اسم لا زيد حاضر ولا ينتقد مع قولها
 عليها الصداقتهما ولفظهما والعامل في الفعل المضارع من العام
 اللفظي السمي على ما لو عين ناصب وجازم كذا لا جازم ولا رفع
 عدم معنوي كاسم فان صاب اربعة احرف بالاستقرار واحدها
 انه هي المصدرية قد عرفت انه ان بعد فعل التحقيق ليس الا انه

ان المحفظة فانه المصدرية لا تقع بعده ولا بعد ما يودي
 مع القول وما بعد ان المضافة نحو ونادينا ان يا برهم
 قد صدقت الرؤيا بل بعد فعل غيرهما او لا يكون فعل نحو
 قوله كما ولولا ان كتب الله عليهم وان تصوموا خير لكم
 وقد قرئ غير عاملة ابا لهم على المصدرية او على المضافة كما
 تجيء ما ناصب لهم على ان نحو لا ينظم بالنصب ويسمى هذا
 تقارض اللفظين وثانيها ان مذهب يسويه انه غير مؤخر
 من اصل بل هو موضوع هكذا اذا لا دليل لردده الى اصل
 قال النجاشي المصدر والمصدر الى اصل فالظاهر ان لا
 فادخل في التونة الخفيفة تحذف الالف فصار لن وعنه
 الفراء اصله لا كما ان اصل لم لا ابدل الالف في احدها
 نونا وفي الاخر هيم وقال الخليل اصله لا انه ففهم فصار
 لن كاي شئ في اي شئ للنفي المؤكدة في الاستقبال لنفي معن
 الفعل مع تأكيد مستعمل في زمان الاستقبال وقال
 المعتزلة لنفي المؤبد والناية في قوله فلن ابرح
 الارض حتى ياذن لي الى حجة عليهم ولا يستعمل الفعل
 معها دعاء اذ لم يستعمل في الدعاء من حروف النفي الا يجوز
 تقديم قول معلولها عليها وثالثها ان السببية اي
 سببية ما قبلها كما بعد ها في الخارج بانه يكون تحقيق ما

ما قبلها في الخارج سببا لتحقيق ما بعدها الوسيطة ما بعدها
 ما قبلها في الذهن بان يكون تصور ما بعدها سببا لوجود ما
 قبلها او سببية كل منهما لاخر احدهما في الخارج والاخر
 في الذهن نحو السمت كي ادخل الجنة مذهب الاخصي ان
 كي حرفه دخلت على ما الاستفهامية او على المضارع وانما
 الفعل بتقدير ان وكذا مذهب الخليل لانه لا نائب للفعل الا
 انه عنده مذهب الكوفيين انها نائب للمضارع وانما هي
 كيمه عينه الفعل المنصوب كي مقدرة ما الاستفهامية منصوبة
 فالتقدير كي تفعل ما ذا ويلزمهم حذف المنصوب مع بقاء النائب
 وحذف الف ما بغير جارة وبطلان الصدارة الى مذهب
 البصريين انها نائبية غارة بنفسها كانه جارة اخرى ثم
 بعدها انما فان تقدمها اللام في ناصبة بنفسها نحو قول
 شكلي الاثنا عشر مستفاد من اللام وانما تأخرت كي
 في قوله كي لتقصي رقبته ما وعدتني فاللام بدل اوزاندة
 فان جاء بعدها ان فهي جارة لا غير بمعنى اللام نحو قوله
 كي ان تكرمني كي في كي ولا مجزئتها الاسم الفرج الا في كيمه
 وقال الفاضل العصام كي هي الناصبة وانما بدل منها او
 اوزاندة وقد يحذفها ما نحو كيمه يضرب بالرفع فيقال
 ما كافه ويقال مقصديته وكي جارة الى نظيره ولا يتقدم

مورد معونها عليها واربعتها اذن هذا المذهب سبويه
 والمورد عن الخليل تقدير ان بعدها قار الخازني لا يجوز
 الوقف عليها بالالف لكونها حرفا فلو يصح كتبها بالالف
 كان وهو المختار عند المصنفين حتى اتفقوا على كتبها بالنون
 ونظر عن البرزدي انه يجوز الوقف عليها بالالف والنون
 وقار الفراء اذا الفيت تكتب بالنون لئلا يلبس
 يلبس بالظرفية واذا اعلنت تكتب بالالف
 لانه العمل بيمينه الشط والجاء في الغالب وقد جرد
 كي في قوله ففعلها اذن وانما من الضالين اي لا فائدة كونه
 ملقود لفظا او تقديره بشرط ان يكون مدحورا ومدحورا
 كي اذا قلت فعلت عن قار السمت اذن تدخل الجنة
 فلا سلام بشرط لدخول الجنة وهو جوازها في كلامي
 متكاتبين وقد يكون في كلام واحد كي يقال اسلمت اذن
 تدخل الجنة بل يرضي بالسلام صرح به الفاضل العصام بشرط
 ان يكون هذا الداخل هو عليه فلا ينقض نحو اكرمك اذن يثابره
 اذن قائم مرفوع لعدم دخول نائب عليه مستقبلا بان
 يزل على حديث مستقبل لا حالا اذا الغالب في الشط والجاء
 كونها مستقبلين واذا جاء ضعيف فلا يعلم الا على غالب
 الحار ومن قال كونها حوبا وجزاء وهي لا يمكن ان لا في الاستقبال

اراد المحر بالنظر الى الحال لا بالنظر اليه والى الراضى من
 المقام قد يرد عليه نحو ان كنت قلته فقد علمت غير معتد
 على ما يقدر على غير متعلق فعدي بما قبله ليس من العارض قال
 الرضى الاعنى والمنع من ثلثه بالاستقراء وكونها بعد
 خبرها لا قبلها ورتب نصب مع ذلك نحو انا اذنم اكرمك وكونه
 جزءا من قوله فكم من اذنم اكرمك بالجزم وكونه جواب قسم
 نحو والله اذنم لاخر من واذا اعتمد بالواو والفاء فاقولها
 اعتبارا بجزء الاعتماد واعتبار بضعف ويجوز الضم بينه
 وبين منصور بالقسم نحو اذنم والله اكرمك وبالله
 نحو اذنم يا زيد اكرمك وبالله عا نحو اذنم رحمة الله اكرمك
 لكثرة دور هذه الاشياء في الكلام واجازة بعضهم بحول
 الضم نحو اذنم زيد اكرمك بالنصب وقت بعضهم بالانطاف
 وانما يريد به الى بطلان الحال واعتمد فعلا على ما قبله من الاشياء
 الشبهة المذكورة لم تعلم اما في ارادة الحال فليس كونه
 على غالب الحال واقا في الاعنى فله ضعف ووجود الزم
 نحو اذنم اظنك كاذبا بانفوخ لمن قال قلت هذا القول
 من انا اريد به الحال ونحو اذنم اكرمك لمن قال جئت
 مشار لا اعتماد ويجوز اخبار اتم وتقديره قد خص
 خاصة على انه مصدر بمعنى خصوصا او حاك كونه محصا

من بين النواصب يجوز الاخبار لانه اصل والبواقي فرع له
 يقتضيه الصانع به اي بانه القدرة في غير قياسا بعد حق
 بعينه كي او الى اذا كان فعلا مستقبلا بالنظر الى ما قبله من
 اسمت حتى اذنم الجنة وكونت سرت حتى اذنم الجنة
 وبعد لام كي من اسمت لا اذنم الجنة وبعد لام الحمد والحق
 لا كيد في طامع فهو وما كان لا يمتد بهم لانه هذا المحرف
 لا يجوز دخولها على الفطر وبعد الفاء السببية اذا كان
 فيها ام نحو دراني فاكرمك سواء اريد به حقيقة الامر والاعمال
 والالتزام او نهي لا تنب فتقدم او استغفها م نحو هل
 عندكم ماء فاشربوا او نحن ببيت او بيو او بعلتم نحو ليت
 ما لا فاج ونحو او يا بني جميع فانظر ونحو ليتك اويذرك
 فتفقه الذكري بالنصب او عرض نحو الا تقول فتصيب خيرا
 او تنفي صريح نحو ما تائبنا فتختنا او غير مخرج بانه اسم
 اللفظ في معنى النفي بعد انه لم يكن للنفي نحو قلنا لمكروني صد
 خسرني بالنصب ويندرج فيه التخييض نحو لا انزل
 اليك ملك فيكون معك نزل الاستغناء نفي فعل وبعد الواو
 الزان على مقارن المعطوف للمعطوف عليه اذا كان قبلها
 شيئا كما ذكرناه اكرموني واكرمك ونحو لا تله على خلقك و
 وثماني مثله عا عليك اذا فعلت عظيم وكذا غيره

المجهول وعلى المعلوم قيلت نحو قلن حوا في قواة وعلى التكاليف
 نحو ولهم ولغير خطابكم واجاز الفراءة عند فيها في السعة
 في مثل قوله نعم ولا، انتهى باضافة لا بارادة سمي بد
 ولجاز الوضعي مع بقاء الترفيف ويدخل في المضارع معلوما
 ونحوه لا غائبا ومحطبا على السواء وعلى التكم قيلت هي
 لا طلب اي طلب الفعل او ترك الفعل، او تفرقا
 او التماسا واحده منهنها الى من تلك الخلف عشرة مجزوم
 فعلين لفظ او تقدير او محلة نحو ان يفرح وان يند
 وان يفرح ان كانا مضارعين بقاء، وسجي، وبيان ما
 لم يكن مضارعا او مع فاء، سجي كلم المجازات قار الفاضل
 العصام المجازة هي الجاء على ما في القاموس الى كلم تقفني
 الجاء فاضافة العلم الى المجازة كاضافة الادوات
 في قولهم ادوات الشرط وهي امر مع الشرط والجزاء الى
 لاقتضائها لانه كل المجازة البيانية الاولى للثانية فلهذا
 على بيانية الاولى اقتضتها وعلت فيها ولذا لا لها على بيانية
 الثانية اقتضتها وعلت فيها وسجي بيان ما لم يكن مضارعا
 يعني اذا كان الشرط والجزاء ماضيين لم يظهر فيها الجزم
 لعدم استحقاق الماضي للاعراب نحو ان كان علمت ان
 وغيرهما في السند اليه والسند لاقتضائها لهما الشرط

لجاءه الاولى وسيتب به لتوقف الثانية عليها والجزاء
 للجملة الثانية بحيث به لترتيبها على الاولى ترتب الجزاء على
 العلم والمركبت من المبدئين تسمى بشرطية تغليباً وقد
 جاء ان غير عامله محك على لونه وقراءه فاقا تبيين
 بسكونه الياء، وفتح النون وفيه جمل لو عليه فيجزم ويستما
 ولا تحرم الامسح ما وهي فيه كافة عن الاضافة لتعريفها
 فمن سب ان الشرطية المحتملة للوجود والعدم في
 الابهام وحسن تضمنها آياتها وان تجزم بما نحو قوله
 انما تكونوا يدرككم الموت وبدو منها نحو ان يمكن ان
 ليست بكافة بل زائدة لزيادة الابهام وذكرها بدونها
 للدلالة على انه الجزم معها بالطريق الاولى والى كل من هذه
 من الثلث للكان في حاشيا للزجانه ذكره في معنى قيب
 وانه ما وعلت الامسح ما وهي كافة عن طلب الاضافة كما
 يفهم من كلام المقص حيث جعله لزمانا وهو اقتضاه من ذهب
 العبره وقار البيهاني ما علمت احد من النجاة است
 الاسبويه واصحابه وهي حرفي عنده غير مركبة من اذ
 وما فهي فعلية كما انهما فعلية واذا ما لا يجزم بل وما
 الا قليلا وطرده ابو حنيفة رحمه الله لما لم يوجد في بعض
 الاشار نحو قوله وان انصبك خصامة فجاء وقار النجاة

علم على من عليه في عدم العلم كما في الحديث انه اياكم
 رجلا اني فاني يقوم مقام لا يسمع الناس وما كاذب من
 الاضافة على قول الجمهور لانهم التزموا اضافة الى الشرط
 وزائدة عند التحقيق لانهم لا يمكنون باضافة ومع ما
 الزائدة تأكيد الابهام ويزيد منها لوجود اصل الابهام
 كل من هذه الالفين على ما بين يدينا من الاستدلال
 عليه بقوله وانك مما تعطل بطلانك سوزة ووقفت بال
 مستهمل الذم ارجعنا قال في معنى التليب لا دليل فيه لجواز
 كونها المصدر بمعنى ربي اعطاء والزحزحي شرد الاكثار
 على من قال به في تفسير قوله كما هما ثمانية من اية قال هذه
 الكلمة في عدل الكلمات التي تجر فيها من لا بد من في علم
 العربية وما ذكره هنا ايضا يدل على انه خبر زمانى كما هو
 المشهور وذهب الفارسي وابن مالك الى انه زمانى ك
 هو الظاهر في قوله في استقاموا لكم فاستقيموا لهم الى مدة
 استقامتهم في الزمان المعنى ليس بقطعي لاحتمال كون مفعولا
 مطلقا فالعنى اي استقامت استقاموا ومن في ذوى العلم
 وادى مع ما ورد فيها اعلم انه كلم المجازاة فسمانه قسم لا يكون
 معمولا اصلا وهو انقسم مفعول دال على ذلك القسم
 قسمانه قسم ظرف وهو الزمان والمكان وذلك القسم

ليس زمان كالم

انقسم منصوب مفعول فيه بحكم الاستفهام وقسمه لا بد من
 قاعدة يعلم حكم منها وهي انه ان كان قبله جار من حروف او مضاف
 فهو مجزى ونحوها تعلم حيث المذهب وعلام من تقرب الضرب والا
 فانه كان قد انزل هو الشرط في مشتق منه بضميمه او مشتق
 كان منصوبا معمولا بحسبه من مفعول به نحو ايا ما تدعوا ومن
 يضم الله ومفعول مطلق نحو مهابا ثانيا بمعنى اتي اتيانه
 ثانيا والا فهو مبتدأ لا خبر اصلا وفيه الجمل الشرط ووجه
 لانه مشتق على ضميمه وقيم الجواب ووجه لانه الفاعلة
 به تحت والالتفات لهم يعود ضميمه اليه على الاصح وقيم نحو عليها
 وكان استاذى الصلاة ربة الله كما يرجع هذا ويقول
 انه قولك من يعلم الله يكون ناجيا في تقدير زيدا وعمر واو
 بكونه يعلم الله الخ وتخرج هكذا يكون الجمل الشرطي
 وكذا ما في حكم ويجوز انصار انه قد خص خاصة لاصالته في
 هذا النوع والكثرة استعملها في مجزى المضارع بها اي بانه
 المضمره ونظر انه كان قبلها شئ من كان قبل الفاء في انصار
 انه المصور بتمسوى النفي فالمنصوب بعد الفاء مجزى بعد
 سقوطه لانه اذا اختلف على المنصوب بعد الفاء مضارع
 بلا فاء مجزى نحو قوله فاصدقوا وكن كما لا امر نحو ذرني
 اكرمك اي انه تذرني اكرمك والشرطي نحو لا تكفر بغير

نزول الجنة اي انه لا تكفر و امتنع لا تكفر من غير ان رلانه الشهي
 قريته النفي خلافا للكتاب والعرف بشهد لا انت
 نقول لا تدن من الاسدي لكلك مع انه التقدير انه تدن
 والحق التفسير والحوالة على القرينة فانه ذلك على النفي
 فذلك وانه على الاثبات فذلك والاستفهام نحو هل
 عندكم ماء الشرب اي انه يكن والتمني نحو ليت لي مالا الله
 انفق اي انه يكن والعرض نحو لا تنزل نصب خبر اي انه
 تنزل والخبر انه بها اذا كان حاله لا يكون سببا لما تقدم
 وفصل سببية الجمع يؤخذ من خارج مما تقدم برزوم به والى
 خص تقديره انه بما بعد هذه الاشياء لانها تدل على
 على الطلب وهو يتعلق غايها المطلوب بترتيب عليه
 فائدة ويكون ذلك المطلوب سببا لها فادراك المقصود
 تلك الفائدة وفصل سببية الفعل المطلوب بتلك الاشياء
 لها تدور ان مع ذلك الفعل ومجموع المقصود جزاء فيجزم بها
 واذالم تقصد لم تجزم فاعلم ان يجب الرفع على انه صفة
 انه امكن كقولك تهريب لي من ذلك ويناير شي على خراه
 الرفع او قال انه امكن من قولك تهريب ثم ذرهم في خوضهم
 بلعونه اي لا يمين او استيناف في قوله وقار رائد هم
 ارسوا نزل اولها لم يحتضن المرسى بل في مقدار رما فزع

من السماء شرح في القياسي فقال والعام اللفظي القياسي
 ما اي عام لا يتوقف على امر فرده بخصوصه على السداد بل
 يكفي السماع في نوعه ويمكن ان يذكر في حق عمدة اولبيان
 عمدة قاعدة كناية اي حكمه كمن يطبق على جزئيات يعرف احكام
 كما جزئيات منها من مجموع ذلك الجزئيات موضوعات الصغرى و
 تلك القاعدة كبرى كما اذا اردت بيان عامية ضرب
 قلت ان فعله كما فعل يعلم فاعلم انه ضرب يعلم موضوعها اي
 افراد موضوعها والمراد بالعلوم ما كان مستداليا مثل كمن فعل
 في كمن يعلم غير محصور اي تلك الافراد غير محصور في عدد
 كالسماع ولما كان مذهب الحق في السماع والقياسي
 خلاف مذهب اليه البعض من ان القياسي عالم يمكن
 مختصا ببعض الاحكام والسماع مجمل فانه اراد ان يبين
 ما هو الحق عند فقال ولا يفرق اي القياسي اي قيسية
 اختصاص ببعض الاحكام مثل كونه صفة سماوية كالوقف المنة
 المشبهة فانه صفتها ست عشرة على ما بين في علم العرف
 واختصاص العامة ببعض الاحكام مثل لزوم تنعيم باللام
 وغيره كما في افعال المدح والذم والتعليق كما في كمن فعل
 قياسي ولو اختلفت مثل هذه الذم ان يرفع القياسي من البين
 ان من نوع لغة الا وهو مختص ببعض الاحكام كالمتقدم

متماز بالنسبة الى المفعول واللازم بعدهما والصفات
 بلزوم الاعتماد والخاصة المذكورة نحو كل صفة متبينة
 في العالم فانه افراد موضوعها غير متحدة بل المتحدة في بعضها
 بخلاف السبع فانه افراد كل نوع منه متحدة كخلاف
 كما عرفت وهو اى القياس انواع تسعة النوع الاول
 الفاعل مطلقا فكل فاعل متصرف وغير متصرف تام وناقص
 لازم ومتعد معلوم ومجهول ماضى ومضارع وامر وفعل
 يجب يرفع اى يعم الرفع في معمول واحد فاعل او نائبه
 او اسم لانه النسبة الى المرفوع متاخوذة في مفهوم وضما
 على ما هو المشهور فلا يكون بدون الا ان الكف بقاء الكفاية
 وذلك في ثلثة افعال تمل وكثرة طلال وذلك لشبهتهن برب
 ولا بد خلج الاعلى جهة فعلية صرح بفعلها وقال انه لا
 لا يكف الا الحرف وما في هذه الافعال مصدرية مع مرفوعها
 فاعل وينصب معمولات كثيرة مفاعيل او بغيرها كالحال والتجنية
 والمستثنى والخبر المنصوب واللازم لا ينصب المفعول به بل غيره
 وسبق به ويجوز تقديم منصوب عليه لقوته في العمل وكون
 المنصوب فضيلة وما يحى من اخدم جوارحه بوجوده مانع من
 التقديم لا بالنظر الى فعلية وهو اى الفعل على نوعين لازم
 ومتعد فاللازم من الفعل قد تم لكون مفهومه وجوديا واللازم

بحشة بالنسبة الى المتعدي ما اى فعل يتم فهم اى فهم معناه
 بغيره اى شئ هو المفعول به وقع عليه اى على معنى الفعل الاصل
 الاصطلاح اى معناه او الحدث نحو قد زيد وتوقف على
 مكانه الفعول ليس على ما وقع عليه بل على وقع فيه وهو
 مشترك بين الافعال سوى فعل التثنية ولا ينصب الفاعل
 اللازم المفعول به بغير حرف الجر والنصب جوفى الجري
 اللازم والمتعدي ولا يخص بواحد منهما ولا يسمي احد
 حررت بزيد وضربت بزيد اياها لعلها اى من الفعل
 اللازم افعال الموح واللازم لصدق تعريفه عليها واضافتها
 الى الموح واللازم لاختصاصها بانثاءها فاذا قلت نعم الرجا
 زيد فاما تنشى الموح به وليس الموح موبه ذاته الخارج فافترت
 بكونه مطابقا وكذا ينسب هذه في مثل موح ودميت
 فانه لا خبر عنهما لانه انشأتهما باللفظ المذكور يخرج عنهما
 بالاضافة سواء اظهر المعنى التركيبى او التقبى اى الافعال المتشبهة
 بهذا التقبى لانه مبني على المعنى التركيبى وانما يفصل بقول
 فانه لانه لها احكاما خاصة كما سيظهر وانما غير متفرقة حتى
 عدتها بعضهم من السبع لهذا فافترت فافترت فافترت
 لها وتفرغها رد مخالفة لما كان المقدار المفهوم من الاضافة
 مفيد عن الترفيع وكان المقصود ضبط افرادها وبيان

فقد متوقفا بالذم الى بياض العصبية التي هي في جانب عليه
 الخارج واستند عليها في شئ من الوجوه فثبت الاستدلال
 في حقها **والجواب** ان هذا الاستدلال لا يثبت في حقها وكيف
 الاستدلال في حقها بياض العصبية التي هي في جانب عليه
 ان علمه انما يتبين ان بقا انفس هذه الوجوه انما يتبين
 علم اليقين انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين
 يكون في بياض العصبية التي هي في جانب عليه فثبت الاستدلال
 هذه الوجوه انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين
 العصبية التي هي في جانب عليه فثبت الاستدلال
 انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين
 في هذه الوجوه انما يتبين انما يتبين انما يتبين
 اراد انما يتبين انما يتبين انما يتبين
 بقا العصبية التي هي في جانب عليه فثبت الاستدلال
 في الوجوه انما يتبين انما يتبين انما يتبين
 انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين
 فثبت الاستدلال في هذه الوجوه انما يتبين
 انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين
 انما يتبين انما يتبين انما يتبين انما يتبين

يصح العلم على الاستفراحي بادعاء انه الطبع او العبد وموم بغيره
 جميع افراد الجنس لا مغايرة بينهما اصلا وعلى الجنس في ضمن
 فرما باعتبار ان الجنس في ضمن ابي فرد فرقة العظم اذ لا فرد له
 الا اياه فحاشي فرد فرقة فهو هو الحق اخترا لا خلية لانه خلية ابراهيم
 ما تم تقسيمه فيكونه منسبا للمقام او منسبا اليه اى الى المعرق
 باللام بواسطة ابيه ومنها غنم غلام للرجل ونعم غلام غلام
 الرجل ولو باللام لاستغنى عن ذكر المضاف او مضمون مجتزعا على كونه
 الغنم بغيره ليحصل الاجمال ثم التقصير والضمير مفرد مذكر
 غالبا اتفاقا ويتفرق في تميزه بالافراد والثنائية والجمع والعدد
 والتذكير والاثنية مطابقا لمقصود عند الاكثر وقد تفرق
 نعمت امرأة وحكى الكى في نهار رجلين ونعموا رجالا وهذه
 زيد لانه على حقيقة لانه التاء كنه والقسم البارز المرفوع
 المتصل من خواص الفصل ولم يعلم او بما كان في الكافية للكون
 نكرة او لانه هاء الى فذهب سيور من انما لانه تامة بمعنى
 الشئ المعروف فاعلم ومعنى بانه ما التقة المعروفة لم تنبت
 في غير هذا الموضع وجوز الجرد و ابو علي الفارسي كونه فاعلم
 السى موصولا لثنية لا يراى بهعتن وند الفصل بين نعم وتميز
 الضمير المخصوص وجاز باللفظ نحو قوله سبحانه للظالمين بدل
 والابوزنبيه هو او قوله ان التمييز ومنه قوله عليه السلام

الجنة التي يكون بها واسطة او بدونها في المعرف

وَقَدْ يَقُولُ فِيهِ بِالْغَضِّ السَّخَرَةُ وَفِيهِ الْغَضَّةُ

[illegible]

قد رزق الله عبداً وهدى له الدين الاسلام العظيم اذ قد رزقته في يومه يوم النور في ايامه

58.

عند هذه المنع من ظهوره على وجهه المنسوب اليه في
اللباب وان كان لا يترك في حفظه عليه صاحب
الامر كما في الفقه الذي يترتب عنه وهو متعريف
لأنه لا يترك في الفقه الذي يترتب عنه وهو متعريف
لأنه لا يترك في الفقه الذي يترتب عنه وهو متعريف

لا تسبق نفسك بغير رتبة ولا في الامور التي
فمنهم ولا في انفسهم من يتبين الى غيرهم
الفضل قد بان انفسهم جميعا في انفسهم

والله اعلم
بما فيه
الاعمال
التي
لا يعلم
الا الله
فمنسوب
اليه ولا ينقص
له شيء
وان كان
لا يوجد
الا مع
الاعمال
فمنسوب
اليه ولا ينقص
له شيء
والله اعلم
بما فيه

منسوبه و به شمس طه و به بنی امیه طایفه از کفره و طایفه

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

وینستم رادی علی بن ابی طالب

و اما اذا صار القصور بين المصطفى الى المكنى اربعت رقت ام اصدعها فان غلب في المكنى فبها و هو اربعت و هو راقم
بمنظوم و يرى و الفتح ثم التت قبل قد و منها اصدع ثم المكنى ثم اربعت فان اربعت و راقم فبها انفس
فمنه قوله

و يستقر رادى على غير فنى الى ما احب
 معاً به الترضى معى
 و معنى الاهتمام انكسار
 موضع الفان البرنى

[illegible]

ما رتبه تسمیه فی حاشیه ازین رو لا نظر نمائید
چون عموماً در این کتابها از قید شایبانه قبل از آن
الوسیة عند الکلام علیه و ص

فقد في جازمين التمدد العصور الفاضلة
بالنسبة إلى الأعمار والنسبة إلى الفصولين وقتها
عوضت عن الصبيح وبسبب طوق قام لثقة زينة فاق
التي في حبيب بطلت حاله هبة في وجه
ولا ابتدا وبالألحاح القديم الفصل قال فطر لا

فانضم العمام هذا في فوائده ثم عده وقال
الا لا تعلم ان الملك بها وباليدين ملك ان
الاعضاء ومن لم يخدمه في كسب القوت اشترب
الافسار ثم اعلم احدوها ان اعلم ان لهده
عصم وهو اوفى وافعال هذه الاعمال وهو الله
فاحمدوا وفسرنا في كسب وتفسير الباري في
الهايكلة والمتعرف في العلم الذي لا انقضاء
ابصار العلم القوت ونحن الضعيف العاصم وهو
سيطر بين الابداء واليه او تميزه عن غيرها

في صورة الاعمال بعينه فحينئذ قلت قائم معنى فقلت زيدا
 قائما وانما اذا تقدمت عليها فالجواب على انه لا يجوز الا ان
 وبعضهم اجاز تسوية ما وقع في بعض الاشياء والجواب عن كون
 بتقدير غير الشئ فيكون الجواب معقول في الشئ او بتقدير الشئ في
 الجواب فيكون تقيدها لا النفي، وحقيق ان من غير الشئ واللام جائز في قوله
 ورجع في التسوية الشئ والارض الشئ، ومما يجب ان يتبين
 ان التسوية في الشئ في نفسها ان كان مقصودا يجب ان لا يكون
 الصواب لا يتقدم عليه في شيئا في وجب فيه الشئ التسوية
 بين معمولي انما هو ان زيد احسب قائم واسم الفاعل ومعمول
 نحو لم يستعمل احسب زيدا ونحو لم يستعمل احسب زيدا
 وبين كوفي ومعمول نحو كوفي احسب يقوم زيد وبين حرف
 المصطف والمفعول نحو كوفي احسب زيد واسم الفاعل وهو في التسوية
 انما ذهب اليه في قوله ضرب احسب زيد جواز الفاعل لا هو فيكون
 من التنازع في يجوز ان يكون زيد مفعولا بمفعول احسب او مفعولا قائما
 ضرب وضرب مفعولا ثانيا لا يقدم عليه ومنها اي من فعلها
 جواز ان يكون فاعلا لها ومفعولها الاول ضمير في ولا يجوز ان يكون
 الفاعل ضمير في مفعولها والمفعول اسما فاعلا له كقوله تعالى عيسى في
 من الافعال فيقال زيد ضرب ولا زيد اذن قائما بارجاع الضمير
 الى المفعول المقدم مضمين لا بد من هذا القيد لانه اذا كان احدا

وكثير من تعبد المصنف الفاعل الى المفعول في قوله
 فله زيد مفعولا على ان يكون الضمير راجعا الى زيد
 فانه المفعول والمفعول هو الذي هو في قوله
 فله زيد مفعولا على ان يكون الضمير راجعا الى زيد
 فانه المفعول والمفعول هو الذي هو في قوله

في تسمية المفعول هو الذي هو في قوله
 في تسمية المفعول هو الذي هو في قوله

منقول

فمنفصل يجوز في غيرهما ايضاً نحو ما ضربت الابل اي وانما ضربت
 ابلانك وابلانك ضربت واما ضربت الابل اي وانما ضربت انت
 مخرج في الرض محذوف المفعول كقوله وخطابا وفيه وقار الرض
 ويجوز ان يكون احدهما مفعولا من الاخر اي انما ضربت في
 الحديث رايتك مع رسول الله الحديث نحو علمك او علمك
 او زيد علمك قائما ولا ينافي في قوله لم ضربت نفسي قال الحسن
 لانه العبرة في غير افعال القلوب فالبينة فاذ اتحدت في
 النفس تفرقا وتبينها على ما ينبغي ان يفهم عنه بسبب التدرج
 مجاز في افعال القلوب فانه الانبياء اعلم بما لم يعلم غيره فلا
 يحتاج الى زيادة وزيف ما هو المشهور عنه الجواب على الاول
 عليه وقار الرض ويجوز ان يكون فاعلا لها ومفعولها فاعل
 محذوف المفعول والمفعول نحو ضرب زيد قائما ولا يجوز في
 غيرهما ويجوز فيكون مفعولها ضمير متصلا بمفعولها فاعلا لها
 غيرهما تقول فلانة ضربت قائما ولا يجوز في زيد ولم ضربت
 في هذه الجواز اي جواز ان يكون فاعلا لها ومفعولها ضمير متصلا
 مع اتحاد معناها على النقيض على النقيض على وجه وري
 العلمية نحو اني اراين اعلم منكم او البعيرتة نحو رايتني في
 المرأة على وراي العلمية ومنها يجوز دخول ان المفعول
 على المفعول اي المفعولين لولم يدخر ان نحو علمت ان زيد

في تسمية المفعول هو الذي هو في قوله
 في تسمية المفعول هو الذي هو في قوله

و قد اختلفت في ان كان المقول
في التام في قوله ان المقول
في التام في قوله ان المقول
في التام في قوله ان المقول

قام فذهب سبويه الى ان المقول
واحد قائم مقام مفعولين لانه حين نصب المفعولين لا ينصب
عند التحقيق الا مفعول واحد هو مفعول الجمله فاذا وجد
مفعول الجمله بعينه لا يحتاج الى تعيين والا فليس كما يقع عليه عند
التحقيق فذهب سبويه الى ان المقول واحد قائم مقام مفعولين
علمت انه زيد قائم حاصلا ذكره القاضى الفاضل اعلم انهم
اختلفوا في حقيقة التحقيق فقال بعضهم بطلان المقول في
جزءه لانه لا يمكن لوجود مانع من خبره فيتحقق تحقيق
التحقيق بافعال القلوب ولا يجد الا في المفعولين وحده
ابن الحبيب رحمه الله تعالى في خبره من خبره في خبره في خبره
وقال بعضهم بطلان المقول في خبره في خبره في خبره في خبره
من الافعال ويوجد في المفعولين وفي واحد على ما ياتي
واختاره الحق ولذا قال في التحقيق حجة الاستصحاب
وقال هو المفعول في خبره في خبره في خبره في خبره
وانه زكي وكيف دخل على الجمله او الجمله التي في خبره في خبره
وعلمت زيد من هو او دخل عليها لئلا يخلو عن علم من است
او كلمة النفي وايراد حرف النفي وان لا الداخل على الخبرين
علمت حازم قائم او قائما او قائما او قائما او قائما او قائما
ولا علم واوله في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره

الابتداء

و انما سبويه لا يظن ان المقول
في التام في قوله ان المقول
في التام في قوله ان المقول
في التام في قوله ان المقول

الابتداء الداخل على الخبرين اولام القسم الداخل على الخبرين
ايضا او انه المفعول في الخبرين اذا دخل على خبره في خبره في خبره
او خلاف ذلك في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره
تعليقا وانما تعليق خبر هذه الاشياء لانها تقتضي التسدير
وبقاء الجمله على صورتها والافعال توجب تغييرها فذهب
التحقيق ما يمكن في علمه لهذه الاشياء بقاء صورتها ولهم
الافعال كونها مفعولا معنى كما اشار اليه بقوله اي بطلان
العلم بطلان كانه على سبيل الوجوب لفظا يميز من نسبة بطلان
الى العلم ويجوز ان يكون حقيقة لفظا بطلان المقول اي بطلان
لا معنى لتفسير التحقيق وهو من قولهم امره مطلق اي مع
مفقودة الزوج كاشي التحقيق لا مع الزوج لفقدانه ولا
بلا زوج لتجويزها وجوده فذهب في التزوج فالعلم
المحقق من العلم لفظا عام معنى وتقديره في خبره في خبره
قام علمت زيد كما كان كذلك عند انتصاب الخبرين ومن
ثم جاز طعن القلوب جازها على الجمله الحقيقية نحو
علمت زيد قائم وكبر منطلقا واشار به في التفسير الى الفرق
بين التعليق والالغاء من حيث انه التعليق الغاء والجب
البيته دون الالغاء فان جاز غائبا وان الغاء لفظا
لامع والالغاء الغاء لفظا ومعنى فيتم اي التحقيق هذه

وقد عيب كما في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره
في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره

الا اعلم وارى و قد لالا مفتن بجسمها في جميع افعال القلوب
 خيلاس ولا اعتداد به في مثل وقال الفاضل المصام وقديهم
 المتعدى الى اثنين متعديا الى واحد لوجبه مفعول الجدة
 مفعولا نحو عقلت قيام زيد في عقلت زيدا قائما والمتعدى
 لما ثلثة متعديا الى اثنين نحو عقلت زيد قيام لم يذكر انبا
 ونبأ واخبر وخبّر وحدث ولم يوجد احد ثلثة بهذا المعنى
 بنها كثر انا نستعمل متعدية الى اثنين فانيسهما بالباء
 قال الله تعالى انزلنا بالسيء هؤلاء وقار انهم بالسيء ثمهم
 وقال فلان انهم بالسيء ثمهم وبناف اخبرك بقيام زيد وخبرتك
 بخبر قد ثلثة بكنة فقيم تعديتها الى ثلثة بتضمينها معنى
 الا غلام لا باعتبار ما بينها الوضيفة فهي مكفقات بالمتعدى
 الى ثلثة والحق البعض ارى الحكمة غمرا في الله تعالى
 في النوم زيدا سائلا ولم يفتح سبوره الانبا وهذه اى الافعال
 المتعدية الى ثلثة مفعولها الاول كفعول باب اعطيت
 الاول في كونها لبيان الثاني وجواز حذفه بدونه الثاني في موم
 جواز التعلق بالنسبة اليه لان كالفاعل لان العالم الثاني
 والثالث الملوقة ولذا كان في لغة التقدم عليها محتمل
 ارجاع غيرهما اليه في اخره نحو عقلت غلام زيدا فاعند
 والاخير اى الثاني والثالث كفعول باب عقلت في كونه

الثالث بين الثاني وعدم جواز حذفها او منه في احد
 بدو قرينة وكثرة حذفها وقلة حذف احد معيها وجواز
 الثاني في مورد التوسط والثاني في جواز حذف اوله عليها
 جواز التبعي نحو اعلم اولي زيد لم والبره فافضل ثم الى بعد
 ما عقلت كونه الفهم لا زها ومتعديا والمتعدى متعديا
 الى واحد والى اثنين والى ثلثة الى غير ذلك اعلم بكنة مفعول
 على ما سبق باعتبار المعنى اى اعلم انه الفهم يكونه صكنا ثم اعلم
 الى او لمعه فذا او استنفية انه الى الثاني لا يدل للم فعل الى
 مرفوع كما مر فانه يتم اى الفهم به اى بالمر فروع كلا ما ليس
 عن نسبة ثم الى فاعله اى كونه او فحق ثم مع صار اى
 صار كذا ما الى غيره كالجز المنسوب لافائدة فائدة
 كلا ما تائما بانه يبيع التكون عليه ويحسم الفائدة ولم
 يمتح الى غيره كالجز المنسوب لافائدة فائدة تامة يستعمل
 ذلك الفهم في الاصل ففقد تائما لتامه برفوع وعدم اختيار
 الى غيره ويستعمل مرفوعه فاعله لقيام معنى الفهم به فكان
 موقر وهو ثلثة في مثل طال زيد اولنا ثلثة في كانه موصوف
 زيد اى اوجد الغرب وسمى منصوب انه كانه الفهم متعديا الى
 واحد او اثنين او ثلثة لانه لا يلزم لا ينصب المفعول
 مفعولا اى مفعولا بالمتوق في معنى الفهم به ووقوله عليه

في سقوطه بين
 منعد

[illegible]

ووقوفه عليه كالأفعال الست بقية من المتعدي إلى واحد
واثنين أو خمسة وانهم احتاج إلى الفعل المحمول منصوب
بأنه لا يدق على الحدث الذي هو الواقعة عليه إلا ذلك
المحمول المنصوب يسمى ذلك الفعل في العرق فلهذا ناقصا
لعدم تمامه برفوعه واخيرا إلى المنصوب والاحتياج مبني
على النقصان ويسمى برفوع السمار والمنصور الذي احتاج
إليه خبر الشار لا غلطاً رتبة حتى عولم قاعدة الحرف
السام في جزئي الجملة بالنسبة اليهما ولا يدخل أي الفعل
الناقصة إلا على الواجب، والخبر الاسم ليعدل على أنه
اتصاف الاسم بالخبر من جهة دوامه عليه أو انتقاله إليه
ذلك من مائة الأفعال الناقصة وينبغي التمييز بالفعول في الوقوف
بعد مرفوع الفعل وهو أي الفعل الناقص على قسمين القسم الأول ما لا
يعدل على معنى المقاربة كالمقاربة بالزمان أي قرب حصول مفعولها في زمان
التكلم على ما لا يشك، والقسم الثاني هو أي القسم الأول أن يقع في
من أطراف الفعل الناقص يعني توقيف الفعل الناقص شيئا در ضمن
الشيء في لا إلى القسم الثاني الشيء بفعل المقاربة لا
بالفعل الناقص نحو كونه قد صار ككثرة هوله وام ثبوت
معينه فيه لا اسمه نحو كانه الله تعالى عليها أو لا نقطاه عند نحو كانه
يزيد فثبت أي فاقفه بمعنى صار ويكون اسمه غير الشان نحو كانه

من رتبة الفقه المنابر
الخرق في صدارة

زيد عالم وكان زيد في نفسه وتكون تامة بمعنى ثبت ولان دخل
 على الجدة ولا تكون فيه ضمة الشان وتكون تامة وصار قد مر لا
 حالته لان تقال من صفة الا صفة نحو صار زيد غيب او من
 حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خرقة وتكون تامة بمعنى مرجع
 متقدية باله نحو صار الى الفقرا الى جمع اليه وال تقول
 الى زيد عالما ورجع زيد غيبا و صار زيد فقيرا او استقال كقول
 انه العداوة شتم لمودة وتحويل نحو قوله قبا لك من نعمي
 تحولن ايونس وارادته نحو قوله فارقت بهيمة او جازيتني
 وقصد كان فاصف قال الاندلس لا تبجا وراية عن موضع السماع
 ما جاءت حاجتك وقصدت كاتنها حرب وقال ابن الحاجب
 انما يعد قصد في مثل الموضع الذي استعمل فيه العرب فلا يقال
 قصد طائبا بمعنى صار بل يقال قصد كان سلطانا ليكون
 مثل قصدت كاتنها حرب والحق في جاء الاطراء بلجي جاء البر
 قفيعين يريد انهما يحسنان في غير موضع السماع لكن مع
 شرط في قصد فكان اختصاره ولذا قال اذا كن الى المكونة
 بمعنى سار هذه الواحق تتعدى باله فتكون تامة مثل
 وقار الرضخ وليس الحاق هذه الافعال بغير قياس
 بل سماعا الا ترى ان انتظر لا يلحق به مع انه بمعنى تحول
 فاصح والسعي واصحى وقصد مناسبة التقابل بين الاولين

اقتضت ما خيرا حتى وظم وبات لا قسرة ان مضمونه جلد باوقات
 يدلين عليها بخواصها فاصبح زيد قائما بمعنى صار زيدا قائما في
 الصباح وكذا امسى واصبح قائما اي صار قائما في المساء
 او في الضحى وظم زيد قائما بمعنى صار زيدا قائما في جميع النهار
 وبات زيد قائما في جميع الليل ويمكن بمعنى صار مجردة عن الدلالة
 على الاوقات فاصبح زيد قائما بمعنى صار قائما وكذا غيره وتكون
 تامة بمعنى القول في الوقت فاصبح بمعنى دخل في الصباح
 وامسى بمعنى دخل في المساء وانصح بمعنى دخل في الضحى
 وظم بمعنى اقام نهرا وبات بمعنى اقام ليلا تام لو لم يتم
 وافضل وعادها في الاصل بمعنى رجع وعاد بمعنى ذهب في
 وقت الندوة ورجع اول النهار الى الزوال وراح بمعنى
 مشى وقت الزوال وهو ما بعد الزوال الى الليل والغاب
 في هذه الاربعة ان تكون تامة وانما تكون ناقصة اذا كانت
 بمعنى صار فتكون من مطلق كما خرج به في الامتنان وقار ابن
 مالك لا يكون غدا وراح الا ثامين واذا جاء المنسوب بعدها
 فهو حال وما زال من زال ينزل كخاف يخاف لا تستعمل الا
 ناقصة لا يستمر خبرها لا سيما من وقت صلاوة حتى لا يكون
 من النسخ لا من زال ينزل ثم قال يقول ولا من زال يزيد
 من الباب اي فرق نحو لا يكسر لانهما تامة وما في معنى

بفتح التاء وبالهمزة فكتب بالالف وكسر حاء بالياء في الصبح
 ما فتئت اذكره وما فتئت اذكره اي ما زلت اذكره وفيما
 جاليا فكتب بها وما جرح في الاصل بمعنى زال عن مكان وما اقبل
 من الافعال في الصبح فصار ابو زيد ما فتئت اذكره وما
 برمت اذكره اي ما زلت اذكره وما جرح من وفتئت
 ومو لا يسمي بمعنى نصف بقا فكونه لا يسمي يتكلم به الى الانزال
 وما جرح من راو يدركه رجا اي برسه بقا لا ترفعه اي لا ترفعه
 كذا في الصبح واستمر اهدى من القليلين ما فتئت في عاب
 النذرة ذكره الا ما في كاترها اي كم المذكورات مما بعد
 ما زال بمعنى ما زال ولا تستعمل الا بالفتح ولو معنى كما انتهى منه
 وما دام ما فيها مصدرية توقيت فتدل على زمانها مائة ثبوت
 خبرها لا سيما وهذا الصبح الى كلام قبله لم يزل يترك زمانه
 وليست ليس لا يجر من غير معنى المانع والتدليل على انه مصدر
 بالمر لا ضم بالفتح تحقيقه بالاسكان لانه مفتوح العين لا يخفى وزعم
 ابن الساج وما يوه انه حرف والقواب فعلية يدل اتصال
 ما يتصل بالفعل من ليس ليسوا ليست الخ وقد يضمن فعل النام
 معنى صار اي بدل عليه في ضمن معناه الاصلي وقد مر مع التضمن
 فيصير ذلك الفعل بسبب ذلك التضمن ناقضا محتاجا الى خبر
 منصوب ويكون معناه الاصلي مالا او خبرا بعد خبره ووصفا

فجزاه من اضافة الى المنسوب بعده نحو قوله فتمثل لها بشراً
 سويها الى صار مثلاً فتمثلها بشراً الرضوخ غوتم التسعة بهذا الى
 بسبب هذه الواحدة او سدوساً عشرة الى صار بهذا المنة
 عامة ويجوز اعتبار المعنى المذكور في سبق الى التسعة بهذا المنة
 عشرة وكل من زيد على الى صار على كمالها وغير ذلك مثله عدل
 زيد الى صار اذ لا يجوز عدم اعتبار النقصان
 وبقي القليل تاتياً والنسب بعده جالاً او يميناً او نقول
 كما صرح به القاضى في قوله تعالى وقت كبرت زينة صدقاً وعدلاً
 ويجوز تقديم اخبارها الى الافعال التي تخصها انفسها الى
 ما الى فعله تاتياً او لفظة ما استثناء من خبر اخبارها
 ويجوز استثناءه من الاخبار بتقدير مضاف الى الاخبار ما في
 نافي كما في ما زال وعلقت او تصد ريكاً مادام سواء الخبر
 التقديم على مجموع ما او مدخول لفظ اقبل الاول فله وفقاً
 القصدارة وعدم جواز تقديم ما في خبره ما التصديرت
 عليها اما الثاني فاستثناءه من اخبارها وما ليس في
 اوله ما اذا دخلت عليه خبره بتقديم الخبر على الفعل لا على
 مجموعها مثلاً ما قاله في زيد لعدم الامتناع ولا التبع
 قائماً ما كان زيدا بوجوب القصدارة فله يجوز نحو قال
 ما زال زيدا ولا احد من باب مادام زيد لا ذكره خا

للكو فبين ووقعهم ابن كيسان من البعيرين في يد مادام فانهم
 يجوز ان يقرأ الى كل امتزاجها وصدورهما مثلاً فله مثبت
 في المعنى والحكم كذا انه بدل لفظ ما به التانيية الى لا يجوز تقديم
 الخبر في هذه الصورة ايضاً ويجوز ان يكون التقديم بالتبعية
 جواز التقديم انتفاء مثلاً ذلك الانتفاء انه بدل الى لا تها كما
 في اقتضاء القصدارة حتى يجوز التعليل بها كما مر واما
 التقديم انه بدل لفظ ما به التانيية والمرتج به الرضوخ ولم يذكره لانها
 من واحد واحد ومن يجوز الى التقديم نحو قاله لم يزل زيد لانه
 هذه المروفي كما اشترت في مدخولاتها لفظاً ومعنى المعتبر
 كانه خبر منها والمجموع كونه واحدة فانفصلت عن اقتضاء القصدارة
 ولا كذلك لان كونه دوراً في الكلام حتى انه يدخل فيها لا يدخل
 فيه غيره من ادوات النفي فله دخول بين الحرفين وهو نحو كنت
 به مال انفصلت عن اقتضاء القصدارة فرج به الرضوخ ولم يذكر
 هنا تقديم اخبارها على اسماها كما ذكره ابن الحاجب
 لانه سمي لانه في القول المنسوب انه امرها كما مر من البداء
 وخبره بوجه تقديمه والقسم الثاني من قسمي القسم الثاني
 وهو الذي لا يتباعد عن اطلاقه لانه ليس خاصاً ما الى
 فعل ناقص يدل على معنى القرب اي قرب حصول الخبر لا كما
 اقابل درجاً الحكم ذلك وهذا في عيسى او بانه يظهر

باعتبار شروط في الحقيقة وفي غيرهما كما سيذكر ويستمر هذا
 القسم في اصطلاح افعال التعاريف ويعبر عنه بهذا الملقب وهو
 شتم افعال التعاريف الا ما فيه الاكاد واوشك فانه
 جري مضارعها ونذر استعمال اسم الفاعل منها ولا تكون
 اخبارها الا فاعلا لا اسمها فاعلا لانها لا تستعمل ولا
 تنال لانها على القرب تقتضي ان يكون خبرها لفظا دالا
 على ان معناه لم يثبت الا انه وزا في المضارع والابتداء في اخبارها
 ان يكون من مستند الى ضمير اسمها فلا يقارن فيه زيد انه يقوم
 عدوه الا ان يكون المستند الى الفاعل في قوة فعل مستند الى الغير
 نحو ليس زيد انه يخرج نفسه فانه في قوة ليس زيد انه يكون
 ويكون حذف اخبارها انه علت بغيره نحو قول من فاعلق
 مسي اي يسبح سما حذف الدالان المصدر عليه فموسى
 وهو غير منفرد ومنه زعم الزجاء انه فرق ويقور اتصال
 الغير المنسوب في كاهه وسان والقواب انه فعل كثر
 استعمال بانفعال ما يحصى يتحقق بالضمرب ويؤول فيه
 بان المنسوب مستعار للمرفوع وجر الفعل المضارع الدال مع
 انه الدالان على الاستقبال المناسب للرجاء الذي فيه ولا
 بد وان يقدّر مضارع في جانب الاسم او في الجسر التخييل
 كونا او زمانا ما لا يثبت فيه حال بل انه يخرج او اذا

يخرج عند ما ذهب اليه المتأخر ومنه قوله من كانه والسحن
 الفاضل المعصم تضييق معنى صار ذهب الكوفية الى انه
 على تامة بمعنى قرب وما جعلوه خبرا بدل الشئ والرفاء
 الرقيق لما فرغ من تقسيم بعد اجمال وقيم انة مفعول وليس مقتضى
 وقيم انة منصوب بالفتحة بالضم لان بعد نقله الى انشاء
 الطبع والرجاء لم يبق في معناه الا صيغة وبي المنسوب للفتحة
 بما في الاصل ورة الهمزة القرب مستفاد من الرجاء ليس
 معنى ليس ويرد ايضا استعمال بله انه في افادة بقوله
 وقد يصدق انه من خبره بتبشيرها بما كاد قد يحتاج الى تقدير
 مضارع وقد يكون نافية غير محتاجة الى خبر منصوب مدحبة
 بان مع المضارع الى اللجوء حذف رنة على هذه الاستعمال
 نحو ليس انه يخرج زيد وج يكون بمعنى قرب ولا يتضمن معنى
 كانه ويحتمل ان يكون نافية ايضا والمضارع المصدر بان
 اسم لها قائم مقام الاسم والا خبر لا شتم له على المنسوب
 والمنسوب اليه ذكره الحق في الامتياز او من باب السا
 الترفع ذكره الرض او المرفوع بعد المضارع اسم
 وفي المضارع ضمير تقدم رتبة ذكره الفاضل المعصم
 فان نحو الزيد انه ليس انه يقوم والزيد انه ليس انه يقوم
 فانه مع الضم فاعل من قوله واحد ذكره الرض ولا يعلم

في ضمير الـ ذو كذا مطلق على مسمى يستعمل في قضا داني
 وفيدره على ما مضى بل هو ان لولاه على الجزم نحو كذا ديد
 يخرج وقد يكون مع انه تبيينا لبعض نواك ديزر ان يخرج
 ويخرج في الضمير الـ ذك في قوله كذا ما كذا ديزر في قوله قريب
 منهم وكره في الـ افعل في كسر هاء ذكره انما مع جميع
 قرب في الاسم بغير كسر التاء في دنت للمزوب
 وهو مذكور في وجهه كونه في قوله دانه وبها وهما في
 الاسم بمعنى قارب وطلق بكسر التاء وفتحها في الاسم بمعنى
 شرح كقولته وطلقا بضم الصاد وفتحها في الاسم بمعنى
 شرح وانت مضموز من الافعال في الاسم بمعنى كونه
 واقترب في الاسم بمعنى اقرب عليه وفتح كذا في قوله قارب
 مع قربته ومن شواهد ما قولته في عريضة التزم القلب
 في طاعت الهوى فليح كذا كنت بالقوم اغريب وجمع في
 الاسم بمعنى اوجبه كقولته كذا وفتح كذا في قوله والابصار
 وطلق بكسر التاء ومع غريبه ويستشهد بقوله اراك
 علقته نظم من اقربنا وظم لها اذ لا الجية استعمال هذه
 الافعال استعمالا كانه بتخصيصها معناه فصارت ناقصة
 منه واخبارها اي خبر لم منها الفعل المضارع لانه هذه الافعال
 والاستعمال كانه تدل على الشروع المستعمل في جزم حصول المفعول

لا طمعه في سبب المضارع بل هو انما مطلق الذي يدل على حدود
 في مصدره واوله في الاصل مع السمع وهو ياسب
 القوب وهو يستعمل استعمال مع الحد كونه ناقضا فيه
 مضارع مصدره واما ما بان مع المضارع مثل او شئت زيد
 انما يجوز واوله في انما يجر في قوله لانه في استعمال في العلم واستعمل
 كذا في كونه الجزم لانه في قوله يستعمل في الجزم والانه يجوز في قوله
 اخبار افعال المضارعة اظهر في موضع الاضمار لانه يستعمل
 رجوعه الى الاقرب على انفسها لانه لا تقدم تصرفها فيصنف
 فله يكون لها قوة العلم فيها تقدم عليها وكونها افعال لها قوة
 بالنسبة الى الحرف تعلم لو عكس الترتيب بان قد الجزم على الاكم
 ولا يجوز فعلة في الحرف كذا كانه ما ولا او في اكثر الصور
 كما في الحرف في الشبهة بالفعل اذ لم يكن خبره صافيا والقياس
 والثاني من النسبة اسم الفاعل وهو اصل بالنسبة الى ما
 يذكر بعده بحسب من التام والناقص التزم والتعدي
 مجزئ في اسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل وشبهة
 للمضارع الذي هو عام قوت يكون فعلة واعتبار النسبة
 في قوله في المصدر وسائر ما يذكر بعده ولذا قد قد
 ترك تعريفه وبيانه صفة الكفا بشروطها وكونه البحث
 بحث العام تعرض لعله يقال خبره على جميع ثم قوله المشتق

عمومته التام او الناقص اللازم او المقتضى المعلوم لا يشترط
 منه الثالث من الصفات اسم المفعول والاعتبار النسبة فربما
 هو واقعة لا اسم الفاعل في الشرط وبعد المفعول به في بعض المواضع
 قد تم فهو مع جميع علم بعد التام المجهول لكونه ماضيا عند الكتابة
 بالضرورة ايضا في زرك التوفيق والصفة ومنه علمها الى السمي
 الفاعل والمفعول في العلم الاصل او نائب المنقسم عنهما
 ضمير او اسم على نحو انما اراغب انت والعام زيدا لا غير
 المنقسم وهو الضمير المستتر لانه فيما ز محقق بالفعل لكونه
 اعتباريا محضا لا يظهر فيه الز السام لا يحتاج العلم فيه الى
 المقتضى وعدم الجسد عن الشبهة والمنقسم لثبوت و
 واستقلال يتوقف العلم فيه على وجودها والمفعول به
 العرج لانه لقوت حتى لا يعلم فيه الا التمدد يتوقف
 له وجود مقولا كالم وعدم بعده واما غيرهما من المعلومات
 فالظرف لكونه معلولا ضعيفا ولانه السام لا يتخلو عن زمان
 ومكان فكيفه راجع الفعل مع العلم فيه حرف النفع نحو ما انت
 بنفوس ربت يحنونه وحرف التشبيه نحو زيد كاسديوم العلم
 القتل والحال منه والمفعول المطلق لكونه يحنون السام
 دأى يعلم فيه مطلقا كالظرف والمفعول لانه كانه مجزئ
 فلما لظرف وانه منصوب فلما المفعول المطلق والمفعول

بعد حكم المفعول المصاحب انه لا يكون اي اسم الفاعل والمفعول
 مصغر من نحو ضمير ب ومضرب ولا موصوفين نحو جاذب زج
 ضارب تشديد لانهما اذا وصفا يصرانه كالمستزاعين
 والسند اليه مضموم بالاسم فتبدل عن المتبدي بالعلم
 وكذا اذا كانا مصغرين لانه المصغر بمنزلة الموصوفين والصفة
 وقال الرضي لانه التفسير والوصف يتركانهما عن تأويلهما بالفعل
 فالاولى انما يتركون مصغرين كونه قد لا طول زيد الموصوفين بقوله
 فانه وصفا بعد العلم اي علمها لم يعرف الوصف المتبدي عنهما
 على الوصف لوجوده بانه مانع نحو جاذب زج ضارب غلام
 علم تشديد انتم اي بعد عالم يكون مصغرين وهو موقين ان كانا
 اي اسم الفاعل واسم المفعول متبديين باللام الموصولة عند
 غير المازني لانه يكرها ولا يشبث الا حرف التوفيق على ما
 سيجي ان شاء الله لا يشترط لعلها في الفاعل والمفعول
 به شي غير ما ذكر من العددين وفيه الاعتماد والدلالة على
 اي يكر لعلها في الفاعل والمفعول به الاعتماد على اللام الموصولة
 مولد ولا يشترط الاعتماد على غير الدلالة على زمان الحال
 والاستقبال لانها في فعل في الحقيقة غير صيغة الصفة
 الفاعل والمفعول لدخول اللام التي صورتها صورة حرف
 التعريف عليه على ما سيجي انتم انتم الاول ان يقول

الحق ثم ان كان بالقدم لا يشترط شي، او اراد الواو مقام
 ثم نحو الضارب اي الذي ضرب او يضرب علامه عمر او امس
 او الاله او عند الله او ان كانا جودين عنهما يشترط مسمى
 ما ذكر من عدم التفسير والتوضيح الا على وجه البتة، ولو في
 الاصل بانه كان فيه الوصف لا ثانيا او ثالثا فزيد ضارب
 غلامه وزيد معمر داره وانه زيد عالم ابوه وانه زيد
 بمكسب ماله وعلقت زيد فافده ابنه او الموصوف بانه
 كانا موصوفين نحو جاءني زعيم راكب غلامه او معشوق
 غلامه او ذي الحار بانه كانا حالين نحو جاءني زيد راكبا
 غلامه او موكوبا داره او الاستفهام حرفا كالهمزة وعلم
 او اسمي مشاهدا ومن ثواقم الزيدان وما علم البكرانه و
 الهمزة اتم من ان يكون محذوفه من ثواقم الزيدان ام قاطعه
 او النسخ حرفا كما وانه ولا او اسمي كغيره او فلهذا جالس
 نحو ما قام الزيدان وغيره قائم الغلامه وان وليس ضارب
 الممران ومن معمر داره وليس معمول حوال زيد والنسخ
 اتم من الضمير وغيره نحو انما ضارب الزيدان ولا يفش
 لا يشترط في مظهرها كانه المشبه بها للضمير وهذا لا
 الاشياء يشقوى المشبهه لانه ما وقع بعد البتة
 والموصوف وذو الحال لا يكون مجزأ عنه كالمفعول والر

والا فوج

والو فوج بعد الاستفهام والنسخ اول بالفعول المتعدي بها بالعلم
 واذا دابن مالك الاحتياط على حرف النسخ والشد بغير النسخ
 بيا طالع جوده ورجه الحق ومن لم يمتد الا على وجهه مثال
 معتمده على موصوف فقد رده المص بانه لو لم يمتد هذا لا على
 والفا شرط الا على ولا انما من صفه الآلهه موصوف ماضوط
 او فقد روي شرط مع الا على في نصيبهم اي نصب السهم
 الفاعل واسم المفعول المجردين عن الادم المفعول به بانه كان
 واسم الفاعل من المتعدي اي متعده كانه واسم المفعول من الم
 المتعدي الى اثنين او الى ثلثه الدلاله على رمانه الى تحقيقا
 نحو زيد ضارب غلامه الله او ضارب بانه يقدر على العلم الزمانه
 الحائز موجوده والاله او يقدر نفسه موجوده في ذلك الزمانه
 وقيل انه يمتد في ذلك الزمانه وينقطع به الاله كيقول
 الله وكلهم باسطة رايه او الاستفهام نحو زيد ضارب
 علمه غدا ومقطع علامه وزيد غدا وجه الاشتراط ان المشابهة
 التي العلم لا جعلها المشابهة للمفارع فاذا كان الحال اوال
 مستقبلا نت كذا تلك المشابهة وتقتوي به العلم السحب
 فانه كانا الحائز وجب ايضا فتم لها الى المفعول به معنى فانه كان
 معمول اخر فيضم مقدمه خلاف ذلك في فاعله لا يشترط
 معنى الحاله الاستفهام عنده وفيه فاعله الفاعل لا انتهى لم

لم يشترط فيه العلم انه اسم الفاعل والمصدر المتعدي بل بالعلم
 بانفسها الى المفعول به بقوى علمها بزيادة اللازم في
 ذلك المفعول نحو انما ضارب زيد والمجسج ضربك زيد ولا
 تجوز في الفاعل الا اذا قدم المفعول عليه نحو قولك لزيد
 بغيره وانه وانه في غير ما من علم ودرى وعرف وجهه فانه يتراد
 فيه البناء دون اللازم نحو انما عالم به يكون زيدا فانه مع هذه
 الافعال نحو علمت بانه زيد عالما وتشبهت به وجمعها الصحيح
 او الملك في العلم والاشتراط كغيره في افعال التشبيه والجمع العلم
 الصحيح فليقها صيغة المفرد فيهما لكن علمها ليس الا في المفعول
 لوجوب استتار الفاعل فيهما على ما سبناه واجمع الملك
 نحو علم المفرد كونه مفردا وعلم كونه في الفاعل والمفعول نحو
 زيد ضربت غلاما علمه الله او فلان وكذا المذكور من اسم
 الفاعل والمفعول والعلم والاشتراط وكونه تشبهت بها
 وجمعها كغيره في ثلثه اوزانه من اوزانه مبالغة الفاعل
 فقال ومفعول ومفعول في الرفع هذه الثلاثة نعم اتفاقا
 من البعدين وزاد سيويه فيهما كليم وفلا كذا ونف
 غيره ومع الكوفية علم صيغة المبالغة مطلقا لقوات
 من بينها بغير الصيغة وانما جاء بغيرها منصوب فهو عندهم
 يرفع مقدرا وقار البنية نون انما ترفع مع قوات التشابه

اللفظية لجملة اللفظ في المعنى ذلك التقصير ولذلك لا يشترط في علم
 هذه الثلاثة في المفعول به معنى الحال والاستقبال لانه اشتراطها
 كانه لا عام التسمية اللفظية وتحدت والاربع من السعة
 السعة المشبهة اي المعبرة بها لاسم الفاعل في انها تشبه
 وتجمع وتذكر وتثبت فحدت اعمت ولم يعتبر ذلك التسمية في اسم
 التقصير لضعفه في عدم لزوم ذلك فيكون في السعة المشبهة قوما
 بكثرة علمها في الفاعل الظاهر بخلاف اسم التقصير في علم علم فعلها
 اللازم لزوم اشتقاقها منه ولو بعد التأويل ملتبسة بالشرط
 المعبرة في علم اسم الفاعل من عدم التقصير والتوصيف والاكتمال
 ومعنى الحارة الاستقبال عامة في اسم الفاعل لم يحد في اولها منه
 غير اي الامعنى الحارة الاستقبال استثنى من الشرط فاذى
 معنى الى الاستقبال لا يشترط في علمها الى في نفسها معولها
 تشبهت بالمفعول نحو زيد حسن الوجه بنصب المقتض لانه فانه نحو
 زيد حسن وجهه وبيان النواحي صيغها ووجوه استثنى لها في المطبوع
 والخامس من السعة اسم التقصير قد لا يكون النسبة معبرة فيه
 وكونه مشتقا من السوابق ولا يخفى انه ترتيب الحق انب
 بحال لانه في بحث العام بخلاف ترتيب ابن الحاجب حيث قدم
 المصدر نظرا الى انه اصل في الاشتقاق وانه في بحث الاسماء هو
 اقوى في الاسمية بخلاف ما عده وهو لضعفه بسبب خروج

من معنى الفعل بملاحظة الغير في معنى لا بد لالت على معنى الزيادة
لأنه مقتضى كونه المباني في مبالغة الفاعل على ما عرفت لا ينصب
المفعول بنفسه بالانفاق ونحوه من هو العلم من بعض مفعول
بفهم مقتضى زيد عليه علم أي يعلم وأن كان بنفسه لا ينبغي
باللزم كما في اسم الفاعل والمفعول المتعديين لكنها فيها
بمجرد نكرة كما في اسم التفضيل لا يجوز لأنه لا ينصب
بدونها نحو أنا ضربت منك لزيد وبالباء في توافقه مفعول
فعل نحو أن العلم بانه زيد منطلق أو جبريل بزيد ويتعدي بحرف
جبر يتعدي بفعل نحو أن أمه منك بزيد وأرميه منك بالسهم
وإذا تعدي بأول المفعولين باللام أو الباء يبقى الثاني منصوبا بفهم
بالفهم المقدر عند البحرين نحو أن الكسبي منك لزيد الثوب أي
الكسوة الثوب وعند الكوفيين منصوب بزيد لا بزمع الفاعل كما
لما في جملته في الضميمة الاستارة باعتبارها محض بسهم العلم
فيه كما وقت إلا إذا صار اسم التفضيل ملتبس بمعنى العلم
بانه لا بد من الزيادة على الغير ذلك بانه يكون اسم التفضيل
في المعنى ونفس الامر وحقا كان متعلق بكسر اللام فانما به وصفا
مقتضى له وهو الكسر في المثال فانه الحسن في الحقيقة الكسر
لا الرجح ما أي شيء وهو رجلا في المثال جبري اسم التفضيل
عليه أي على ذلك الشيء في الذكر بانه يكون صفة لا كمال التثنية أو جبر

عن ذلك ثم ما من رجح احسن فيه الحكم منه في العالم أو حال منه
ثم ما جاء في زيد احسن في هذا الحكم منه في غيره وإن اشترط
ما جبري عليه ليعتد عليه التعلق بسهم فيه وفي قوله است رة لا
أو الاسم الظاهر يجب ان يكون من مقتضات ما جبري عليه حال
كونه متعلق بمفعول ملتبس باعتبار التعلق أي بالنظر إلى نوع
تعلقه بما جبري عليه رايبت حاله على نفسه أي نفس المتعلق مد
ملتبس باعتبار كونه أي باعتبار تعلق غيره ذلك التعلق وهو
تعلقه بغيره ما جبري عليه وهو زيد في المثال حال من النفس
كما انه الظرف الاول حال من التضمين المستكن في مفعول الرجح
إلى التعلق أي ذلك التعلق الذي هو الكسوة إذا اعتبر كونه
في ضميره فما جبري عليه وهو رجلا في المثال يكون مفعولا وإذا
اعتبر كونه في غيره وهو زيد يكون مفعولا عليه يعني يجب
انه يكون التعلق الذي هو الفاعل واحد بالذات ليخرج
اسم التفضيل ما هو أصح فيه وهو كونه المفضل والمفضل
عليه متطابقين بالذات نحو زيد أفضل من عمر وفيه تارة والآخر
عمر مفاد بالهيئة مشتركة بين شيئين مختلفين باعتبارهما
لذلك يلزم تفضيل الشيء على نفسه من كل وجه هذا الكسوة
الشيء متفقا بغيره بكونه أو حال من غيره أو مفعول
متعلق لمفضل إلى تفضيل متفقا أي لم يكن ذلك متعلقا با

باعتبار الاول فاضلا وباعتبار الثاني نقصا لا يلزم هو باعتبار
 الثاني فاضلا وباعتبار الاول مفصولا بحسب التعريف وذلك
 لان اذا كان في الكلام قيد فالتأنيده تارة ورعية فهمت
 المعنى التقيضي وهو الزيادة على القيد قيد والكلام من غير تأنيده
 بتوجيه اليه وبقيده وبقي اصل الحسن في الثاني نحو ما رايت
 رجلا احسن من زيد الكرم من عين زيد كما في مثل ما رايت رجلا
 يزيد حسنكم عينه على حسنكم عين زيد يقول له انه احسن
 احداهما من وجه الحسن الاكثر او الى انه حسن عين زيد زائد
 على حسن عين منسج الزجاج ومقام الموضع ياتي الى ان قال الحكم
 الذي في عين زيد يزيد حسن على حسن عين الزجاج فتم هذا الا
 فقضا المقام ذلك الالاء انهم يدل على الزمان فافهم بغير
 فهم فهم محله الذي هو رفع الاسم الظاهر على الغاية لارتفاع
 الحاج من وجود المقضي ههنا لانه لو لم يعلم بما جسم منه فوجد
 على ان جبره بزيادة الحكم لزم الفصل بين الفعل والمفعول الذي
 هو منه ما جئ به هو المبتدأ والفصل بين الفعل ومفعول لا يكون
 بربيع كما علم ومعلوم ان من رفع الرفع حتى صرح يجوز زيد الكرم
 ضارب قال الرفع هذه شبهة ورفع الفعل التقيضي فاعلم الظاهر
 قياسا على ضعفه ونقصه عن الزمان في جواز ذلك في المبتدأ
 والسبب في ذلك ان في المنفعة لكن النفع لا يلزم ان يكون مري

بما يقع معناه نحو قل رايت رجلا احسن الخ يعني في غير هي
 كالعلم المشكك في معرفته والظن والاحمال لانها الضعفة
 يقع العلم فيها رتبة العلم والفعل المطلق والمفعول له
 والتمييز والمشتق والتدريس من النسبة المصدر من ذلك
 فمعرفة وبيان في غير مثل ما ذكره لعدم اطلاق الصيغة في بعض
 الانواع ويعلم علم فعل المشتق من التسمية او ان فعل المعلوم
 او المجهول المتعدي واللازم ولكن لا طائفة وقد لا حجة
 الحديث ولم يثبت في وضعه ما يقوم به ولا ما يتعلق به لم
 يلزم محله اذا علم علم من نسبة العلم ولذلك انشأ العلم عدم
 ما يبعد عن العلم وعدم ذكره العلم والى هذا انما يقول
 وشرطه في العلم الاصل او الثاني غير المشكك اذا لم
 فيه والفعل بالرفع وفيه من المعولات يعلم فيها بانه
 انه لا يكون مفعولا ولا موصوفا لان بهما يبعد عن من سببه العلم
 العلم لا يختص مري بالاسم والان يعلم بانه يانه مع العلم
 والصفة والموصوف لا يكونا لانه فيهما يقال انما يبين ضربا
 زيدا ولا ضربا شديدا زيدا علمه او انه وصف بعد العلم لا بغير
 نحو المجمع ضرب زيدا علمه شديدا ذكره الرفع ولا مقتضى بالجار
 بانه يراه الحديث الى ان يفرق من ضرب زيدا لانه
 لانه محله في نفسه يتقدم به مع انه العلم وانه يخلق المضاف

على الاستقفا ولا يعرف بالقدم لعدم العلم الثاني والثالث لا يقتضي
 القدم بالاسم الصحيح عند الأكثر أي انما شرط هذه الاشياء عند
 اكثر النسخة او جردها ذكر عند البعض لا يشترط واحد منها
 فيعلم مصدره او موصوفه او مقتضىه بالياد ومعرفة بالقدم فيقال الجمعة
 ضرب زيد عمرا او ضرب شديد بكره او ضرب زيد عمرا الآن
 ولم يخل عن الضرب مسمى لانه المقدر بشيء الا ينضم اليه بل المقدر
 بالماز قد راجع الفعل لندوره وتقديره بانه اكثر واشهر
 كذا في الرضخ ولا عند لاد او لا نوعا ولا تأكيدا مقرونه مع الفعل
 نحو ضرب ضربته او ضربته او ضربا زيدا او كانت بدو في الفعل
 والى ان الفعل لا يغير لازم الحذف كما اذا قلت في جواب
 صا ضربت ضربته او ضربته او ضربا زيدا وغيره بدل من مراده
 تعيين المراد بالمراد اذ علمت بانه لا يغير فعله ووجه التاويل
 مع وجود الاسم وان كان الفعل لازم المحر الحذف بانه لا يجوز
 اجتماعه مع المصدر قياسا نحو ضربت زيدا اي اضربت زيدا
 او سماعا كالمشايخ الاتي فيعلم المصدر لغيره مقام الفعل لا
 لثا ويد بالفهم حتى يجوز تقديم مفعول عليه واستتار الضمير فيه
 كما لفظ المستقر عند ان ذهب يسوي وقيل اليسر في العلم للفهم ووجه
 الرضخ وقيل المصدر ليس بمقام مقام الفعل حقيقة الا يرى انه مفعول
 من ضربته نحو سقيا زيدا او يجوز حذفه في علمه بانه نائب لانه النسبة لم تعبه في

في الضمير لانه وضع المصدر لا الحدث القام والمقتضى بالغير
 في مقتضى هذه المفعول ونحوه من المستغنى عنه لا وضع فعله
 يخرج الى اتيه شيئا مما ذكر البسته ولا يجوز هذا المحذف في
 غير المصدر مما يسم في القام لكونه النسبة ما هو ذرة في وضع
 ولا يضمن القام فيه كغير ما ذكر ايضا والمراد بالاضمار فيه الاستتار
 في خبره وانه ضربت زيدا ولا يتقدم مفعول ولا مفعول عليه
 عند الجوهري لكونه تقديمه لانه مع الفعل وما في خبره لانه لا يتقدم
 عليه ولما يجرى تقديمه على المصدر يقدّر في القام وعلم المذكر
 نفسه ان نحو قولهم والانا قد علمت بها زافه وقتا بلغ معه السعي
 اي لانا قد علمت بها زافه وكذا في قولهم بلغ الالبه وخالفهم
 الرضخ وصاحب القلب والبعض في الظرف لكثرة وقوعه ووجهه
 ما اوردناه من مخالفا وقدمته ان الظرف يكفيه راجعة الفعل ثم علم
 ان المصدر اللازم به رفع القام ويضاف اليه والمقتضى به رفع القام
 ثم ينصب المفعول به بعكس وقد يرفع القام وينتد المفعول
 بالعكس وقد يرفع نائب القام ويضاف الى القام والمفعول
 منصوب والى المفعول والقام مفعول ويضاف الى القام
 وينتد المفعول وبالعكس والى نائب القام والاكثر في
 استثنى لاضافة الى القام ولا بد في اضافة الى المفعول
 من قرينة تدل على ان مفعول والتبع من التسعة الاكم

الاسم المضاف معنى او لفظ قدم كثره في الاستعمال والانه لا يتم
 التام فيه يكونه تمامه بالاضافه فيكون في عليه وهو غير المتكامل اليه
 من ووق الجمله المقدر للعلم واخذة المعنى كما في الاضافه للمعنوية
 او الموصولة او المثنوية للعلم فقط لا لاخذة المعنى كما في التعليلية
 كقوله في الغاضل العصام البين وقال فلك الجبار في تقدير الكلام
 ومن شيوعها في مقام الاضافه وهو في عدم شيوعها فيه وعند
 المصنف تقدير حرف الجر في الاضافه المعنوية والتعليلية محمول عليها
 ليس فيها تقدير حرف الجر وشرطه اي الاسم المضاف من حيث
 ان مضاف اي شرط كونه مضافا انه يكونه اسمي لا فعلا ولا حرفا لانه
 الاضافه من خواص الاسم مجردة عن تنوينه ولو تقدير غير محمول
 في جميع حالاته وحاج بيت الله لانه التنوين دليل تمام الكلمة
 والاضافه دليل عدمه فينبغي ان يكونه موصولة او مثنوية او تعليلية
 وجميع المذكور لا نهما دليل التام اليضا على ما سياتي ان شاء الله
 تعالى لاجل الاضافه متعلق بالكونه او التجريد فلهذا لا يلزم الايضاح
 لانه التجريد لا يلزم التام السابق على الاضافه في التلخيص وتكلم
 بالحسن الوجه والفتارب الترجل والفتاربين وقد تصدى المقص
 في دفعه في الامتنان بتعظيم الثبوتية اذ اصد الحسن وجهه على
 انه يكونه الوجه في علمه بمنزلة الجمله فخلق ضربه كالحذف من المضاف
 وبغرض وجود التنوين في العلم وانه لا يكونه اسم وبالمضاف اليه

الاول

الى ما يحيد مضاف اليه في المعلوم والمخصوص بان لا يكونه ماصدا في
 عليه واحد سواء بالتشديد في طليق واسمه وجنس ومنع او بغيره
 كالفاء في فاطمة وما يجب ان يعلم ان شاء الله ليس المراد بالواو
 التامة بالوضع اذ لا يخفى في صحة قولك في النور والف الف
 وعلام غلام وابواب وابن ابن وغير ذلك مع اتحاد المضاف
 والمضاف اليه في الوضع اني المراد التامة في الارادة في المراد بالنور
 المضاف ما يستتبع به المضاف اليه وبالمعنى وفي الف الف غير
 المراد بالبعد وعلل هذا فخصه وبشر سعيد كمن يقول بالاضافه
 المبدول الى الدال ولا احقق منه خصوصا مطلقا لان وجود لانه
 لا خائفة في ذكر المضاف اليه في اضافة المبين نحو غلام زيد
 اضافة العام من وجه سواء كان المضاف اصلا للمضاف اليه نحو فطنة
 حاتم وبالعكس نحو فطنة فاضة اضافة العام الى الخاص مثل سحر
 الاراك وسورة الفاتحة وكتاب الاطهار وشمس رمضان لكن
 انما يتقبل لهذا القسم عند عدم اشتراك الخاص بكونه من اوزاد
 العام ولو اذ عام واستثنى ان شاء الله بجمعيه من اوزاد فرس وحي
 اي الاضافه سواء بتقدير الحرف او بدون كما هو رأي المصنف
 على نوعين لانهما انما بتقدير في المضاف معنى او لا بتقدير الحقيقة
 في اللفظ فقط الاول معنوية منسوبة الى المعنى مفيدة معنى
 في المضاف فغيرها او تخصيصها كما في اخذة في اللفظ تصنيفا

فلو سميت الفعيلة لكان لها وجه لكن لا سميت التفعيلية لفظية لوجه
 يقتضيهما سميت هذه معنوية للمعابلة والتمية والثابتة لفظية
 او منسوبة الى اللفظ لا عادة تخفيف في اللفظ وسبابة ان كانت
 تسمى ولي كان المعنى مقصودا اذ يتبع مع كسرة المعنوية في الاستعمال
 قد مرها فقال فالمعنوية علامتها ان الكسرة في غير ما عليه مصففة ولو لم يكن
 وجه اسم الفاعل والمفعول والصفة المنبذة وكذا المنسوب والمصدر
 بلغة الصفة والمستعار مضاف الى مفعولها الذي عمل فيه علم فعلها بانه يوجب
 شرط عليها فيه فاعلامه مفعولا بانه لا يكون صفة نحو علم زيد او يكون
 صفة مضاف الى مفعول معنوي كونه بوجه شرط عليها فيه نحو ضارب
 زيد قائم فانه الضارب لعدم اعتداده لا يعي ونحو ضارب زيد
 امس قائم لا يريد به الماض فخرج زيد عن المعنوية او الى طيه ونحو
 مضارع مرفوعة المرفوعة بمفعول قائم مفعول من يصرح فخرج نحو زيد
 ضارب كونه والانه او غدا ونحو مفعول التارو بكر حسن الوجه ونحو
 فخر الظالم او صرح الظالم بجميع مفعول او السد الضام الى
 مجتزئ الضام ونحوها الى المعنوية مجزئة المضاف اذا كان
 مرفوعة من التعريف لفظا فاعلامه بقاءه على حاله ان كان مفعولا
 او المعنى ختومه من التعريف لفظا بضم تحميم الحاصل او الحال
 فانه كان في الامم فخره عنها وان كان على نكرة بانه يريد به
 من الجماعة المسبوقة به او الوضع المشتهر صاحب بضم زيد

خير

خبري واحد من المستعملين بغير وجه سبب لم اى شيئا ولا
 يجره في غير حق من المعارف كاسماء الاشياء والكوصولات
 وقا الرضى وقد يضاف المصطلح مع بقاء علمية اذا منع عن اجتماع
 التعريفين اذا اختلفا كزيد الخيم وخاتم الجود ونحوه الى
 صفات المعنوية اما بمنزلة من البيانية وهذه كسبة قدم القيس
 على بيان الفائدة لانه المعنوية لا تكون الا بمرق البرق فانه من
 تتسمها فانه اعم وقدم الشرط لكونه موقوفا عليه ان كان المعنى
 اليه من حيث المعنى جنس للمضاف في اصلاؤه وينضم الموصولة وغيره
 كما اشار اليه بقدرت مضافا في وغيره كانه المضاف قائم
 للمضاف اليه وغيره يدل عليه الشئط عدم كونه اخص فيكون
 بينهما عموم من وجه نحو قائم فخره فانه قائم بكونه فخره وغيره
 والصفة يكونه قائم وغيره وتسمى هذه بيانية وهذه جري
 على مذهب ابن الجب وقا القاضى الضام ان مضافه
 العام المطلق من شجر الاراك وكنت ب الاظهار من هذه القسم
 لانه الاراك هو الشجر وانما رايه الضام الجا في مواضع من شجره
 وانما خرج خلافا في حيث الاضافة به با على مذهب مصنف
 او بمعنى الاقتران الاختصاص لا التعاليف وان كان المضاف اليه
 علمه مضاف كانه في دخالة التارو ومرارتها في وقت وجوده ونحو
 اليه غير اى غير الجنس الضام وهو الاكثر سواء بينهما بيانية

نحو غلام ورأس حمراء والمضاف في عام مطلقا لكتاب الاظهرها او غيرها
 مود من وجه والمضاف في اصل المضاف اليه موقوفة حتى او موقوفة
 كيوثر الغريب وخراب اليوم وكثير جمع ما اذا كان المضاف في اليه ظرفا
 للمضاف في نفس على حدة تقييدا للوقت م وتسميها للفظ ولا يلزم
 في كونها بمعنى الاسم صحة التصريح بها بل يكفي اعادة معنى الاسم الذي
 هو الاختصاص وتقييد في العنونة تعريفها للمضاف في انه كان المضاف
 اليه معروف لانه الرئيسة الاضافية في المضمرة فوضوئها تعيين المضاف
 اذا كان المضاف اليه معروف فمثل غلام زيد بمعنى غلام معروف من غلام
 اذا كان له علم او ذلك الغلام المصنوع اذا كان غلاما واحدا ليس
 كذلك غلام زيد اذا معناه واحد من غلامه ثم تستوفى في الاستوفى
 وفيه كاللام بمعنى كقول ولقد امرت على القيسية بسنن والى انه
 المضاف في غير غير ونسبه ومنه فانها لا تستوفى بالاضافة فتكون غلاما
 لتوغلها في الابرار في الغلب ومنها قولك نظركم وبشرك
 وسوال ومنه خلق الله وان كان اكثر اربابا كانت الامانة العبد
 والاستراق في يفرق حتى لو وجد العبد في المشتريات بالاشتهار
 او يعلم الخاطب باضافته اليه الى حصة واحدة تعرفت ولسه ووجه
 المصنف لا لعدم غلامه بوجه تقييد المضاف في انه كان المضاف
 واليه مكررة والمراد بالتحقيق تقييد الاشتراك نحو غلام رجلا غلام
 قبل الاضافة مشتراك بين غلام رجلا وغلام امرأة على الضيق فحق الخاف

اليه والتخصيص المحصور بالاضافة وان كان حاصل قبلها مثل غلام لرجل
 لا يضر لان المعنى الواحد يكون معنى شياطين فكل واحد من النسيب بالجمعية
 والاضافة العقلية محلاتها ان يكون المضاف جهة موقوفة او في وجهه
 فخرج غلام زيد مضاف الى قوله الفاعل او المفعول به بانه يوجد بشرط
 محله في مخرج كل واحد من المعنوية ودخل في مخرج منها ولا يقيده الاضافة
 العقلية مثل لا تخفيها في اللفظ اي لا تخفي تعريفها ولا تقيدها الاضافة
 لما كان اضافة مع وجود شرط العلم كانت في حكم الاتصال كما نراها لم
 تنقص محلاتها فائدة العقلية ثم التحفيف اما في جانب المضاف
 بحيث في تنوينه فقط ولو تقيدها بغيره نحو غلام زيد لانه او غلاما
 او حذو غلاما بنوارب غلامه الا انه او غلاما من اضافة التسمية
 الفاعل الى المفعول او مع حذف الضمير من المضاف اليه وهو كذا في
 نحو زيد حسن الوجه احد حسن وجهه فكل اريد اضافة حذف الضمير
 من المضاف اليه وفوض عن الاسم وهو يكون اخف من اليه يكون
 ملحقا والاسم وهو يكون وسطح لا يمنع التحفيف ونصب
 لتبيينه بالمفعول او بالتمية اذا المفعول عليه واستترة ذلك الضمير
 في الفقه لتلا محله على المشوب اليه فصار غير المتعدي متعديا صوته
 واريد اضافة حذف التنوين ونحو زيد معوز التاركي معوز داره
 من اضافة اسم المفعول الى نائب الفاعل على وجه ما علم في حسن
 الوجه ومن هذه الغيبة نحو غلام الفاعل غلام من اضافة اسم الفاعل

او يحدق نائب فقط وهو نحو الضارب زيد والضاربون ازيدا ومع
الضمية الزيادة في قائل الضام الى تمام غلامه والزيادة في قائل الضارب
الى تمام فرسهم وانما في جانب الضاف اليه نحو الحسن الوجه وانتم
الضارب زيد كمال التحقيق لا يسقط التووين باللام السابقة
على الاضافة خلاف للفرأ ووجاز وجاز الضارب الرجل مع عدم
التحقيق في جانب الضاف في الضاف في اليه محلا على الوجه المختار في
الحسن الوجه احد الحسن وجهه لا يشترط كونه الضاف في صفة
معرفة باللام والضاف اليه جنب موصوفا باللام والاولى علم
الضارب الرجل على الظاهر الغلام لانه المناسبة بينهما كذا والم
ادب نحو الضارب الرجل اسم الظاهر الموقوف للضاف في الفعل الموقوف
واسم المفعول كذلك نحو الغيط الذي راعى وهذه الاضافة اسلم
من ان يكون بناء واسطة كما ذكر او يربح نحو الضارب غلام الرجل فلو قيل
وانما جاز الضارب الرجل والضارب غلام الرجل محلا على الحسن
الوجه والحسن وجه الغلام لانه اوضح واخبر وفي الحسن الوجه
ثلاثة اوجه رفع الوجه وهو جميع نحو التركيب عن الضمير ونصب الوجه
اجراء الا انهم منزهة المتعدي وجهه وليس فيه جميع ولا اجراء
المذكور وللهذا كان من راء النام من التسعة الاسم المسمى بالنام
باجد الاشياء الالائية فانه بسبب تمام بشي بعده حقيقة او على
كما في الضمير المسمى واسم الاشياء يشبه الغم التام في بعده حقيقة

او على كما في الضمير المستتر ويجب الى الاسم التام اسم لانه لا يحدق
التمييز بالكرة على ما هو من ذهب التمييز واجاز الضاربون الموصوفين على
التمييز لان ابناءهم ووجهه يشبه المفعول في الوقوع بعد شي
في بعده ولما كان تمام بشي بعده اراد ان يشبهه فقال وتام
فقال كما ان التام يشبهه بين معناه اراد ان يشبهه ما هو المراد ههنا
فقال الى كونه الى الاسم على حاله يمنع اضافة الى ذلك الاسم
معه اي مع بقائه على كونه باحد من الاشياء فانه يمنع
اضافة على ما بين ان شئت الله تعالى بنفسه بدل من احدى
الاشياء اخرى ذلك الى التام بنفسه كائن في التمييز المسمى المعين
كانه ضمير غائب بانه لا يكون له مرجع او ضمير خطاب بانه لا يكون له معقل محقق
بر في معنى اليب نحو بالان نومة وبالك فضلكا والكلب ما يكون الضمير
المسمى في موضع التسمية واللب في الدج او تعجب شئ ربه رجلا اقيمت
في مقام التسمية ونحو باله رجلا في مقام التعجب ويد مره ما بعده
ونحو ربه رجلا زيد والتسمية فيه من التمييز لانه نسبة ولا يفسر به الاسم
وايضاً ان ينفرد اسم الاشياء لانه من المسمى في قوله تعالى
ما زارا الله بهننا فتداعى راي من جعل تمييزه لاجالا والنام في
هذين الايتين من المعارف فاما يافانه وبالتووين اما لفظا في
النام زيد او تقديره في ذهابا ومما يسم به واحد من رجلا
وكم رجلا ومما يسم به واحد من رجلا وكذا جمل لا يسم به اسم مشتق

التبيين والامكان التمييز اسما، العدد احكام خاصة ولم يكن لها حيث
 مخصوص في هذا الكتاب كما في الكافية اذ اذ انما يثبت بعد ما يثبت
 المقصود فقال ويميز ثلثة بمحور ان يكون غير متصرفي يكون على التقيد
 او في حكمه لكن الحث عند القاض العظام انما هو وكونه متوكل
 لانه لا يخلو في استعمال الا في مقتضى استعمال الا كنه وهو استعمال
 مراد به المعنى وما زاد عليها تنزيها للمعنى التي في مثل هذا
 المقام لا سقاطا وارائها لالانها الحكم في مدخل في عشرة
 في الحكم المذكور لا ينصب وسبع النصب بمحور والاضافتها اليه
 بتخفيف ومجموع ولو معنى ليطابق العدد والعدد ثمانية رجا
 وثلاثة رجا الا في ثلثة الى تسعة مميزات ثمانية ثلثة ثمانية
 الى تسعة في التمييز الذي هو مائة ليس يجمع لا لفظا وهو لا
 ولا معنى لالانها على ذلك وهو ليس معنى الجمع وكانه القياس
 مبني او مائة ولا يجوز الاول لانه لا يضاف العدد الى جميع المذكور
 السلام قبل بقا ثلثة تسعين والالتزام لعدد وقوع جميع الثلثة
 التي لم يميز للعدم يكون خلاف المعتاد وهو وقوع صورة مع الذكر
 التي لم يميزه المعنى ثلثين واخواته وايضا يلزم عند ذكر مميزات
 كانه يقال ثلثات رجلا مثلا اربا التمييز المجموع بالالف والث بعد
 فتود فميز بعد ما هو في صورة الجمع بالواو والثورة المعنى ثلثين واخواته
 وهو مستكره لكونه خلاف المعتاد في نفسه على المفرد مع ان احقر قال

في الامتياز ويميز احد عشر واحدا عشر وما زاد الى تسعة وتسعين
 وسبع وتسعين منصوب بتقدير الاضافة اما في احد عشر الى تسعة
 عشر فلان التمييز انما يجمع بالياء البسهم لكانه كالجاء المعنى قبله
 فلو اضيف اليه لكانه كان جعل ثلثة اسما اسما واحدا بخلاف
 خمسة عشر واحد عشر محم ومما لم يكن المعنى في التمييز او اما
 في ثلثين الى تسع وتسعين فلان ثلثها ليس ثلثة الجمع فلو كان في
 عند الاضافة وتصورتها صورة الجمع فاضفتها مع بقا
 الثورة صارت اضافة الجمع مع بقا ثلثة لانه لم يضاف
 مثل احد عشر لم يضاف مثل احد وعشر وانه يشبه به وجم عليه
 عشرة وواخواته ولانه قد يضاف الى غير المميزات فوصفت
 عشري رضاء اي عشرين يوما من رضاء فلو اضيف الى الميزة
 التسع ومع هذا جاء على ثلثة عشرة ودرهم واربعة وثلاثون
 ذاتي انتم التركيب المركب وخفة المفرد وجمع ما ليس فيه
 التركيب تسع ومائة مائة واللف ويميز ثلثينها اي لثلاثة والالف
 وجمعة اي الالف لانه جمع الحارة لا يميز هكذا قال المحقق ولكن
 قال الرضي وتبعه عصام الدين ذلك اذا كان الحارة تميز ثلثة
 الى تسعة واما اذا لم يكن فميز في ثلثات رجا لا ينصب الاضافة في
 اليه هو مفرد لانه قد يضاف الى بعض ثلثات فيخصم
 انتم والمفرد اخف ومبرور بالاضافة وجاء مائة رجا

كافى بمعنى التفسير واداه بمعنى اتوجه ويعلم أى اسم الغنم او ما كان الخ
 علم ذلك مستواه على حذف الحذف او ذكر المذلول واداه التال ولا يتقدم
 معول أى اسم الغنم ولو لم يضاف عليه لنعقد في العلم وفي أكثر النسخ معولها
 عليه بنيت الاول وتذكر الثاني والى سبب تذكيره على اوثان بنيها
 الاول وهو ما كان بمعنى الامر بمحوها في هاريزاى حذره ورويد زيدا
 أى امره وحمله زيدا أى احضره من الاحضار ثم قولته يعلم شديد
 ويرجى لاذن بمعنى اخبر ونصيفه بانه تقول تعلمه تعالى الخ فيخرج
 وهو لغة بنى قيم وعليه ما في الحديث هلكوا الى حواجلكم أى اقبلوا
 مركب من هاء التثنية لم عند البصرية ومن هاء وام عند الكوفية و
 هاء بنيتاى اعطى ويعرف بحسب حال الامور من الافراد وغيره
 كما في قوله تعالى فاما توابها لكم وجنتهم الشريد اى اشته واسمه
 جنتها وحيى هذا بمعنى اسرع فيعدى بالى نحو جنتها الى الشريد او بابا
 لتعديته نحو جنتها لعمرو اى بذكره وقد ستم جمع اقبل فيعدى على
 نحو جنتها على زيد ورجعى محى مجزأ من هاء بمعنى اقبل فيعدى على
 نحو محى على الفتوة اى اقبل عليها وقد جاء متعديا بمعنى ايت
 وبل زيدا اى دعه وعليك زيدا اى الزم بكلمة الهمة ويسمى
 بابا بمعنى تسن ودونك عمرو اى حذره وتلك زيدا اى انكره
 ويعد الوزن من الثاني الجزاء المتفرق التام قيا على كسبه
 ومنه الهمة بانه لم يسع قوام وقعاد من قام وقعد وتعقبه الفاعل

العصام بانه القياسية لانه تفق على السمع في لم فرد اذا بلزم السمع
 في اشتقاق العلم من يلم وفي ذلك نقط بمعنى انت وبتد بمعنى رويد
 وامين بعد الهمة وقدرها بمعنى استجب ووراك بمعنى نافذة و
 واماك بمعنى تقدم والبتك بمعنى نتج وقرق بمعنى صوت وعار
 بمعنى تلبوا بالمرعة وهي لعبت وهما من التراب على ولم يجرى هذا الا
 هذه وفي ذلك مما لا يحصى والثاني وهو ما كان بمعنى الى من نحوها
 الامر اى بعد وبتا وهما على الحركات الثالث ويقطب هاء هالا
 الاول في همة فصارت الستة وقد نوت في تلك الستة فصارت
 اثني عشر وقوم في التام فيقال عليها وايتها فصارت اربعة عشر
 وشتان زيد وعمر ولى اشتقاق قد ياد ما بينه وبين مرقوم
 ثم شت زيدا وعمر وهو اخص من شتانه ما بين زيد وعمر ووج
 شتانه بمعنى بعد وقاد موقوف او موقوف اى بعد مس وقابل
 زيد وعمر وسرعة زيد ووشتانه كمر وشتيان اى قربا وقد عصام
 الدين الاول سرع والثنى يقرب وغير ذلك من بطن بطن بطن
 ومضها وسكونها الطاء وفتح الهمة وفتحها والقوة مفتوحة
 ايضا بمعنى بطوء وغير ذلك وقد قسم اسماء الافعال في اللطولات
 ولم يبلغ ما ذكر منها يعني معشرا قيسها اعلم ان لا يخلو اسم
 قسم عن التوكيد والمبالغة في معنى قسم القسم فيه فريد زيد
 امره ما لفتها الاول الى التفسير وجهيات ذلك بمعنى ما

ما بعده اذا ما لم يكن الكافي لاجتماع من قصد العجب فيه جاء اليك
 في الاول في التفسير به ومنه ان من معنى الفعل الظرف المستقر وقد مر غيره
 في بحث حرف الجر وهو ان الظرف المستقر يعلم به المفعول به بالاتفاق
 لان الغاية ان يثبت عن عامله وعامله ان يكون من الافعال
 العاتية وشي ومنها لا يعلم به المفعول به ولا في العالم الظاهر ان
 بشرط الاعتماد على ما ذكرته بانه علم اسم الفاعل والمفعول من الاشياء
 لثبوت او المفعول بحكم القوة بالاعتماد على ما مر اعلم ان تصنيف
 في المرفوع بعد الظرف هو الارجح لكونه فاعلا او متبداً والظرف
 خبره او الواجب لكونه فاعلا نقدر ان هشام على الاكثريين واذا كان
 فاعلا فهم العالم المتعلق المحذوف او الظرف المختار الثاني وبه
 اخذ كثير من علماء البيان والمفسرين استدلوا على ذلك بما يتبع تقدير
 الارجح نحو زيد في الدار حال ولو كان العالم الفاعل لم يمتنع
 وبنا كيد الفاعل المستقر في الظرف والضمير لا يستقر الا في العالم وبانه الفاعل
 لا بشرطه على الاعتماد نحو زيد في الدار ابو وجاه في رجل في يد
 كتاب وجاه في زيد كنه سيف وفي الدار احد وجاه في الدار
 احد وجاه في الذي في الدار ابو في نحو في الدار زيد تعين كونه
 خبرا مقدما لا عند الاختصاص الكوفيين فانه يجوز ان لا يرين
 لانهم لم يشترطوا الاعتماد في الظرف ولا في المشتق من الفعل
 فربما قائم زيد متبداً او فاعلا ويجوز في هذه المواضع كونه

الظرف

كونه الظرف خبرا مقدما ما بعده متبداً او فاعلا في افعالهم زيد واذا
 لم يرفع الظرف اسس فاعلا بانه لم يوجد بعده او وجد ولكن لم
 لم يرفع الظرف فاعلا في غير مستقر في اي الظرف تنقسم من متعلقه يقع
 اللوم المحذوف ويظهر في غيرهما اي المفعول به والفاعل الظاهر كالحال
 والظرف بلا شرط في اذا قيل لك اين زيد فقلت في الدار دارت
 يوم الجمعة على من ثبت في الدار دارت يوم الجمعة بلا تقدير متبداً
 ومنه المنسوب فان يعلم كمال اسم المفعول يكون متبداً او لا يكون
 مصدرت به جمل اسم علامه اسد على اي مجزئ فلتا اي لانه
 الاسم مفعول مجزئ في علم علامه هذا على واي من جعله مستقاراً واما
 على رائي من جعله متبدياً فلو كان فاعلا ومنه لم اسم الفاعل من مفعول
 العطف نحو لفظت الله في قوله تعالى وهو الله في السموات والارض
 لمن فيها اي يعبد من فيها لانه الثاني فيها ومنه اسم الاشياء
 نحو هذا زيد يوم الجمعة امام الامير جالس اي ابشر اليه يوم
 الجمعة امام الامير جالس وليت وليت تموليت او لم زيد يوم
 الجمعة عندنا مسروراً اي احسن وانتم جميعه فالرضى الظاهر
 انهما ليس بفاعلين لانه التثنية والتثنية ليس بمقتدين بالي
 والظرف في العالم هو الجنب والحق المقتدر اليه لانه تقيده على
 كانه داخل في حرف التثنية اية وانه ولكن وانه كانت بضم
 منها معنى الفعل لانه لم يسع علمها وحرف النداء نحو يا ربنا مني

نحو مصدرت به جمل
 به جمل حاشي اخوه في منسوب اليه بنى الهمزة في عداي المنسوب ما يشترط
 فيه اي في اسم المفعول من الاعلى وعلى الاشياء
 التثنية ومنه الاسم المستعار نحو اسد في
 قولك مصدرت

فقد الحذف في النسخ من مخرج النسخ

فما رتبنا منها لانها مفعول من غير انهاء منها لانها من حرفي المعاني وليس
 نقدر ان يكون لها مفعول من غير انهاء منها لانها من حرفي المعاني وليس
 من مخرج النسخ وجعل العام في الحادي الضم المقدر على ما ينبغي وحق
 التبيين هو كان نحو زيد اسد صالما والكافي والفظا مثل زيد قانا
 كمر وقابلا او تقدير فواو يوسف ابو تيفع مجتهدا او في الاجتهاد
 وحق التبيين مثل ما ذكر من مثال اسم الاستارة وهاتان ابوان منسى
 وحق التبع نحو ما انت بنو ذلك بجنونة وغيرهما كالنسبة
 الملكية وما شئت لك راكبا وزيدا وبنو تامين الى ما يعقله وان
 وانت من زيد الى بعدت منه فهدى المذكور من اسم زيد معنى
 الحقة لانه تعلم في غير النسخ والمفعول به من مفعولات الفعل كما
 كالماء والظرف والمفعول به مثل ما شئت لك وزيدا كما فرغ من
 العام التفضلي شرع في المعنوي فقار العام المعنوي ما الى عام
 لا يكون للشيء فيه مفعولا عما هو مفعول به بالقلب وهو انشاء
 من النوع وراو الحفظ نوعا ثالثا هو عام الحقيقة والتأكيد وحق
 البينة وذلك العام كونه ثابتا واستعماله عليه بانه هذه الثبوت
 اذا كانت تابعة للمنادي التبعي فرفع على لفظه وتخطب على حدة ولو كان
 العام عام التبعي كما قال اسيدويه في اختلاف الاء وجوبه ان الرفع
 لتنزيل ضم المنادى منزلة الرفع بحجة من قبل العارض فهو اختلاف
 واجاب الحق بحجم الرفع بمنزلة الاء الجوارى في مثل وجوه

ضبت

ضبت حرب في الاولى فذهب سيبويه فانه المنسوب الى
 التبعي منسوب اليه مع ما يرد في قصد التكملة في الجمل في جملته
 زيد الظاهر يلف منسوب الى زيد القيد بقيد الظرافة وكذا
 في نحو جانيه العالم زيد وجانيه زيد نفسه على ما كانه التبعي
 والتبعي شيئا والعام في المعنى واستحب اما التبعي وعلية طاعة
 الاولى استحب على تطبيق اللفظ بالمعنى النوع الاول العام
 المعنوي رافع المبتدأ والجملة في عام الرفع فيسبها لا خند
 الامت والمقتضى للسند اليه والسند في تعريفه والسند
 اليه الذي هو المبتدأ ومثابه للعام في كونه مسندا اليه
 والجملة مسند في كونه جنة ثانيا من الكلام في قوله هذا هو المشهور
 واليه ذهب الجمهور في قيم العام في المبتدأ هو المبتدأ فقه الا
 ندلس عن سيبويه في قوله في والفاء كما يرفع الاخير
 وعلى الرفع هنا قويا في بحث العام وهو في النوع الاول
 الذي هو العام في المبتدأ والجملة التبعي اي تجزئ الشئ اي
 حله كما هو المتبادر في العرف عن الموامر اللفظية المتبادر
 من اطلاق العام فيكون مؤثرا في اللفظ والمعنى فلا يرد
 علمت لزب مطلقا وبحسب درهم والمراد عدم العام
 اللفظي فلو قيل عن العام التفضلي لكانه اوضح فوجدت ان ذكر
 مبيته على تجزئ التجزئ عن مقتضاه الذي هو سبق الوجود

فلا بد من ابتداء وخبر كابتداء ولا ياتهما عامل لفظي ويمكن ان
 ينزل القوة العربية واللامكانة منزلة الضم والوجود في
 في ضبط فم الباء اخره ضبط الضم او يكون المعنى انه وجدت
 البعوض في اكثر النسخ المتجوزة وهو الانسب والاوقف
 لما في عالم المضارع الى التثنية والقوة لاجل الاستدلال
 شئ الى شئ والشئ الاول الجزء والشئ الثاني المبتدأ فيجوز
 تجرد الاسماء المعدودة فان ليس للاستدلال في قوله وقول
 الثاني من النوعين رافع الضم المضارع وهو ان رافع وقول
 سلبات بنفسه لا ينافيه وجازم موقع الاسم في موقعها يليق
 به كما لو وقع في موقع الجزم نحو زيد يضرب او القصف او الى ان نحو جالس
 رجل او زيد يضرب فيضرب في موقع ضارب لان خبر ذلك
 الوقوع اي وقوع المضارع بنفسه موقع الاسم انما يكون اذا تجرد
 المضارع عن النواصب الجوازيم لا يكون ماصب ولا جازم لان اذا
 دخل عليه احد من كان معولا ولا يوجد الوقوع المذكور وانما
 علم في الرفع لان اذ لم يكونه كاسم فاعطى السبق اعرابه وهو
 الرفع وهذا مذهب البصريين وعند اكثر الكوفيين الرفع الجزم
 عن النواصب الجازم واورد على مذهب البصريين مضارع مرفوع
 لم يقع موقع الاسم كما في القصة نحو الذي يضرب وبعد السنين
 وسوفي وقد خبره كاد ويضرب الزيدانه واجيب عن الاول والاخير

بانه بقا الذي ضارب وهو ضاربانه الزيدانه وكيف وقول
 موقع الاسم وان كانه الاعراب مع تقديره اسس غير الاعراب
 مع تقديره فعلا ومن ثم يستقيم واخبره انه مع السنين وقول
 وقد وقع وقوعه فانه ومن ثم لا بد من يقوم ان الاصر فيه الاسم
 ومحل ما مضى وقد سبق فجمع ما ذكر من الدلائل مستوف
 فذلك ما ذكر من تفصيل المعول **باب الثاني** من الابواب الستة
 في المعول وتوضيح هذا الكلام يطلب من الهمزة التي هي
 توقف معرفة المعول على بيانه ما يكون معولا وما لا اراد
 انه يستعمله اولا فقال اعلم ايها الطالب معرفة المعول اولا
 اي قبل الشروع في القصد الذي هو معرفة احوال المعول انه
 الفظ والافعال الالفاظية لا قسم الثلثة للكمية والجزء
 لانه للكم الواقع في التركيب وعدمه الموضوع الى التي
 تتعلق بها الوضع سواء الجزم الوضع للمعنى او اللفظ كما في المثال
 التي اريد بها الفاعل نحو جرس مسموم ودين مقلوب زيد اذا
 لم تقع في التركيب فيغير اللفظ المعدودة من الضم مشر
 يضرب يضرب يضرب يضرب يضرب يضرب او من الاسم نحو زيد
 غلام موصى ما من اي ابن اي او من المرفوع نحو صرير قد يكون
 معولا لانه المعول لا بد له من عالم والمفروض عدمه كونه كالا
 يكون عامدا او خبره مبتدأ محذوف اي معولى عدم كونه معولا

وهو المحققون في نظر ابن مالك والجمهور عند ابن صفيت م
وهو المختار عنده وعند الشيخ الرضخ وقيمة ان من ذهب الانفس
لا تفر لها من الاعراب لكونها جميعا الضم اذ ربت غرض لازم
وربت اسم مرفوع وحكمه لا ضمير الضمير وهو مضاف مرفوع بين يده
مرفوع وجبه مرفوع باللام او اسم تفضيل مستقيم عن دخل عليها
النواسخ فله كان ربت هو القائم وزنه قلنت هو الكيم او انه هو
الغفور ونازب هو القائم وكنت انت اخضر من علم او الاعمى
زبد هو القائم وزبد هو اخضر من له او الاخضرين وكونه مطابقا
للمبتدأ في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والتكلم
والخطبة والتثنية والجمع من اتيار الضمير بين كونه الجزاء
ونعت ثم التبع وجميعه فيس لا التباس فيهما فغلب في الاعراب
كما اذا دخل بعض النسخ او يكون في البيت فبدأ او الجزاء
من طرف الباب وسماه البصريون فصلا للضمير المذكور والكوفيون
على ان عاد البيت لكونه عاقلا لما بعده على الجزية لا سقط
عنهما كالعاد للبيت يحفظ عن التقوط المرفوعة كدالة على
معنى غير مستقيم وهو رفع التباس الجزاء ذهب اليها بعض البصريين
استلزاما لضمير الاسم من الاعراب والكوفيون يجعلونه تأكيداً
ورداً بان لا يمكن في نحو زيد هو القائم لانه الضمير لا يؤكد به
المفكره خلاف لبعضهم هو بعض البصريين الى خلاف ذلك البعض

البعض الذي ذهب الى مرفوعة حذف الضمير مع فاعله
لانه لانه المصدر عليه ثم لي وقع الابهام في الفاعل العليم
باللام الجارة وجعل مفعول المصدر لتبيين فاعله الى خلاف
فأثبت للبعض ولا يثار انه المصدر ج يجب حذف فاعله ويكون
ثابت عن فاعله يوصف كما لا يوصف النسب عنه وهو الضمير
لانا نقول نحو سنة الله الى سنة الله سنة حذف في الضمير و
جوبا واقيم المصدر مقامه واضيف الى الفاعل مع انه الضمير لا
يضاف والتائب يكون في حكم النسب عنه من علم وجهه وكونه
يقول ذلك البعض ان اسم لا محال من الاعراب استيناف
فان الحق لا يظلم في الاسم فهو بعيد به يد غير المنقول الى معنى
الضمير فلا يرد اسم الافعال على القول المختار ولى كانه حوزة
اللام مرفوعا وما سبق اسمي نية على المعايير بتفسير الاسماء
فقالوا اما اللام الداخلة على الصفات ولم يقل وعلى اللام اذ
بالصفات اسم الفاعل واسم المفعول بارادة ما فوق الوجه
والانواع او الافراد لانه اللام الداخلة على الصفة المبرزة
واسم التفضيل حرف تعريف بالانفاق لعدم ثابوتها
بالضمير لكونه اللام للثبوت والثاني للزيادة ففان البعض
وهو المازني والا حقت انها حرف لتعريف لا اسم
موصول كغيرها الى كلام غير الاسم اللام الداخلة عليها

كالرجل والحسن لا جراء الاعراب على مدخولها كغيرها ولو
 كانت موصولة لكان الاعراب مقربا ويجري عليها ويجوز الجواب
 في بيان ذلك الجمهور وقولنا انهم لم يورثوا معنى الاسم
 بمعنى الذي في المفرد المذكور او التي في المثنى وبمعنى تشبیهة
 المذكورة المثنى والجمع كذلك في شئ من مدخول وجميع ذلك
 ووثق وجمهورا بمعنى صورتهما حيث يكون معنى هاشمية
 او جها او مؤن فيفرد مدخولها اعتبارا للفظها فكل من
 من يكون موصولا لا داعي فيكون لها اعراب في كل موضع مع
 انه الاعراب في مدخولها في هذا لا فيها فيتن وجوه بقول
 اعطى اعرابها ما بعد ما اي للامة الدالة في ذاته في
 المفعول عما اخره في معنى التيب وقولنا ان كل موضع
 يتوهم فيه كونه حرف الجر في غير معناه المشهور او لانه
 فالواجب فيه التضييق في كلام الحق يقض مع العروضا
 فاحسن الكلام اعطى اعرابها ما بعد ما عارضه في حذف
 ما بعد ما فاعلم هو وكره ذلك مثل الفاعل المقام في حاشية
 القول في الضميمة لا انتقل الى ما بعد ما ما مصدرية اي
 لا انتقل من الضميمة اي من كونها الى الاسمية اي كون اسم
 صورة لكونها مفعولا على الفاعل في كل لا يجمع في غير حيث انتقل اعراب
 الى مدخولها فاصح جائز الضارب زيد جائز الذي ضرب زيد او غيره

زيدا

زيد واصل ما في المفرد به فاصح جائز الذي ضرب زيد واصل
 الضارب زيد الذي ضرب زيد والضاربون الذين ضربوا وهكذا
 نفس فاجزء الاول اي الذي موصول لوجود الضميمة وعدم
 مع والجزء الثاني غير موصول لعدم الضميمة الذي هو على خلاف
 الذي يضرب لانه ليس بموصول لهذه المعنى فحق في غير هذا الكلام
 اي الذي ضرب زيد الذي الذي في الدوم وضرب الى اسم الفاعل وقيل
 الضارب صارا الاول في صورة الموصول الى حرف التعريف وهو
 الدوم وانه كان في المعنى ونفس الاسم موصولا والثاني
 اي ضرب في صورة الاسم وانه كان المعنى مع الضميمة فوجب ان يرى
 الصورة فانعكس الحكم بان انتقل الاعراب من الاول الى الثاني
 وصار لفظيا كما في المثال المذكور لو تقدير كما في مثل الثاني
 لانها الحان الذي هو ابن ورجا اي انكاس ترجيح او مفعول
 له لعكس المدلول عليه بالنكس والجمهور انه يكون له
 بجانب اللفظ اي بجانب هو اللفظ فالاحاطة ببيان
 والدوم ذاته تقوية علم المصدر على جانب المعنى اي جانب
 هو المعنى في الاعراب الذي هو حكم اي انش لفظي اي منسوب
 الى لفظ المحر لا الى معناه اشارة الى وجه ترجيح جانب اللفظ
 فالاعراب في الحقيقة الدوم وظهر في مدخوله والذي حمل الجمهور
 على هذا التسليم علمها في المفعول بمعنى الحان باللاتم دونه

وهذه الاستفهام في النفي كمنه فمع انه طلبها للفهم اتوى
 من الموصول والثاني من الاثنين الفهم المضاف وان كان
 مثبتا بانصاله في جميع الموقوتات ونوني التأكيد اذا وقع
 في التركيب لا بد من عام رافع او نائب او جازم لوجود
 المقتنع وسواء كانت الامة الاسم الفاعل فيكون مرفوعا او
 منصوبا او مجزوا والقسم الثالث من الاقسام الثلاثة
 لفظ كان الناصب في اي في ذلك اللفظ انه لا يكون معمولا لعدم
 وجود المقتنع فيه في ذاته لكن قد يقع ذلك اللفظ موقع القسم
 الثاني وسواء يكون معمولا في اسم او فعل مضاف فيكون
 معمولا لقبه مفاد والجدة لا لوجود المقتنع حكم من شيء يقوم
 مقام شيء في ذاته حكم وسواء القسم الثالث انما يقع في
 القسم الثاني الاول القسم الحائض فانه في اي اذا وقع
 بعد ان المصدرية التامة بحكمه على محله الى الحائض بالنصب اذا
 واذا وقع في الحائض بعد الناصب الجازم مرفعا او اسما حال لكونه مرفعا
 او جزاء بغيره اذا وقع حكمه على محله الجدة بالجزم الحائض كاسم
 انما في ذلك حاله على محله بالجزم تغير معام الحاضرا وان
 والجازم عاملا في غير اصله في الحائض نيابة عنه والظهور في ذلك انما
 الذي هو النصب او الجزم في المقارع المطلق على ذلك الحائض
 وظهوره في بدله وجوده في المطلق عليه لانه بتبعيته له

والجدة بالجزم في معناه مثبت بغيره الى الاستفهام
 في لفظ الجزم ذكره في معنى التبيين في الجبينة انه ضربت
 انت منصوب على كونه مثبتا وتقتل مطلق منصوب
 لفظا لعدم المنع من ظهوره في الوقت بعد ان النصب
 في مثال قوله بعد الجازم قوله انه ضربت مجزوم محلا وتقتل
 مجزوم لفظا ضربتك واقسم الجازم قوله في غير هذين
 الموضوعين متعلق بما يكون قد مر عليه او التقدير الحائض
 في غير هذين الموضوعين لا يكون معمولا لعدم قيام مقام
 ما يكون معمولا في الحائض يقع موقع الحاضرا في الثانية والثاني
 من الاثنين الجدة فانها من حيث هي لا يكون لها اعراب
 لعدم وجوب فيها فاذا وقعت موقع الاسم والحاضرا
 تكون معمولا لنيابتها عنه لا لوجود المقتنع والى كانه مرفوعا
 احواله موقوف على مرفعتها قسمها على قسمين وبين
 كل قسم فحالا وهي على قسمين ولم يبين مطلق الجدة
 بتميزها لفظا جده وانه لانه التمييز للتمييز بين
 ولا عين انما تبيته وبعض ما يتعلق بالمقام فتقول الجدة
 التفتت الكتب التي فيها استدم مقصود لذاته او غير مقصود
 وفي عند الحق اعلم من الكلام لانه استدم مقصود لذاته
 فلا يكون له اعراب في موضع نحو زيد قائم قائم زيد من جهة ليس

على الاعراب

له من وجدة وكذا لبن زيد ابو قائم واقاب ابو قائم منه فجدة
 ليس بكام وكذا قائم صفه وحالا ومقصود الاشياء للعلم ثالث
 لا علم ومع لغة وفيه ذلك مما له الغراب فالجدة لا يكون لها الغراب
 وقد يكون وذهب بعضهم الى ترادف فيها واله بقية الاستدلال
 في العلم م يكون مقصودا فلم ظلم م جدة وبالحكم بعضهم
 اقرب مها اربعة فعلية واسمية وظرفية وشريطية ورؤية
 الجدة انه استحققت بفعل اداة الشرط عليها انه تعد قسي
 مستقلا للمجدة استحققت بفعل اداة الشرط دي نحو العدد
 اما زوج او فرد اداة النفي في ذلك فيكون الاف م فد فعل
 الشرطية في الفعلية او ظرفية انه استحققت بفعل قسي
 به اسم كالمجدة الحق في الحق بسبب اشتقاق العلم والا
 غراب من التعلق اليها شرط الاتفاق والا انه لما علم الفعل يكون
 لفظا او مع هنا ادرجها في الفعلية تفصيل الاسم قاسم وسميا
 للفظ فبق قسي انه احد فعلية اي جدة نسوبة الى الفعل
 لكونه الاول الفعل وهي اي الجدة الفعلية على ما اخر راه صاحب
 اللباب في الحق في هذه الرسالة الجدة المركبة التي ركبت
من الفعل حاركون لفظ اي لفظ بانه يكون لفظ لفظ الفعل
 ويوزان ايكون تعيين من نسبة المركبة الى الفعل بواسطة
 من اي من لفظ الفعل ولو تقدم ادخل عليه اداة الشرط

وقيل ان

الاول

اوله ند فخر وهو انه احد من الشكيب استجار او مع اي
معنوي والادوية ما في الاستدلال والاسماء الافعال لا يما بعضهم
 معنى فعل مطلقا لانه كذلك في سبقي بقية المقسم
 وهو الجدة ومما علا اي مرفوع فاما او ثابت او اسم
 باب كان او لما ومثل فرب زيد عمر واو ضرب عمر ولما الوجه
 عليها من الفعلية بدونه اداة الشرط وانه لم يكن من الكم
 مثال لها بها وهي بها زيد شارك ذبا مثال لها والفعل
 معنى اسم فعل واقائم الزبدان وما قائم الزيدان مثال
 لها والفعل معنى مشتق ومن فعل الفعلية بما جرو الاول
 فعل فيها جدة اسمية عنده ومما لبيته مبني على ان قائم
 مبتدأ والمرنوع بعده فاعلم بانه مسند الجدة في قول ان
 آخر ان احدها كونه قائم في المبتدأ ومحذوف احدها اقامات
 الزيد في نوع الصفة في قائم في المبتدأ اقام الاسم الظاهر
 موضع الضمير قائم للا لتباس والذي كونه قائم في الزبدان
 مبتدأ شارك المطابقة لكونه على صورة وهو مسند الى الظاهر
 وهو على هذين جدة اسمية واي الذكر زيد مثال لها والفعل
 معنى خارج مستقر في ثانيها اسمية وهي الجدة المركبة من
 المبتدأ والجدة او من اسم الحق الحاصل وجبه نحو زيد قائم
 وقائم زيد وانه زيد قائم وانه البن اي بهم وما هنا الشرط

ما المستقر تحت قائمان فلما اقم الظاهر
 مقام المستقر صار الفاعل مظهرا وزال
 البنية عن الصفة فصارت مفردة
 فصارت قائم الزيدان

ومنهم من فسرها بما كان جزؤه الاول اسما مستويا اليه
 او مستويا تقدر حرف او لا فاقام الزيادة اسما مستويا
 لا يتبين الضمير من الجملة اذ ان بين الموضعين يكون
 فيها فيها اعراب بوقوعها موقع ما لا يتبين من اعراب فصار
 فانه اريد بالجملة اظهر مقام الاضمار بسبب المخرج والشد
 بوجه رجوع الى الجملة الاسمية لغيرها لفظها او جعلها بمصاحبة
 نحو لا حول ولا قوة الا بالله كنه من كنه زجرت او نحو ضرب زيد
 جملة فعلية فصار اي لفظها من اعراب محكي كذهب
 اليه ابن الحاجب وتفسيره على ما احتار من المعنى لانه في اخره
 اعرابا محكي كنه تشعق بانه اي انتهى البنية كونه في اسم المفرد الغير
 الجملة موزون بالكي يشبه اليه يقول اي هذا اللفظ حتى ابتداء يثبت بوزن
 وقومها اي تلك الجملة في كل ما اي موضع وقع الاسم المفرد فيها في ذلك
 الموضع فتشعق الى الجملة التي اريد بها لفظها مبتدأ او فاعلا وما قبله من
 ممولات العالم في قوله ثم قد اسما اي هذا اللفظ ويقع في قوله فصيحة
 اسما او قوله في مقام الفاعل ولا في قوله فصيحة قلت في قوله اسما
 وقلت ان هذا هو المقام اسما ومن اي اريد بلفظها يقول في قوله فصيحة
 بالقول اي جعلت مفعولا او اقام فصيحة من قوله فصيحة لانه في لفظ
 الجملة لا اريد فيه من مفعول المعنى متعاقبا في تقسيمه في عدم كنه في ذلك
 للتحقيق في قوله واذا في اسم اسما كنه اي كنه اريد بلفظها او المعنى وفهوا اي

وشكرا الى مشر الخ كور من الجملة الجدة انه اريد بها معنى مصدر
 اي منسوب الى المصدر بانه قول بالمصدر يعني انه لا بد له من
 اعراب في كل موضع اقام بواحدة انه اي بواحدة في اعرابه في قوله
 او انه او ما المصدرين صفة لانه وواحد في قوله في قوله
 يعني ان قائم اي في قوله وكقوله وانه فهو هو في قوله اي في قوله
 والطلب العلم عادت في قوله وانه فهو هو في قوله اي في قوله
 الا انه او اريد بها معنى مصدر في قوله اي في قوله
 انني اضيف اليها نائب الفاعل اختلفوا فيها هم اي في قوله من حيث
 هي على او معنى مصدر في قوله ثم منها اي في قوله الى الثاني
 معناه والى الاولى في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 المعنى الى مصدرها قوله كما هو في قوله في قوله في قوله في قوله
 مصدر في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 كقولهم في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 كقولهم في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 انذارك وحسن قول البقرة وامن عليه في قوله في قوله في قوله في قوله

كما المبتدأ

وتأكيده فانهما جردا من معنى الاستفهام مجرور بالاستفهام، ونحو
 شمس المعصية خطاب لنفسه فيمن انه تراه تسع مرفوع مبتدأ مجرد عن النسبة
 التامة والزمان واريد به معنى المصدر المضاف الى الفاعل والمعصية
 منسوب الى معصية فمعصية بالنسبة واصداره المندرج المعصية و
 والجميع يسمونه من فصاحة وبلاغة في راد زيادة في راد استعارة
 وقال تسع المعصية فيمن انه تراه فقال المعصية الرجال ليسوا بغير
 افعالهم، يا فتنة بل انه وقبحه انه قال قال بل انه وانه قال قال
 بمنزلة فاجاب المندرج وادى على هذه الاقضية المقصود
 على السمع وقبح هو تقدير انه ورفع المفاعيل لعدم عامده ففهم
 شدة وانه اعتبار الكونية له الزيادة وتقديره بان شدة وانه في هذين
 الموضعين التبيين احد على ما اريد به لفظ والاخر ما اريد به معنى
 لا يملك ان يحكم المفرد للكون في معناه ولا يكون له اي لسان في الذي هو
 الجمل ادواب في وقت او بسبب الا وقت انه تقع خبر مبتدأ وادى
 بان تقع توكيد ابوه قائم او خبر البان الى الحروف المشبهة بالافعال
 انه زيد قائم ابوه وكله في لانه في الجنسية فاعلام جعل اخوه بعد
 خبر الالة المستثنى المنقطع نحو المعصية تبعه عن الجنة الا الطاعة تقرب منها
 فتكون الجمل الواقعة خبر الواحد منهي مرفوعة الما او تقع خبر الباب
 كانه في الافعال الناقصة نحو كانه زيد ابوه قائم او خبر البان كادى الافعال
 المقابلة نحو كاد زيد يخرج او تقع مفعولا ثانيا بل علمه توكيد ابوه

[illegible]

ان قصص المعلوم خرج بنائب الفاعل ذكر المعلوم لا يفتي عن ذكر الفاعل لانه
المعلوم لا يكون له جوار ولا لا يلزم منه ان يكون له فاعل كما ان المعلوم كضرب
فتم ذكر المجرور في تعريف نائب عن غيره كذا في المتن فخر عن المنقذ
ولا ضرب في رواية اخرى بل باس بفتح هاء اي معنى الفاعل التام المعلوم بانه
مما يحل الفاعل مما تقدم من الصفات غير اسم المفعول والمصدر واسم
الفاعل والظرف المستقر والسير له دية نحو المصطلح من التسمية من العالم
قيل ليس له جوارح من نحو ضرب زيد بن لسان الفاعل اسند اليه الفاعل وقام له
الزيد بن مثال ما اسند اليه معنى الفاعل باسند تام لما عرفت انه جرد
فعلية وما نسبت فيه تارة نحو زيد قائم وقام له ابو وهيديات زيد بن لسان
في اسند اليه بفتح هاء من اسم الفاعل اسند تاما وان كان في من اسند نائب
الفاعل لم يفرق مفعول ما لم يستمر عليه كما قال غيره لانه جرد وهو ظاهر وانظر
لانه فيه دلالة على نائبية عن الفاعل والاداء لا يصدق على درجته اعلى زيد بن لسان
بخلاف ما قالوا انه لا يفرق بين الفاعل بين النائب والنائب عن ذواتها لانه
الذي ذكر وهو اي النائب ما في مرفوع اسند اي نسب اليه الفاعل خرج به
البناء التام خرج به اسند اليه ان قصص المفعول خرج به الفاعل او ما بعينه
من اسم المفعول والنسب واسم التفضيل المخرج مفعول للمفعول المصدر
المجهول نحو ضرب زيد والمفعول الذي لا يفرق بينه وبين المفعول بانه فاعل
شخصي فاعله واسم من ذات النجسين والعجينة ضرب زيد اي مفعول به
ولا يكون في الفاعل ونائبه شيئا الا سمين صريحين لا لاشياء التي تفرقة

فانه بنائبه بفتح هاء مع صفته بفتح هاء
الاسم ليس له فاعل بل باسند في تعريفه

او ما في فاعله يدري الاسم الدال عليه اسمين من الجملة التي اريد
بها الفاعل او ما في مصدره يدري لانه من اسند اليه كما عرفت
غير وقت انه ان نائب قد يكون جار مجرورا كما قد سبق انه
للتعلق قد يسند الى الجارة المجرة فيكون مرفوعا كتحرك على انه
نائب الفاعل فعل هذا يكون في جميع الاقوال الا سندا الفاعل
اعطى اعراب مدخولها اياها لكونها اسما فليست مستثنى موقفا
لكن المشهور في الست المعربين انها ما يعني الا بفتح لكن
ولا يلزم من كونها بنائب الا كونها ما علة جازما لانه من شئ يكون
بمعنى شئ ولا يافض كما حكم ولو سبقت بفتح هاء فيكون المعنى
الا ان نائب قد يكون جار مجرورا ثابتا فاعطى اعراب
مدخولها اياها لكونها اسما واخضفت اليه في حقيقته الى ما علم
بصحة المعنى به وذلك والتحق اعلم المصنف من الازدحام
على معنى ويصح حصرها على الاسمين حال كونها غير شئ كونه ان نائب
جارا او مجرورا فانه بنائب يجب افراد عامدا ان نائب الذي هو
جار ومجرور لانه العام اذا اسند الى غير ضمير المتكلم يجب افراد
على ما سبق وتذكيره الى العام ولو كان المجرور مؤنثا خفيقت
ادب من قوله بمنه ولا يجوز من منته هذا ثم انه قوله بوجه
تذكيره ما اسند الى الجار والمجرور وتعليقهم كنه حتام والامر
وعلاهم بالالف بصيغة مفعول ما الاستفهامية مع هذه الحروف

وهو ظاهر من هذا البيت في تعريفه
الاسم على ما سبق من قوله في تعريفه
الاسم على ما سبق من قوله في تعريفه

او بنائبه ايضا عدم مقدم اياها من مفعول به

لا شيء الواحد شدة الاتصال فصار الالف كانه في الوسط
 يدلنا على ان الجار كان في الاول من الجور فكان السند اليه هو الجار
 والجور فصار كما كتب وانه اعتبه الالف في الجور لصاحبه
 له وهي من حيث هي لا يوصفانه بالثانيات ولذا يجب تذكر العام
 اذا اسند اليها ثم يعتبر الجار مع الالف ويمنع من شدة
 العام فكان الالف في الاعتبار بين والالف بالالف والالف
 الاتصال التلظي لا يجوز تفريقها على ما علم بالاسماء
 وقيم مثلما ينبغي بالبناء وقيم لانه شدة الاتصال معلومها
 كالبني الاخر من الفهم والعام صاحب الباب لكونها كجزء من
 شواهد فانه اردت تفصيل فعملين به ولا عند فهمها من عام
 لكونه النسبة في فوهة فيه ومنها الامن المصدر وقدره تبيان
 عند فهمها معانية وكلمتها من الفاعل ونائبه في مفرع هو
 وضع لمن يملك من نفسه او يخطب اليه او يمشي اليه او يمشي اليه
 ذكره لفظا او معنى كانه مثل ما هو اقرب للتقوى او حكي
 في ضمير الشان والقصة والضمير اليهم او اعتبارا في مثل علم يستون
 بيت بونه لتعينة كانه ذكر ومظهر وهو جملته فاعلم الذي هو الفاعل
 او نائب الفاعل في امثال تفصيلية لا جوابية ايضا أي كالفاعل ونائبه
 على قسمين مستند الى منوى مع العام واعتبار ليس بملفوظ حقيقة بل
 حكما بانه حكم بملفوظية الاجراء احكام التلظي على من الفاعلية والكوكبية

وهو انصاف الجور لا المعنى وهو انصاف به التلظي

والعطف

والعطف عيب وغيرهما وبما في نفسه بغيره الباقي وهو ان
 حقيقة الاستسما لا بانصافه فاحسنه ان ياتي بالضم
 الالف واجب الاستسما راي واجب الاستسما بغيره بحيث لا يجوز
 ابراره لعدم محله على ما في بدل من واجب او غيره بغيره ويجوز
 نصبه على انه يكون حال من الضمير في الاستسما ولا يستلزم
 الا اليه اي لا يجوز الاستسما على غيره ضميته او اسما على الالف
 جازية الاستسما روي في جازية الاستسما بكونه بحيث يستلزم
 نارة الى اسم ظاهر او الى ضمير ففهم فحوز به ما ضرب الالف هو
 وارغب انت على وجه التخصيص بالاسم الظاهر لكثرة الالف
 او واجب الاستسما بكونه في التثنية او التثنية وحده والاسم
 مفرقه والحق بالالف الغائب المحذوف لا التثنية والجمع المذكر
 لا التثنية والنفيات سبقي كانه من فوهة الفاعل مفعلا او امرا
 او نهي واما من الالف في الاستسما لانه ليس بغيره الالف
 بغيره الضمير لانه ليس بغيره الضمير كانه من فوهة الفاعل مفعلا او امرا
 الالف في الاستسما لانه ليس بغيره الضمير كانه من فوهة الفاعل مفعلا او امرا
 الالف في الاستسما لانه ليس بغيره الضمير كانه من فوهة الفاعل مفعلا او امرا

في قوله الاستسما لانه ليس بغيره الضمير كانه من فوهة الفاعل مفعلا او امرا

نارة اليه

الالف

في الظاهر والظاهر في غير هذا لا يجوز في الاصل ضعف كتر قال في منتهى
 البسيط ومن المشكك قوله في غير تحقق عند الناس بل لا يفتق ان قد
 مما علم على انه يكون في غير هذا الزم علم الضعف في غير مستند الحكم وهو
 ضعيف وان قد يرتب الزم الضعف باجتناب بين الفعل ومن وخرجه
 الضعف الضعف على انه من مبتدأ ومثله مغسلة للمبتدئين وال
 والتقدير في غير هذا من غير في غير وخرجه ابو علي ومن يذهب على انه
 عن تأكيد الضعف والمبتدأ عن التقدير في غير هذا كور غير الضعف
 من في في غير هذا الضعف واسم المفعول وما كانه بحيث صحت الا
 اسم المستعار والمنسوب وفي الضعف المشبهة والظرف في الضعف
 اذا لم يوجد شرط على ان في الظاهر وما كانه او المراد بالظاهر المرفوع
 الظاهر واذا وجد فلا يجب الاستمرار وسكن في نحو جانيه ضارب
 او مضروب او اسدي مجتهد في مطلق هذا في غير الاستعارة
 او في شئ اي منسوب الى بنى الهائم او حسن وحقه الزاير
 اعادة في هذا يتوهم انه داخل تحت المجاز لا المعطوف عليه ثم انه كنه
 هذه المراسم محله في الاستمرار ليس وجهه ظاهر الا ان الاسم
 الظاهر الذي بعد الظرف انه قد يرتب انه كنه هو من ذهب المحمدي والاشعري
 ثابت في غير هذا في الدار على انه لا يرفع الضمير وان كانه من قوله
 الضمير الا انه مقدم مرتبة فيكونه مما يجوز فيه الاستمرار وان
 انه ظاهر كما هو من ذهب الاخفش والكوفيين لان عندهم يجوز ان

عند جرم
 الظرف

علم الظرف وشبهه الضعف في المرفوع بعد ما علم ان الضمير
 ايضا مما يجوز فيه الاستمرار لان في المرفوع بعد ما ليس محتم
 او ايا كانه حاله لا يجوز عن فوق نعم علم المثل المذكور في المنه في
 لا اعني ذلك لكن على تقدير ان يكون المرفوع بعد ما في هذا المبتدأ
 ويكون في تشييع اسم القاع واسم المفعول من كرين لو توفيق
 وجمعها است كنه في الاله الكسرة لا يجب فيه الاستمرار لان كما يجوز
 هو جاز في المرفوع في المرفوع في المرفوع في المرفوع في المرفوع في المرفوع
 وله تقدير بعد ما وجود شرط العمل لان لو لم يجب الاستمرار لزم ان
 يستند الى الظاهر وما استند الى الظاهر يجب افراده على ما سبقت
 والعلامات حروف بدليل تقديرها باختلاف العوالم والضمير
 لا يتغير فتبين الاستمرار كونه الشبهة معتبرة فيها نحو جانيه ضارب
 بانه او مضروب بانه او حال ضارب بانه او مضروب بانه او جانيه ضارب
 صلات او مستورات ويكون في هذا واما حال كونها محليين اذ
 حرفين لا يعلمان الرفع وفي ما عدا ما خلا ما صدر رتبة منخفضة
 بالظن فلا يمتثلان الحرفين الا في رواية ضعيفة عن الاخفش
 وفي ليس الا يكونه حال كونهم في باب الاستثناء اي مستعلمات
 في الاستثناء بانه يكون قبلها متعدي ويجوز استثناء ما بعده
 عندها انما وجب فيها التبدل بتصرف في غيرها بالنسبة والجمع ويكون
 كالآتي على الاصل في هذه الباب نحو جانيه ضارب او خلا الى الجاني

ضارمانه

فيكون متعلقا بالشيء والمبتدأ ويجوز ان يفتق بين
 ضامير متعلقين في قوله قد توفيت من اولئك او متعلقين
 بعد التقيد بالشرط من ان يكون في المرفوع

مقدم المفرد والتثنية والجمع ذكر الاسم مذكرا كان او مؤنثا والضم
 ومعه كالتثنية في الالف واحوالها في غير الالف سبقت وصحوا الضمير
 فيها التاء ثم ضربت ثلث بجركات التاء فتعدها في الخطب وكذا
 في الخطبة وفيها في الضمير في الاسم مع كانه في الالف ايضا وهو
 الى البارز في القوم وربما في الخطبة المفردة والتثنية والجمع مع في
 غير الالف مضارعا او امرا او نهيا وفي الالف ما ذكر وصحوا الضمير
 البارز التضمير فيها الباء وحذف عند الجرور وعند الاختفاء صيغة علامة
 التثنية والضمير مستند وجوبا نحو تضيئين واضربي ولا تضربي هذا
 ولا يستلزم وجوبا وجوازا والابراز تعيين حالها وتعيين البارز
 من سبب ذكرت في المطولات وان الظاهر ان في هذا العام او ناله
 قطلا غير محتاج الى بيانه بحثا او غيره ولكن للعام بالنسبة اليه
 انه ان يجب بيانها ومعرفة فنقول واذا اسند اليه في الضمير العام
 الى عام فانه يجب اقاربه الى العام وقد سبق ان يجهزانه بجمع مع المذكر
 كما اذا قلت جئتني رجال فعود غدا ولم تنعش لندوة له لا يجوز ان
 يرد بالعام الفهم وما يوزن لانه الضمير في التثنية مما يوزن وقد يجب
 الافراد فيها اذا اسنوت الى العام الظاهر وانما وجب افراده ج
 لانه اذا كان العام تعبلا وطابق الاسم الظاهر في التثنية والجمع لزم
 مقدم العام لما عرفت انه الالف العاوه والنون ضمير العام وحمل عليه في
 الضمير ونسب قوله وانما تنوي الذين ظلموا اليس في اسند الى الظاهر

بِالْقَاعِ

[illegible]

التفسير والفهم والاسرار

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل العلم نوراً
والعلماء أئمةً مهتدين
والعلماء أئمةً مهتدين

أشارته إلى المفصل مطلق مجازاً

ثابت العام أنه واجب ثابت العام من ذل الوجب إذا
استند العام إلى ^{موقع كذا} المؤنث إلى الضمير راجع إلى مؤنث حقيقي
أو غير حقيقي أي ثابت ثابت البند الأول وحده ولما
الضمير ولكن إذا كان اللفظ مؤنثاً والكلمة مذكراً أو بالعكس يجوز
إلا إذا كان المؤنث على مذكر فإنه في كل المذكر إلا في منع القوف في المؤنث
على ما يأتي في الجمع كذا التاء حال كون المؤنث في جمع المذكر
المذكر العاقل فإن كان مؤنثاً بشا ويد بالجماعة لا يجب ثابت
عام على ما سبق وهو عند قرب التاء من مثلاً الاستدلال
ضريحاً مؤنثاً حقيقياً من الأدبيين ومن غيرهم من الحيوانة نحو
النقود سرت أو سرة ونحو الشمس طلعت أو طلعت
مثلاً الضمير غير الحقيقى وفي استند غير حقيقى إلى المؤنث الحقيقى المذكر
وغير المؤنث يجوز ثابت عام أى عام النكرة الثابتة
وتذكير إلى العام نظر إلى عدم عرافته في الثابت أو إلى وجود
الضمير ونقص الاستدلال ولا كان في كل قول غير حقيقى مثلاً
إذا جاز بقوله أنه كان ذلك الغير مؤنثاً من ذلك الغير مؤنث لفظي نحو
طلعت أو طلعت من حقيقى من الأدبيين ليس بمفرد ولا تثبت
بإجماع نحو جاءت أوجاه المؤنثات ومن الأدبيين مفرداً أو مؤنثاً
لكن غير متضمن بجماعات أوجاه القاضى اليوم امرأة أو امرأة
قيم عندنا إذا لم يكن المؤنث منقولاً عن علم المذكر وإذا كان كذلك

وجوز أن يكون التقدير أو صورة في حكاية
نفس صورة الاستدلال إلى المؤنث الحقيقي وصورة
الاستدلال إلى الضمير المؤنث

في الجمع لا يثبت ثابتاً عاماً

يجب ثابت عامه وأنه وقع فصح لرفع التفسير نحو جاءت اليوم زيد
إذا استعمل مؤنثاً وضمير المذكر المذكر العاقل نحو الرجال جاءت
أوجاه اللفظ جمع المذكر المذكر العاقل نحو جاءت أوجاه الرجال كعلم أنه
غير الحقيقى أنه كان متضمن بجماعات فذكر العام حسن وأنه كان متضمناً
فالثابت حسن والضمير في جمع وظاهر الجمع المذكر الحسن تذكير عامه
مطلقاً لكونه ثابتاً بالثبوت وإخالة بغيره الثابت الحقيقى
في جمع مفردة مؤنث حقيقى لا إزاله الثابت القارى بالجمعية
والمؤنث الحقيقى المنفصل الثابت فيه حسن واستعمل الجمع المذكر
بمؤنث بغيره أفراداً لفظية وجمعية وثابتة نحو جاءت الأركب وجاء
من الأركب وجاء الأركب جاء أوجاهت أوجاهت أوجاهت هذا لفهم
حسن في شرح الآية للشيخ الرضوي ولما توقف بعض الحكماء على
العام على معرفة المذكر والمؤنث أود أنه يثبتها والتفتي بذكر
المؤنث لأنه وجودى وحده نظر هو المذكر به ففاد المؤنث في طرف
الخاتمة ما أى اسم فيه أى في آخره علامة التائين
لفظاً وملفوظاً أو من حيث اللفظ أو كونا
لفظاً أو سواء كانت لفظية مخفارية ونفساء
وجميع من الحقيقى وعرفه ومخاء وبشرى
من غير الحقيقى أو تقدير نحو عند وزينب نار
وأقرب لا يعذر إلا التاء لأن وضعها على العرف

هذا التفسير

في النقص والركب مفرده لفظي مجموع
ثابتة مؤنث بالثبوت والجماعة

بما دلل أن مصدر الظاهر

أشارته إلى أنه غير من النسبة

والانفعال ايضا يرجع الالان عند التصغير في الفدان نحو حذرة
 ونوبة ونكة الفلاني محول عليه واسلم يرد الالان عند التصغير
 التصغير ككسب وقديرة ذات نحو قديرة والبعين
 الموشة مشرعي وهذه وذات الجنب في تقدير الالان طاقا للباب
 ثم انه التصغير لفظي ليقصد به تعيين صورة حاصلة ونحوها
 عا عليها فلا يلزم الدور بانه الثاني فيه كذا في الامتناع وعلى
 اي علامان الثاني في الالان طاقا للباب الموقوف عليها ككونها هاء
 حال لا نحو ضاربة في الاصم نحو ضاربتين وخرجت بافتا وبنتا وصافيتا
 فانه لا يوقف عليها هاء بل العلامان فيها مقصورة كذا في الامتناع نحو
 قلبي من الالان في علامان الثاني لفظا ونحو من الالان في العلامان المقصورة
 بسلام شمس والالف المقصورة نحو جدي من الحقيقى وعلى من غيره
 والالف المدودة نحو فة او جرة حراء وزاد الزمخشري التاء في هذين
 والاولى انه يكون هذه الصيغة بكما لهما موشة لانه ليس في اسم
 الالان رة معطوف حرف واحد ذكر الرضي وهذا اي كونه الموشة بعد
 الثاني كونه في موشة وما فوقها منتهيا الى عشرة فانه مذكرها
 بالآ لانه ممدود وصح وقوع ثواب ليس له كما عرفت فاعطيه اذ كان
 جمع المذكر ولو مع فتح ثمة مذكروا احد المذكرين، بهذه المناسبة
 سابقية كان موشة بها بمذوقها فرق بينهما والموشة
 لا يكون الا اذا كان المعدول جمع الموشة ومن هذا قيل ثمة موشة وبعين

وانه جازت كبره وثانيه بالاعتبار جاز الامتناع في العدد نحو ثمة
 رجال وانج سودة ونحو ثمة او ثمة الشئ من انه ليس بالموشة
 ونقول احد عشر واثن عشر للمذكر واحد عشرة واثن او اثنت
 عشرة للمؤنث بتذكير الجزئين في الاول ونحو ثمة هاء في الثاني على
 القياس واذا ركت انت ثمة مرفوع نائب الفاعل والزائد
 عليها الى تسعة عشرة فحق جمعها كانه واحدة اثنت انت
 او انت مرفوع في الجزء الاول فحفظ في المذكر ابقاء على حال
 الذي قبل التركيب وهو التذكير لانه في الجزء الثاني كانه احد الجمع
 السامعين من جنس واحد في هو كالسنة الواحدة نحو ثمة
 عشرة رجال الى تسعة عشرة رجلا واشتبهت التاء في الجزء الثاني
 فحفظ الى لانه الاول في الموشة نحو ثمة عشرة امراء الى تسع
 عشرة امراء فرعا بين المذكر والمؤنث وقيم عدد الاثبات
 في الاول لابقائه على حال الذي قبل التركيب والاثبات في الثاني
 لاشتقاقه المانع وهو التيسر ونقول عشرة في المذكر والمؤنث
 واحد وعشرون واثنان وعشرون في المذكر واحد وعشرون
 واثنان او اثنتان وعشرون في الموشة وعشرون
 وثمة وعشرون الى تسعة وعشرين وتسع وعشرين والجزء
 صلت الى مائة ثمة يعطف مائة على العدد الزائد او بالكمس
 الى الالف ثمة يعطف المذكور بعد المائة ثمة الموشة قسمين

وتنقل في الواحدة والاثنتان واحد واثنان في الواحدة
 واحدة واثنان او اثنتان في الموشة على

او كثره النفع وحقه ما ولا وانه واسمى نحو غيره قائم الزمان
 قائم قائم مبتدأ في الاصل ولما اضيف اليه غيره وصار مجروراً بالنظم اعرب
 الى الغيبة فاعرب بغيره فاستعار منه كذا اذا استعمل في المستثنى حيث
 يستعمل احوال المستثنى اليه رافعة الظاهر ان بغيره مستكن سواء كان
 ضميراً منفصلاً كما يجوز صاحب الكسب في ان يكونه اراغب انت عن الهمزة
 من قوله القليل وليس قائم ابوه زيد منه لانه اللفظة وانه كانت دالة
 على قائم لفظاً الى انهاء وانما على زيد تقديره الان مبتدأ وحق التقديم
 او اسى لظهور نحو قائم الزيد انه وما قبله من قوله الزيد وانه فاللفظة
 مبتدأ ولا تجزئ له هذه لتبدأ ويكون بمعنى الفهم لكونه الاستفهام
 والتعني اولى بالنظم باقائلاك رتبة الجنب والمجمل عند فعلية ك
 سبق هذا اذا كانت اللفظة مفردة والاسم ظاهر منتهى او مجموعاً
 واما اذا كانت منتهى او مجموعاً في اللفظة فغير مقدم لا غير وانما طاعت
 مفردا جازا لا في خلاف الكوفيين لانهم يوجبون تقديم المبتدأ
 على الجنب مع ما اظهر في بحث الجنب لا يجوز تعدد المبتدأ وبل لا يوجد
 ولذا اظهر في مقام الاضمار لفظاً ومعنى بل لا يحل عطف واذا
 معنى فقط او لفظاً فقط او بما طيف فيجوز نحو الزيد وانه قائم
 ونحو زيد وكره وكره قائمونه الزيد لا نحو في وصفه اي احد
 نحو والآخر مرفى ونحو الحيوانى مرفى من الحيوان نحو الماء واله
 والعسل والحق السكيبين وما ينبغي ان يذكر هنا ان في النظم

يجوز ان يكونه انت مبتدأ مؤخر اجمع من النظم
 منطلقاً بغير القدر اعترافاً على النظم باجتنابه

كلام واحد على ابتداءات واحبارها المبتدأ والافرع الجنب الاخر
 جنباً بقية وهكذا الى المبتدأ الاول ولذا كسر الروابط في مبتدأ
 احدها انه يضاف كالمبتدأ الى ضميره بقية فتقول زيد
 ابن زوجه بنتها فاعربها فاعربها فاعربها فاعربها فاعربها فاعربها
 ولما اضيفت اليه فاعربها فاعربها فاعربها فاعربها فاعربها فاعربها
 على الاخر فتقول جارت زوجه ابن زيد قائمة وثمانية من اهل
 يده كسر الروابط كلهم بعد الجنب فيجمل الروابط الاول والاخر
 الى الاول فتقول زيد عمره وهكذا قائمة في داره بامره فغير
 قائمة لهنت وداره لعمرو وداره لزيد كذا في السهم والاص
 الراجح في النوع الاول من المبتدأ انه الثاني يجب تقديمه
 على الجنب لفظاً لكونه محكوماً عليه به وذلك قاله الكوفيون ويجوز
 كما تقدم ومن ثم جاز في داره زيد والكوفيون في او جملهم
 الظرف في زيد لوجوب تقديمه كالمبتدأ عند من ينصونه لانه
 مرتبة العام التقديم وبعض من جوز في داره زيد جوز نحو
 في داره قيام زيد وفي داره خلاصه هكذا وبعضهم من لا ما
 يضاف الى المبتدأ ليس في مرتبة ويدل على الجواز ما ورد في كلامهم
 في الكنان درج الميت وشروط اي المبتدأ المذكور من حيث انه
 مبتدأ وان يكون معرفته لانه محكوم عليه ان يكونه احد من المحكوم
 به اذا كان معين والافضل الفائدة المحكوم به في الجنب الفعيلة

من يتفق ويصير في الله لا يضيع اجر الحسنين الى ابد وانه نعم الزيد
زيد في زيد من افراد الرجال المراد به الجنس وقد يقال انه اللوم ثابت على الغير
والظاهر الثابت عن العرب في مثل القارعة والقارعة اي ما هي انه لم يكن
الجملة خبر عن الصبي الشاة او القصيدة لوجود الربط بين لكونها عبارة
وتفسيره انه نحو ان زيد عالم لانه الشاة عالمية زيد فهو زيد ابو عالم
في الاسمية او قام ابو في الفعلية ويجوز حذف اي العائدة الضمير
لتبادره لفظا فانما يجب تقديره بقرينة تدل على قياس اذا كان
ضميرا مجرورا بمن النعتية والجملة الاسمية مبتدأ جازما من المبتدأ
الاول نحو ابراهيم بن الحسين اي منه والمخوف حذف المبتدأ وجوز القاض
العصام لكونه عالم وقال الفراء حذف المنصوب المأمور اليه العلم اي
قياس نحو قوله ولم علم الله الحسن على قراءة الرفع وقوله قد
اصحت ام الحيات تدل على ان ذنبا كل لم اضع وجعل ابن مالك اجماعا
وخص ضعف الحذف بالمنصوب المأمور اليه العلم او اما المرفوع
فلما حذف الحذف في غير المذكور سمي واحدا على الخبر والراجح فيه
ان يكون كذا لانه الاصل في الافادة انه خبر عن يعرف المطلب بما لا
يعرف وقد يكون معرفة كذا كونه النسبة في المصداقين مجرول عند
المطلب حقيقة فيفيد الكلام ثم هو زيد المنطوق بمن يعرفها والبرق
النسبة بينهما ونسبة الله اليه ومحمد بن عبد الله عن من يعرف
النسبة بينهما وتنسب على معرفة منسوبة عندهما كونه على خلاف

منسوبة

منسوبة لها وبشيء في تعريف تعريف المبتدأ وعند غير سبويه
الامور المنسوبة عنده تعريف او كونه منسوبة لا يستفاد من نحو من ابوك
فانه من مبتدأ عنده وعند غيره خبر مقدم ومنسوبة عند الغير تقول
بابك كذا ولا نقول يا كذا وكذا الف الف الفس او اقم نفسك
مبتدأ جملة هي صفة لك لا نحو مرت بجمع خبر مبتدأ به فانه خبر عنده
مبتدأ وخبر عنده فليست ويجوز ان لا يتبع حذفه اي الخبر عند قيام
قرينة تقايله نحو زيد اي زيد قائم من لال ازيد قائم امر عمر او ما
او حاله نحو خرجت فاذا السبع الى واقف بالباب ويجب اذا
التنزه في حكمة غيره نحو لا ازيد لربك كذا اي موجود التزم الجواب
في حكمة وخبره ان قما ياتي في المطلقات وانه كان المبتدأ بعد
وجوب دخول الفاء في خبر كناية معنى الشئ فيها نحو ازيد منطلق
لان في معنى منها يمكن من شئ فزيد منطلق فحذف منها يمكن من شئ
فما قبله اما مقامه فصار ازيد منطلق فافاء الفاء الى الخبر لئلا
يجتمع اذ ان الشئ والجزء في حكمة واحد فصار ازيد منطلق
في ما وقت اهل الجمل لم شئ الا لوقت او الاجم ضرورة التنزه
اي ان شئ ان الفاعل لا يقال له بكرة ولكن بكرة في غرض الموكب
الموالب الجماعة والربط في الخبر عموم التثنية على المبتدأ فان يفيد
نوع كل قول لو قوله بعد النسخ او لفرد في اضماء القول وفي شئ
منه بعد الفاء المقدر كقولك فاما الذين اسودت وجوههم

وكثير من اى فيقال له ان كثر من ان كان له اى المبتدأ اسما موصوفا لا يفهم
 اى جملته فحقيقة او ظرف اى جملته ظرفية افراده بان كرم مع انه داخل
 في القسم لانه الظرف اذا كان موصوفا فحقيقة فحقيقة بالانفاق لانه دخول
 الفاء المشابهة للشرط والشرط لا يقع ظاهرا فلو لم يذكره فتوهم انه
 المبدأ بالفهم الصحيح او موصوفا به اى بالوصول المذكور فصارت
 اربعة اقسام او ثمانية موصوفة ما حدها اى القسم والظرف فصارت
 ستة او مضافا اليها اى الى الاقسام الستة اى الى احدى اقسامها
 فثبتت اى اثنى عشر قسم اى لانه لفظ لفظ في اصفه لفظ اى انكرة
 موصوفة بمفرده والمضاف الى انكره موصوفة بجملة وانما فيها سبق مقوله
 صلت على عليه سنة الا ان كان موصوفا واما وماندة كانت في الجاهلية ففى
 تحت قدمى هاتين او غير موصوفة اصلا فثبتت اربعة عشر جاز
 دخول الفاء في خبره لانه المبتدأ في لفظ منها لا يبرأه لانه مضاف اداة
 الشرط فغير البراءة لانه مجاز دخول الفاء وماندة موصوفة دخول اليه
 ليس جازا في الحقيقة ولو مع قصد معنى الشرط كذا في الرضخ وذكر الز
 محذوف وتبعه الجاهل انه القول لازم مع القصد ليدل عليه وبيان
 ممنوع لعدم معناه فالنهي الجواز لعدم لزوم القصد
 لا لعدم لزوم الفاء مع القصد والكمية الحكم من جواز دخول الفاء
 في الجند او جواز امثال الجواز المذكور جاز دخول في الجند اذا دخل
 عليه اى على المبتدأ المذكور انه المكسورة وانه المفتوحة ولكن لعدم

ثانيه

ثانيا المكسورة في معنى الجند فكان وجودها كعدمها ونقصت بها المفتوحة
 لا يشتر اكراه في الحادة التحقيق ولكن لا يشتر اكراه مضافا لبعض الاقسام
 كجواز العطف بالرفع على الاسم نحو قولهم ان الذين آمنوا مؤمنين بالكون
 ثم لا يتوهم انهم مضافون لاسمهم وقوله تعالى واعلموا اني غفور رحيم
 انهم مضافون لاسمهم فوالله ما غار قسمة قلبك ولكن ما يقصده فسوف
 يكون مختلفا في سائر نواحي المبتدأ من كان مضافا وسيت ولفظ
 و لا او فاعلا موصوفا بالظنوب والافعال الناقصة حيث لا يجوز دخول
 الفاء اذا دخلت على واحد من المبتدئات المذكورة لانه كانت في ماضية
 الصدارة فخلت على ما اعني في معنى الصدارة ولكن صح في المختار
 الجواز في خبره لانه مضاف الى ما يتبعه اى ارفعه ودرهم مثل لوصول القسم
 او ظرف وقوله تعالى ان الموت الذي تغف عنه فانه مضاف الى ما يتبعه
 للوصول بالظرف نحو الرحيم الرحيم الذي في كنه كتاب فله جازة وهو جاز
 مكنة الموصولة باحدى ونحو غلام الذي ياتينه اوتى ارفعه ودرهم
 ونحو غلام رحيم ياتينه اوتى ارفعه ودرهم امثلة للمضاف اليه ونحو
 وجم غلام فله درهم ونحو غلام رحيم فله درهم مثالا لانه لفظ المذكور وفي اخبار
 غيره مما اى غير الاخبار المذكورة او غير المكسورة لانه لفظ لا يجوز
 دخول الفاء عند سيوري خلافا لادخول فانه مجسمة مطلقا والمرفوع
 الخامس اسير باب كان اى نوعه وهو الافعال الناقصة مطلقا
 اى ما اسند اليه الفهم الناقصة لم يقترن به الظهور من تعريف

الفاعل واحد وحكمه أي السهم باب كان حكمه أن لا يكون إلا السهم
 أو مؤنثا لا بد وعدم جواز تقديم وحذف من غير المصدر وكونه مضمرا
 أو محذورا المحذورة المستندة أو بارز والمستند واجب أو جائز وفي ذلك
 من الأعلام المذكور للفظ ويزيد عليه كونه ضمير الثالث في المرفوع أن
 خبره باب أنه أي المرفوع المشبهة بالفعول وأما أي حكمه كانه خبر المبتدأ
 حيث يكون واحد أو متعددا مفردا أو جمعا مفعولا ومحمدا وخالفه
 ذلك لأن لا يجوز تقديمه أي خبره على السهم مع جواز تقديمه خبرا
 عليه لأنها نعم كشابهتها للفعول على المرفوع وهو تقديمه المنصوب على
 المرفوع ولو كان تقديمه الخبر على المرفوع في وقت لا وقت
 أنه يكون ظرفا فيجوز تقديمه على السهم به سقيمة الظرف معرفة نحو
 أنه أين أباهم أو كونه نكرة في السار رجلا لأنه مفعول في قوله كونه
 مستند إليه على ما ذكره الشيخ عبد القادر كمن الشهور جواز التقديم
 أنه كان معرفة وجوبه كونه نكرة ومتى يجب التثنية عليه في خبره لا يكون
 مما لا مصدر له على ما في الرضخ وأنه يجوز أن يكون خبره معرفة أو نكرة
 نكرة نحو قوله تعالى أنه أول بيت وضع لمن أراد لله تعالى ومن أنفق
 سبيبه أنه قربا منك زيد وأنه يجوز قولهم لا بد أن يكون خبره دون
 خبره المبتدأ وأنه لا يصح كونه خبره طلب الاستدراك على ما في التفسير
 وإن يكن النفي في أن مالا وإنه ولد أي إذا كان الاستدراك والجزء
 ضارفا والموجب وأنه يجب حذف الخبر في إذا كان الاستدراك ما يدل

ط

مفعول في الاستدراك

ما وجه ما بفعل القاعدة ولم يسنده اليه ذلك

ط على علم وبعده استنهام فقلت شعرا زيدا فانه
 والمرفوع السهم بمسألة التي ترفع حكم الجنس وحكمه أي حكمه خبر
 المبتدأ لا في التقديم فانه لا يتقدم ولو ظرفا والمرفوع خبره
 مرفوعا بالعلم والمعنوي كما كان قبل لا وعند البسيطين في فروع
 بما إذا كان الالهي معصيا بالانفاق وكذا أنه كان في مبيت نحو
 لولا رجاء فانه لا عند سبيبه فانه بالعلم المعنوي عند
 نحو علمهم رجلا جالس عندنا والثالث من من الشدة السهم ولا
 المشبهة بغيره فانه نحو ما زيدا ورجلا قائما ولا رجلا خاضعا
 وحكمه حكم المبتدأ والمرفوع السهم الفهم المضارع مبيت فويظهر
 وهم يبين أو معصيا نحو يفرح ويضرب بالهالي عن التواصب
 أي نواصبه والجواز أي جوارحه والدافع عليه انتهى منصوب
 أو جوارحه نحو يفرح رفعة بالضم ويضرب بالرفع بالضم والضم
 المفعول والمنصوب من أنواع المفعول بالاصان الأربع فثبت
 على المنصوب الأول منه المفعول مطلق سمي بالضمرة الطلاق
 لفظ المفعول على كل فرد من غير تقييده بقرينة أو مع تخلاف
 الفاعل الباقية وهو اسم أي مفعول بالاسم لا من غير
 الفاعل فلو اكتفى بالوصول لا يتبع إلى التكلف تقديمه في خبر
 أو قبل ضميره وأما الجواب المسألة بأنه العنصر المعين لفظا فعليه
 فاعلم علم أي قاصد به بحيث يصح استدراكه إليه مؤنثا فبدون

نحو ضربت ضربا او غيره مؤنثه مشتملات بكون وعظمه عظمي وطال طول
 والقاصم عام من ان يكونه مذكورا كان لا مشتملة المذكورة او غيره مذكورا
 نائب عن بشي ومثله ضربت ضربا على الباء المحمولا او لم يثبت مثل العجينة
 ضربت ضربا على الفاء في المفعول ونائب القاصم والقاصم في التبع
 باللام لا يثبت في المفعول الاصطلاح في ثبوت الضم والظرف المستند والضم
 بالالف في المفعول لا يثبت في المفعول نحو ضربت ضربا او تقديرا نحو فبعد المفعول
 الظاهرين اي بعد فخرج بمصدر لم يذكر على ما اصابه ثم لما لم يثبت في
 بعد مفعول عام اي مما سبق بمعنى ذلك الاسم بمعنى انه يقصد به حدث
 يقصد بذلك الاسم حقيقة مثل ضربت ضربا او تشبيها مثل ضربت
 سوطا لتتسمي لانه منزه عن الضرب فخرج ضربت ثانيا وكرهت
 قيا في وكرهت كرهته زيدا واجيبت جيت طه والان معنى كرهت
 اجبت ليس كرهته والحجة الثانية في قصدنا بلفظ المصدر بهي
 متعلقان بهما لعلق الوقوع عليهما اما الواريد بهي ما اريد به
 بالمصدر نحو كرهته كرهته واجيبت جيت بمعنى كرهته كرهته و
 اجبت جيت فهو داخل في التعريف المصدر عليه نحو ضربت ضربا بالكتابة
 وضربت بالكتابة وضربت بالفتح للثمة والاسم الاكثر ان يكون العام
 بلفظه كما ان بمعنى وقيد بكونه اي العام ملابا بغية لفظه اما
 بحسب المادة نحو قدت جلوسا او عجب الباب نحو ابنتن الدكة
 نباتا وفيه رة على سبيل حيث يجمل قدت جلوسا بتقدير

جلست

جلست جلوسا وانبت النباتا بتقدير بسم نباتا وقيد قدت
 فعل اي الاكثر انه يذكر والاسم الاصل في اختصاصه
 بالكتابة لا يثبت كثره الخ في قيمه لانه الخ في مختص به والعام
 مطلقا والتعريف هذه العنونة لا صلت لقيام خبرت اي وقت
 قيامها اذ لا حذف بدو منها جواز نحو ضربا شديدا لمن قال كيف
 ضربت زيدا اي ضربت ضربا شديدا او غير مقدم لمن قدم في وقت
 غير مقدم لقيام الضم في اليد او مقام الموصوف في اي قد و
 غير مقدم لاداء جوابا على نحو اي ايض ايض اي عاد حكمه ان
 عودا تقول جازيما ثم ايض ايض ايض وجرى زيدا وعمره ايض
 اي ييلض ويكون بعد كلام بعينه كغيره ما يذكر في المعنى في ايض
 او قبيل في مواضع ذكرت في المطولات وسيبق نبذة منها
 ويجوز تقييده اي المفعول المطلق على عامه لكن لا مطلقا لانه في اللفظ
 او العدد واما التأكيد لا يتقدم لانه لا يتقدم في التأكيد لا يزوم اي
 المفعول المطلق عام اي عام كان اي يستعمل العام في ذكره بعد
 لانه العام يدل على ما يدل عليه المفعول مطلقا كما جيت جازيما
 او لبيان النوع البعد وكثره لا يقصد المنسوب الثاني من التثنية
 عن المفعول به قدم لتوقف تمام معنى العام عليه في وجه القيد الذي
 الصق به الضم بالعام وضمة الموصول وكذا في قوله وقدت
 مفعول مستند اليه مصدره اي الذي فيم قسم به وفيه قوله

قوله عربيت فانه حال قور عربيت وذكر قد ان توطئة له وتسمى
 موطئة والترويض المعنى منع الخوف في فعله ثم ضرب زيد على ركبتيه
 لفظ اي لفظ كانه الفاعل والمفعول بان يكونه فاعليه او مفعول
 بالظن الى لفظ الكلام بان يكونه فعلا او شبه او معناه متى يعبر في الفاعل
 كانه الفاعل او مفعول او معنى اي معنويا بان يكونه بالنسبة الى
 اي معنى الكلام الذي يكونه مفعولا من سقمه وان كان في اللفظ
 مبتدأ او خبره غير ذلك من المفعول المطلق فهو ضربت الطرب شيئا
 بشا ويراد منه شيئا او المفعول به من جنس زيد وركب جميعا
 وجاء زيد ركبها مبتدأ على ان يجب ان يكونه حال من الفايل
 المفعول به يقتضي عبارة جارية العادة وصاحب الباب
 علم به علم من الفايل قال القائل العمام وهو الاءتم وبي هذا بوجه
 كلام الحق مجمعا بين مجهولا وبعينه نائب الفاعل له ومرتبطا بين
 والاضرب على الموصول والمضارع اليه الذي يصح وضع موضع المضارع
 الذي هو الفاعل او المفعول او يكونه المضارع فيه من ادخل في المعنوي
 فلهذا جئت الى تسمية الفاعل والمفعول للتحقيق والذكر نحو قوله تعالى فاتبوا
 منه ابراهيم خيفا وانما دابة مفعول مطلق مسبين لان يصح انه
 يقال فاتبوا ابراهيم مفعولا ومفعولونه نحو ضربت زيد قائل
 مثال لئلا من الفاعل او المفعول الا فظي وهذا زيد قائل حال من ذا اريد
 امثال لئلا من المفعول المعنوي لانه المعنى ائنه قائل او ابراهيم زيد

قائل ومثال الفاعل المعنوي نحو ما شئت ان يكتب ان ما تضعه عامدا بالمفعول
 مطلق او شبهه كذا ان او معناه قدمت اي يعبر فيها احد هذه الشئ
 وشبهها اي لئلا ان يكونه مفعولا لانه الشئ اصلا المقصود بالال
 تقييد الحدث ولا معنى التعريف طرأ كذا في قوله كذا قال القائل
 المصارع وينبغي ان يكونه الحكم الكثرية واما الاحوال المعروفة باللمة
 بعيد فيكونه مفعولا في المبتدأ الذي الاصل فيه التشبيه وقد يعرف في خبر
 وحده وقررت بك ومكان وقررت بي وحدي لا يقول بنفسه
 كما قال في الاعتبار الاول وصاحبه بان يكونه مفعولا لا يتقدم
 اي الحال على العام المعنوي المعبر عنه فيما سبق بمعنى الضم الا اذا كان
 العام فاحد ثمين والآخر حدث متعلق والآخر متعلق جال مع متعلقه
 نحو زيد قائل كذا وقا على فمعنى الشئ يقتضي متبها ومتبها به
 حال كذا عليه وشئ هذا بغير طبيب من رطب وهذا مطلق
 من ذهب سبويه واما الاختصاص فتقدم على الحال على العام الظرف اذا
 تقدم على الحال باصاحبه نائب عن مبتدأ او عليه نحو زيد قائل
 في العام وقررت بزيد قائل في العام واما زابن البه هانه فتقدم
 الحال الظرف على العام الظرف مطلقا نحو زيد كذا في العام وزيد
 في العام في يد كذا في البيت وغيره الظرف من العام المعنوي
 لا خلاف في انه الحال لا تقدم عليه وكذا اذا كان الى جهة مصدره
 بالواو فلهذا يقال والشمس طالعة جائت زيد رعايت لاصم الواو

حتى اذا كان صاحبها كره محبة يجب ما جره هلكها هلكه قلاوا
 ولكن نقص في معنى القريب على جواز ذلك في الحال الجور وحر في الجور
 او الاضافة لا يتبعها وخرج في الحال الجور وورثته
 المتنازع مع الجار كانه كانه في الجور لا يجوز تقديمه عليه
 كما بعد هذا من ذهب بسبويه اكثر البصيرين ونظر عن ابن
 كيسان واني على ما بين به هاهنا الجواز اذا كانه جره وجرى
 الجور كما بقوله وما ارسلناك الا كافة فليس
 في لو ان المرفق الجور من شتمه العام في ذقلت ذهبت ركبته
 هذا وقال الله ما من يوم زعمتم اني ابعث بالاف في القفظة
 فهو هذا من غير المستوي في قوله تعالى ما ركب ركب
 ولو كان صاحبها الى لكمة في سنة الى لا يكون في شتمه العرف
 بان يكون محققا نحو ما في رجم عالم راكب او غيره ومعرفة نحو جاني
 رجم وزيد ركبني خارج لا يجب التقييم ويجب تصحيح الحال بين
 نحو جاني رجم راكب رجم بالاستقرار والتعليم بدفع الاثبات في العرف
 منقول بالبال عن الكوفة المحقة فانه لا يجب تقديمه فيجب
 التقديم اذا كان صاحبها بعد الله ومناها نحو ما جاني راكب الا يزيد
 واني صاحبها جاني راكب زيد او اخيه ذوالحال الى من مطلق
 الحال نحو تقيين شاتم زيد اخوه والاصم الاكثر في الحال ان يكون
 مفرد الحصول المقصود به حقيقة وقد تكونه جنة له لانهها

واكتب بهند فلو كان قلت اوجبت

على الميت فبسته تحتم الصدق والكذب لانهما مع شتم مضمون
 والمقصود من الحال تصيب مضمون العام فيمكن في التسمية والدين
 في الانشائية التي لا تدل على ثبوت مضمونها في الرضخ قد يقام
 البرهنة الحالية مقام الفقد ويظهر اعراب الجملة في البرهنة الا انه لا يثبت
 ملكية الضمان مقام الحال فهو يثبت به بريد واذا كانت ملكية
 الاستقلالها لا تقتضي ارتياح بغيرها فلو كانت فيها اي في البرهنة
 الحالية من رابطة يربطها بصاحبها وهو اي الرابطة الضمنية فقط
 اي غايته عن غير هذه المضارح المنبث اي في جملة هذه المضارح الغير
 المنفصل عن السنين وسوف فانه لا يقع حالا اذا قصد بطلان
 منها كاشبهت الاسم العام والرابطة فيه ضمنية لا غير وتكونت والملك
 وجهه وقد قلنا في اني رسول الله يقول بغيره البتة اي وان
 اصله وانتم قد تعلمونه او يجمع الله للعطف ولو قيد المضارع
 يكون من قبله في كلام بعضهم لم يحتج الى التاويل في اني
 وقال الغرض العام ينبغي ان يكون الحكم الكثرة نحو جاني زيد
 او الضمير مع الواو منطوق بحسب المعنى على قول فقط كان قبل
 وهو الضمير على الواو مع واو الانية الضمير للربط والواو لا يحتاج
 الجملة الى زيادة رابط او الواو وحده اي منصرفا عن الواو
 الضمير الى الانية الرابطة من اول الامة او الضمير وحده اي منصرفا
 عن الواو لو لم يوجد اصل الرابطة في غير واي غير المضارح المنبث

وهو المقارن المنفي والمخالف المنفي او المنفي والموجب الاسمية
المنفية او المنفية فمنه خمسة انواع فاما المنفية في الذات
من الروابط وهو اجتماع الطرفين الواحد والافراد والافراد الواحد
فمنه عشر لكن الغالب في الجمل الاسمية المرافقة حالاً مثبتة او منفية
وكذا جمل ليس لعدم دلالتها على الزمان على الاصح فكانت كالاسمية
المنفية الواحدة كقولهم الضمير واحد لقوله استقلالها لدلالتها على التثنية
فمن سبب ان يكون الرابط قوياً الى الابد الموكدة فانها بالضمير وحده
منه عوالم لا يشك فيه وانما زيد في ربط الجمل الى حيث على الجمل التي
في خبر او صلة او صلة لا في الجمل الى حيث فمضت يتم الكلام بها
فقط استقلالها فاجتبت الى مزيد رابط وامتنعتها نحو جائز زيد
لا يركب او لا يركب او لا يركب ثم او نحو جائز زيد قد ركب
او قد ركب او ما ركب وقد ركب ثم او نحو جائز زيد ما ركب
او ما ركب او ما ركب ثم او نحو جائز زيد هو ركب او هو ركب
او ما ركب ركب ويجهل تعدد الى ذلك في انه اجتمعت على ذلك واحد
تسمى منزهة وان كان الكثرة حالاً من التقدم تسمى منزهة نحو جائز
زيد ركب في حاله وحذف ما عدى الى القرينة مقابلية فهو ما في من قال
كيف جئت اليك ما شئت او عالياً فهو ان شاء الله تعالى قال ارب
السفر او لمن يشهد ان لا سر راى منه يا الرشد قد يكون السداد
والهداية الى الله لا على الطريق والراشد قد يكون مراداً وقد

لا اله الا الله لا اله الا الله لا اله الا الله لا اله الا الله لا اله الا الله
ولم يغير من لزوم قد في ان في المنية المتبادلة في شهادتها
انما هي الاضطرار والكوتبة من عدم لزوم والمنسوب السابغ
التميز ويقال له الميز وهو في اللغة التبيين وفي الاصطلاح هو
منسوب وبسبب انه لا يكون له في رفع الابهام ولم يمتح الى ذكر المنية
لانه لا يوضح صفة المنية كقوله رايث عين جارية والنوع غير ثابت في
الجنس عن ذات خسران الى ان لا يها من عدم من صفة في صاحبها مذكورة
تارة باحد الاشياء المنية المذكورة في بحث الاسم الاسم قد سبق
بيان فلا حاجة الى ذكر مثال له او عن ذات مقدرة تنوع تمييز
في نسبة جملته والتميز فيه اما عين او عرض واليمين اما خاص المقرب
بالمقرب من النفس او بمتنقصة كالدرا او كتحمل لها كلاب
واما اضافة كلاب او غير اضافة كالنفس والدار والعرضات
اضافة كلابه او غير اضافة كالعالم كلاب زيد نقت ودار او
ايا وابوة وعلى اي طلب من زيد والمقرب عن وجه المنسوب
اليه يسمى به لانه بسبب لا لشباب التمييز عن العلم او في ما
ان شئ خاصاً على اي ذلك الشئ الجمل في كونه النسبة مأخوذة
فيه وهو اسم العلم نحو الموضع ممتلئ ماء اي ممتلئ شبيهة والتميز
بين غير اضافة خاص بالمتعلق واسم المفعول نحو الارض بمجرة مية
متملئ ماء والصفة التسمية توحيد طيب لقب عين غير اضافة

خاص بالنصب عنه ولم يذكره في البنية كما اكتفي فيها بما ذكره من باب
 والتميز بين اضافة محتمل له لان رافع الابهام عن شئ محسوب
 لزيد فهو المنعلق وان رفعه عن زيد اي طلب الابهام وهو المنصب
 عنه و ابوة عرض اضافة خاص بالمنعلق و دار عين غير اضافة خاص
 بالمنعلق و زيد حسن وجه عين غير اضافة خاص بالمنعلق و المنصب
 عنه و افعم التفضيل نحو زيد افضل من غيره و على عرض غير اضافة خاص
 بالمنعلق و الاسم المستعار تميزا عن غيره و النسب نحو زيد هاشمي
 ابا و في النسب في اضافة نحو العجسي طيب ابا و ابوة و دار و على
 و وجهها و عند التمييز اي الذي يرفع الابهام عن ذاته مقدرة
 في علم فالتعريف بزيد نفس بمعنى طلب نفس زيد و هكذا غيره
 و استعمل بالعرض مثل ماء لانه لا يميز عن غيره و اما ما و بقرتها
 الارض فليونا لانه العية ليست بمفردة و مفردة واجب بان فاعلم
 لو جاز عن مضمون مسمى بالاناء و عن مضمون بقرتها الارض فليونا
 بنحو الارض فليونا و اتاحم الوجه بان الماء فاعلم مجازي في قصد الحكم
 بحسب اصنافه و عند بخله ان الاجم ان فاعلم معنوي حقيقي
 او مجازي لا يتقدم ذلك التمييز على عامله في العالم المنطقي مطلقا
 لما في المبرد و فاعلم ان التمييز في غير الحقيقة المشبهة
 و التفسير المصدر فان لا يجوز فيها بالاشفاق و قد تقدم
 انه محمول اسم التام و هو النوع الاول من نوعي التمييز لا يتقدم عليه

ولما لم يخصص له من التمييز لا يكون له الا كونه بالاستقراء و قيل
 لانه لهما و عدم الاتياج الى التعريف المنسوب اليه من المستثنى
 اي ما يطلق عليه لفظ المستثنى و الذي له تصور به هذا القدر كفايا
 في تفسيره و لا يعرف كل قسم فقال و هو نوعان منقسم
 و هو اسم المخرج اي اسم المخرج الذي اخرج عن حكم مستعد و المخرج
 و التخرج يقتضي في القول قول المخرج الى عن حكم مستعد معلوم
 و هو فيكون جزئيا من حيث جازئ القوم الا زيدا و جزئيا من
 نحو استثنيت العبد لا تفقد فيه خلاف المبرد و بعض الاصوليقيين
 فانهم يكتفون بصحة القول تحت المستثنى منه فيكون و نه جازئ
 رجم الا زيدا بالاولى اخواته التي تذكر في اثنا المباحث
 و كان من الاحوات بسبب و لما قال الفاضل العبد ليس
 هذا من تمام المقصود زيادة التوضيح فلو زيد النقص
 و عدم التصحيح و منقطع و هو الاسم المذكور بعد ها اي الا
 و احدى اخواتها ليس هذا على اطلاقه لانه لا يقع الا بعد الا
 و غيره بيب و بينه يختص به و لا يقع بعده الا انه المفتوح
 حال كونه غير مخرج في المعنى لعدم دخوله في الواقع في المستعد
 المذكورة سواء كان من حيث جازئ القوم الا زيدا اذ عرف
 خروج زيد عن القوم قبل الاستثناء و بان يدق فريته على انه المراد
 بالقوم ما عدا زيدا و لم يكن نحو جازئ القوم الا جازئ كذا

اي كمن في المرحى المستثنى المطلق وهو المذكور بعد الآله احدى
 اخواتها لما قبلها نقب او اشبا فيعته النفسين والمراد هنا
 ما صدق عليه هذا المفهوم العام من افراد النفسين لانه لا
 المقام في انبيا الاحوال وهو لا افراد منصوب وجوب لقابله
 لقول ويجوز فيه نصب اذا كان بعد الا احدى ازاى يكونه بعد
 اخواتها في في بعضها مجرد وفي بعضها غير مقيد بايجاب الحزم
 غير القصة صفة الا او بدل من قيد تحقيق لانه القصة لا يكونه بعد
 المستثنى وقوله بعد الا متعلق بخبر كانه وهو قوله في كلامه موجب
 او حال من ضميره على من ذهب النفس وابن البرهانه قيم عليه ليشرك
 فيه المعطوفان على خبر كانه لانه المعطوف على مقيد بقيد متقدم يشرك
 فيه لا محالة والمراد بالوجوب ما لم يكن استغناء ما ونبيا ونقيا
 صريحا او موقولا لا مشافقا جاء، اجم الازيد وقوله في فشر بوانه
 الا قليل اي لم يطبقوا تمام اي مذكور فيه المستثنى من اذ لو كانه
 في غير الموجب اخير في البديل ولو لم يذكر المستثنى من كانه لانه لا
 على حسب العام وجوب النصب فيه ثابت بالاكستقراء وعلوم
 بوجوده والعام فيه ما هو عام في المستثنى من عند البصر بين يتو
 سطر الا لتعلق بالعام معنى وقد جاء بعد تمام الكلام في ثبوت
 المفعول وعند البرهانه والزجاج العام الا لقيام معنى الاستثناء
 به نحو جاني القوم الا زيدا او كانه بعد الا متعلقا على المستثنى

من ولو كانه في غير الوجوب فهو من طوق في قوله في كلامه موجب
 مقيد بقوله بعد الا كمن في وجه النصب خبر ايضا الاستثناء
 وقد عذر فيه البديل بتقديره نحو ما جاء في الا زيدا واما علم انه
 لا يجوز تقدم المستثنى على العام والمستثنى من حيث هو في تقدم
 على المستثنى من حيث هو عن العام نحو ما جاء في الا زيدا احد واذا
 تقدم على العام يتأخر عن المستثنى من نحو القوم الا زيدا جاني
 ولا يجوز الا زيدا جاني القوم كانه في الرضه او كانه بعد الآله
 منقطعا والنائب فيه الا لكونه جاني كمن كما من نحو ما جاء في
 القوم الا في راي كمن في رايه بين والنائب عن كنهيه وقد
 لا يجذف في قوله تنه الا قوم بونس الى انكوشنا عنهم
 عند ابن المنري وجدد يهويه منصوبا بالعام قبله المستثنى
 القسم والحق مع الجمهور لانه لا يستدرا ان مثل كمن فيهم
 عليه كمن في حيث العام او اذا كانه بعد جانا او بعد عدة اعداد
 كانه تنبيه من اول المطر انه ما بعد جاني ليس من جنس ما قبلها
 والاستعمال الاكثر وجوب استعمالها في جانا او بعد جانا او ما
 عند او ليس او لا يكونه ونصب المستثنى بعد هذه الافعال
 ليس على الاستثناء بل بربطه الافعال كمن في جانا تنه النافض
 لانه لا زعم نحو جانا او بتضييق معنى جانا وزعمه سبق انه
 الاستثناء في هذه كنهيه واجب والمثبتة او لا لاسم النافض

من الفعل المتقدم او مصدره او بعض مضاف او مطلق
 الا انه في ليس اول لا يكون لا يكون المصدر ومحل الجسم المنصب
 على الى اليه بنا ويل المصدر باسم الظاهر في ما قبله وما قبله او الظاهر
 فيه من تقدير مضاف في اي زمانه فلو بضمهم او بما تقديره ولا
 يبعد ان يقدر الزمان في الجميع فيكون تقديره خلا زيدا زمانه خلا
 زيدا كما في منسب قوله في تقديره من زمانه في مستغنى
 من توجب التمام حذف في فدية يكون في مقام الالم بمن الظاهر
 لانه لا يدخل على الا ويوزن في المستغنى الذي بعد الا وهو النبا
 والحكم مخصوص به وبالنظر الى هذا لانه ينبغي ان يذكر هنا حكم
 قيم قوله لو كان بعد خلا لانه اراد ان يجمع صور وجوب النصب
 على الاستغنى ويشار الى البطلان في كونه بدلا اخر مع انه مختار
 لانه النصب مما من فيه وان كان مرجو ما كان في كلام غير موجب
 اذ في الوجوب المستغنى لانه كونه ما لم يذكر فيه يجب ان هو جائز
 القوم الا زيدا او الا زيدا ويوجب الى المستغنى بعد الا على حسب
 العام الى على ما يقتضيه العلم بحسب عامية بحسب توسط
 الا ان كان المستغنى منه غير مذكور ولا لم يختص هذا اليك بغير
 الموجب لم يقتضيه به لانه لا يكون في غير الموجب وان كان فليسا
 نحو في الجنة الا الا في ستر عند النجاة الاستغنى مفرغ
 في الحقيقة هو العام ويجري في جميع معمولات الفعل الا المصدر

فما جازي الا زيدا يكون
 في الوجوب

والفصل في

المؤكد والمفعول معه واول قوله انما انما نظن الا انما بالان
 عظيمين ثم ما ضرب الا انما وما ضربت الا زيدا وما ضرب الا زيدا
 وما ضربت الا يوم الجمعة وما ضربت الا ثديا وما كان في
 الا زيدا وما كان زيدا الا في ثي وما ضرب زيدا الا نفسا وما كان
 زيدا الا راكبا ويجري في الجند والجند ايضا نحو من في الا زيدا
 وما زيدا الا قائم والمستغنى محض اي مجرد لكونه مضاف الى
 بعد غير سوى كالتين في الا شدة وجازتها مع التفسير
 بفتح التين في الا كثر وجاز كسرهما مع التاء بعد حات وظلال
 اعادة بعد هذا ليدل على انه قوله الاستغنى الا كثر قيد فيه
 فقط وهو استغنى في جوهه من ذهب سبويه ومن تبعه الكوا
 فضيلة الا على الشدة وز فقم النصب على انه فعل مستغنى في جوهه
 ومنه تنبيه المستغنى على تنبيه الى المستغنى من نحو ضرب
 القوم على واجات زيدا اي زيدا المستغنى من ضرب لعمرو وقال
 الا فخش ثارة فعله وثاره حرف جر ويجوز ان لا يسم بعد ما ليس
 فقيتها وقال ابن سنان دليلا يستعمل في التنوين فهو مصدر بمعنى
 تنزيها وتعالى الوضو فالاول كونه مصدر في جميع المواضع والاولى خاصة
 وسقوط التنوين في حات الدلي على غالب الاستغنى وبعد
 على وجها في الاستغنى الا قلم وهو استغنى حرف جر فلفظ
 النصب بعد هذا كالتقدم والاعراب للروفي والاعراب سوا النصب

فيه النصب نحو السبك نسبه له واكتب فذكر كذا في تبيين فيه
 الاول انه كنت واكتب فذكر كذا بعد في بعده اسم اربعة اوجه
 نصب الاول ورفع الثاني كذا ذكر وهو اثنى اثنى في ان كان له
 عمل غير جزاءه في وعك فذكر كذا مع عمله غير ان كان له
 جزاءه هذا نصف الوجه ونصف العدة المذكورة ونصبها اي
 انه كان له عمل غير ان كان له جزاءه ونصبها ان كان له عمل غير ان كان له
 وقد يربط له جوده على الاربعة اوجه فذكر كذا الى مصدر منصرف
 البر نحو السبك في الموضعين في قوله ان السبك في سيف في
 على النفي وابقاء الجود ورجوعه في قوله ان السبك في سيف في
 في التوبة ويجب النفي ان فسر كذا في قوله ان السبك في سيف في
 ما اقرانه نحو ان انطلق انطلقت بك المصداق ان كان كنت ويكون
 فتمها بتقدير لا كنت والنصب العاشر اسم باب ان في الروي في التوبة
 في الفعل قد احسن في الترتيب حيث جمع بين منصوبات الجود في وانها
 لنصف عامليها و قد تم منها مع كونها منصوبة بالفعل الثام ثم مع كون
 ما يشبهه بالاشبه بالان في قوله ان السبك في سيف في
 ما هو منصوب ليس من الافعال التي فسر كذا في النفي الجنس راجع على لا
 بمعنى ليس بل على لا فتعني ببعض التثنيات وانه وعده كذا ولكن
 بفتح ان يقع كذا منفعة ولم مع ترف في الجود لا يجوز في جملة في التوبة
 الا لضرورة الشر ولا بد من استثنائه في قوله ان السبك في سيف في

اذا لم يد فخر صريح ذكر هذه الامتيازات والنصب كذا في مشرهم
 لا تنفي الجنس والحال هذه ثلثة احوال نصب وفتح وفتح
 فالجواب انه باس في هذه العدة ان يكون له عمل غير مع نفي الجنس
 وهو المنصوب والمفتوح وانما باس هذه العدة في قوله ان السبك في
 نحو لا غلام رجلا ليس كذلك وقد مر ولا رجوع في التوبة وفتح
 يمد في اسم لا غلام وجود اليك يمد في الجدة هذه والاسم لا يمد في
 مع التوبة يمد في الجدة في وانما نحو الجواب على تمام زيد فليس
 هذه وبقائه مقام الجواب وهو لم يمد نحو لا علينا اي لا باس
 علينا والمنصوب الثاني عشر في قوله ان السبك في سيف في
 في التوبة ان يكون مفردا وجملة ولذا في قوله ان السبك في سيف في
 الا ما حقي به والمنصوب الثالث عشر من ثلثة فسر المصداق الذي
 عليه احدى السبع اربعة نحو ان يفرح وان يفرح وان يفرح
 وان المصداق الجود من انواع المصداق بالاصالة فان في من النوع النوع
 الاول الجود في الجود وقد مر به في جرح في الجود النوع الثاني
 الجود بالاشاف في معنوية او الخطية ولا يجوز ان يمد في الجود بالاشاف
 لانه في الاخير من المصداق في قوله ان السبك في سيف في
 اليه في التوبة ان يمد في الجود في قوله ان السبك في سيف في
 اذا لم يمد في التوبة في قوله ان السبك في سيف في
 من المصداق في اليه بالاشاف في التوبة في قوله ان السبك في سيف في

من حيث فيه لانه المضاف اليه وهو قوله ان عباده الذين يعبدون
 لا يكونون تعبد ولا يعبدون باستقامه لفظا تعبد من جانب المصطفى
 ومطهره مخالف له بعب العباد البصري لانه الظاهر ان المصطفى
 على المظهر المبرور يجب اعادة الى راططة الى التحمل اما على من يجب
 الكونيين من ان يذم اعادة الجار ويختفي المضاف وايضا المضاف
 اليه على ان لا يذم برب الاخرة بالجر فاعطف بسبب الضمير على المضاف
 والمعطوف المضاف المقدس وانه منصوب بمعطوف على الضمير لكن لا من
 حيث ان مبرر راي لا يفرق بين حيث ان مفعول التعبد كما في قوله تعالى
 به الارحام قرأه التعبد على بعض الوجوه او مفعول معطوف عليه ايضا على
 ان نائب الخادم او على تقديره حيث في المضاف وان كان المضاف اليه المقادير في كل
 وقت الا وقت ان يكون المضاف المضاف اليه في قوله تعالى
 ان لا يذم برب له من جميع الاضارب لانه في جميع المعاني في قوله تعالى
 غير مخصص عليهم الا القائلين وما بعد لا يعبر فيها فبها ومن ثم لم يجر ان يذم
 مشتمل برب كذا اطلاق قوله في قوله تعالى ان لا يذم برب له من جميع الاضارب
 على نفسه بعباده بعباده بعباده بعباده بعباده بعباده بعباده بعباده بعباده بعباده
 ان لانه لا لا يذم برب له من جميع الاضارب لانه في جميع المعاني في قوله تعالى
 في الوجود فبها ولا يذم برب له من جميع الاضارب لانه في جميع المعاني في قوله تعالى
 ما من من العرش في قوله بعباده بعباده بعباده بعباده بعباده بعباده بعباده بعباده بعباده بعباده
 والمسمى من المضاف مصدر او في قوله بعباده بعباده بعباده بعباده بعباده بعباده بعباده بعباده بعباده بعباده

لكنه من المظهر

قمر اولادهم شربا هم يصب الاولاد ودر الشرب وكقراءة
 فليد تحسب ان المضاف وعنده مرسد يصب الولد ودر الشرب
 وكقوله ثلث يومين يصب وهو المضاف في قوله تعالى
 عليه السلام وهم انتم ما ركوا الى صاحبهم ونحو هذا كلامه والى
 زينة قال الرضي الفصل بينهما بالظرف والحال والمجرور غير مبرور
 بغيره على ان يزيل قوله لا يجوز الفصل بينهما بسبب في الضرورة
 الا بالظرف كقوله تعالى ان الله يومئذ لا يترككم في الارض الا في
 والمكة كقوله تعالى الفصل بالضم الفصل وغيره في السعة فلو ثبت
 في القراءة من الشواذ الفصل بغيره الظرف في الشعر اجمع منه بالظرف
 والاكثرة ان يوروا كلامهم جميع اجزاء في المضاف وقد يضاف
 المضاف في بقرته واحدا واكثر فيقوم المضاف اليه الاخر مقام
 فهو ثوابه ففصلت ففصلت من الراسل ان من انزلها فزركس
 الرسول في قوله المضاف اليه لغيره مقام وهو ان اعطى الاضارب
 بعد المضاف في القياس الثاني في الاستعمال في قوله تعالى واسم القوية
 الى العلم القرينة وتكون قوله لا فرق في قراءة المضاف وقد
 يسبق المضاف اليه بعد في المضاف مجرور وايضا على الله ودر الاستعمال
 والشدة في القياس فهو قوله لا فرق في قراءة المضاف وقد
 ان ثواب الاخرة وقد يضاف في المضاف اليه مع قرينة ايضا والاصح
 ان لا يذكره يسبق المضاف على حال وصفة حين كونه مضافا من قوله

عن التنوين ونائبه انه عطف عليه أي مع المضاف في معنى السهم من الظاهر
 اولى واخفيف الى مثل المضاف اليه المضاف من الاول فيكونه ذا لفظ
 فيكون له ذكر المضاف في معنى المضاف على حاله ولم يبدع في اللفظ الاضافة
 ولم يأت في قولنا من رأى عارض السحاب بين زراعي وجبهة الاسد
 أي زراعي الاسد العارض السحاب السحاب أي كونه مسرورا بالعارض
 فكان الاسد بين زراعي الاسد وجبهة الاسد قيمة زراعي الاسد
 كوكبان فيسببه فيسببه لهما التعمير جبهة الاسد اربعة ايام من منازل
 القمر نحو جبهة القمر وبعد زيدا وكذا المضاف في حال كونه مضافا الى مثل
 المضاف في اليه المضاف في قوله ما يتم بفتح مضاف الى المضاف والمفعول
 عليه بالمتكثرة يتم على ذلك لان المضاف كان له في قوله يتم في قوله
 يعوق عنه التنوين مضافا من ذهب الجسد وقاسي سبويه انه يتم الاول
 مضاف الى معنى المضاف في قوله في مكره الاول وجاز الفصل به عنده
 بين المضاف والمضاف اليه لان المضاف في الاول يفظف وحركته في قوله
 صار كان في قوله الاول وتام البيت يا يتم يتم على لا اباكم والاعلى
 في سورة مريم والبيت لم يزل اراد الله التبرير به بهجته قال اي لان
 لكم وانتم تصفون لو جازاكم لوجدكم من يا حنكم يا حنكم يا حنكم يا حنكم
 تحت العجا او لا اباكم انتم اولاد الزنا مستحقون العجا لانكم كواثر
 بهجته فليكن في مكره من قبل بينه عجا لهم والاي وانه لا يعطى
 عليه ولا يكره لان في قوله المضاف في قوله المضاف اليه المضاف اليه

ما يجمع المضاف اليه في المضاف اليه لم يكن المضاف غاية وحسب
 ولا غاية وليس غير ليس كذلك لا يكون هذه في المضاف اليه
 وينتهي به نحو مخصوص بكما بعض واذا وانه والى نحو قول
 تحت وكلا اثنين ورضت بعضهم فوق بعض ونحو حسنته ويومئذ
 الى كل واحد حين اذا كان كذا ويوم اذا كان كذا كذا اذا كان
 طاه بعض من المضاف في الاكثر تنوين التنوين وامتناع دخول
 اللام فيها وبعضهم حوزة وقد ينصب على الالف نحو اخذ المل كذا
 لكونه بتقدير طاه وانه طاه المضاف في غاية وهي الجبهة الست وقد سفت
 في بحث حرف الجر التي سميت غاية لانه طاه طاه بالمضاف اليه في
 مضاف صارت غاية يتم الكلام بها وحسب عطف على غاية والغير
 ولي غير هذه شبهة للغاية في الابهام متوفا في الابهام في الابهام
 شبهة المضاف من الغاية وغيره المضاف اليه بلا عوض ولو كان
 منسبتا لم يرب المضاف في مع التنوين نحو رب بعيد كان خبر من قبله
 كذا لو عوض نحو قساع الى الشاب وكنت قبل الطراد اعقب بالما
 الفات اي قبل عند اليوم بين المضاف الى المضاف اليه المضاف اليه
 بالرفعة الاحتياج وانما المضاف في التقصير بالقوى الحركات ونون
 المضاف في ثبوت المضاف اليه انه صرح الاستفاد به عن المضاف وكان
 المضاف بعضه او بعضه نحو خلعت بعض اصابعه ونحو اجتمعت
 اصحابي و قد يكره كذا المضاف اليه نحو رؤية الفكر ما يؤول

والله معاتبين على اجتناب التوالى ورفض الشئ با دنى مبادنة
 في كوكب الخفا، وقد يضيق المتوكد الى المتوكد ثم تقبض يوم يوم ولا
 وليد ليد واما المعمول الجوزم من اقرب المعمول بالصاله فمفصل
 مضارع وحذ احدى الجوازم المذكورة سب بقا في بحث العام
 في المضارع فانه طاعت الجوازم عن غير كلمة الجازاة لا يقتضي شيئا
 من الشرط والجزاء وهو ارباب احرف لم ولا ولا لام الاسر والاشي
 فانه طاعت كلمة الجازاة اي تحت تقتضي الجزاء حرفا وهو انه اسما وهو
 صادر من احد عشر تقتضي شرط وهو الجمله التي الاولى من الجمله الشرطية
 وجزاء وهو جمله التي ثانيا منها والشرطية بطول المركب منها ثبت
 الى الاول وقد مر وجه التفسير في غير مقتضيهما لانها تعليل
 اسما به وتعلم فيهما لانه العلم بسنة على الاقتضا وتعلم الجزم بتخفيف
 لطول الكلام اعلم انه كلمة الجازاة لا يمكنه شرطها الا فصلا والجزاء
 يكونه فاصلا وسببه فانه كانا الى الشرط والجزاء اي صدرها
 مضامين بل لم ولا لان لو كانت بهما في الجزم بهما وهو الاصل
 في الباب لا اتحاد اللفظ والمعنى او الاول الى الشرط فقط عطف
 على الضمير المتشبه في الجزم ان كان الاول مضارعا والثاني
 غيره ماضيا او غيره قال الفاضل العيصم كونه الاول مضارعا
 والثاني ماضيا يستلزم ان الثانية اداة الشرط في الابد بافراج
 عن معنى مع عدم ثابته في الاقرب والله لم يوجد الكلام

القديم

في الكلام القديم بل قال البعض لم يحسن الا في الفقه رقة الشرط
 بالمراد من البعض صاحب المعنى وقال شارح التمام في هذه
 من ذهب اليه في قوله قال الفراء لا يمتنع بالشئ مجيء قوله عليه
 السلام من يقيم ليلة القدر ايمان واحسان غفر له و
 قال به رتبة في رب السمة بشرق البدر بفضيلة ليلة
 القدر الصحيح الحكم بجوازه معطى لثبوت في كلامه الصحيح الفصحى
 وكشفه صدره عن قول الشراء والتم القرائت روى عن
 طوله بغيره فافقه الفاضل رعين باعبار الثاني من معنى الى طاعت
 المضارع الثاني من الفاضل رعين بامانة لانها ماضية عن الجزم الماضى
 بما الجزم مع الجمله ولا يمتنع ماضى العبارة من الفصل بين الماضى
 والصفة باجتماعها ايها الم خلاف المراد في الجزم بها انما او تعلق
 او محتمل في المضارع واجب لوجوه الجزم وقابلية العلم وعدم
 النسخ نحو انه مخلص تنج وانه تعلم فانت ناج ونحو انه تعلم
 ونحو انه تنصرت تنصرت وانه كان الاول ماضيا والثاني مضارعا
 وهذه الوجه اصح بعد الصورة الاولى كي اذا كانا ماضيين جاز
 الجزم وهو الاكثر لوجوه مقتضى وصلا حجة العلم والرفع في الثاني
 لم يمتنع الماضى الغير الجزم لفظا بل محله نحو انه انشئ الخ
 او احدث وليس اضربك في قولك اضربك انه ضربت جزاء بل
 الجزاء محذوف يدك عليه اضربك عند البصريين لانه الجزاء لا

لا يتقدم على اداة الشرط لو جوب حصارها فوجب الرجوع لعدم
جزائية وعند الكوفيين جزاء الفلك ومعنى لم يتجزم ولم يصور
بالفعل المتقدم فاضرب جواب معنى انما في التوقف مضمره على
جود الشرط ولذا لم يحكم بالاقراء في ذلك على وجه انه دخلت التارة
كلنا اذا توسط الشرط بين اجزاء الاجزاء المعنوية نحو اضرب
انه ضربتني زيدا وانه طاعة الجزاء صافيا والشرط صاف افعال
اي جلة صدره صاف متصرفا عنه ازا من غير المتصرف بمعنى المضارع صفة
بعد صفة كافي اي ليس معنى نفسه او مضاري منفية بل هو لا
لن اول اول وسي حكمها قد يجوز دخول الفاعل في التوسط
المعنوي نحو اداة الشرط معناه الى الاستقبال والجزء فيها
مجيء اذ الاول معنى الثاني مجزوم بغير الاداة فهو انه ضربت
ضربت او لم اضرب او لا اضرب وانه طاعة الجزاء جلة اسمية
تتم المصنوعة باداء الاستفهام وسي الحكم على اجلة
ماضية بالشيء كذا الامر اي منسوبة الى الماضي بانه يكون صدره
صافيا او بالتخفيف فوصف الجلة بالماضية وصف بحال جزئها
غير متصرفية وصف الجلة به وصف بحال جزئها الاول اي غير
منصرف صدره او بعينه والظان معطوف على غير متصرفية
الظاهرة واجمع الى جلة ماضية بئذ ياء المذكور فهو مضمر به وصف
بالعرب رجع الى جلة ماضية صدره بعينه لا بعينه المضارع

و يجوز عطفا على ما في تقديره او صاف بعينه على انه المعنوي
مقتدر وفي بعض النسخ او صاف بعينه فيجوز ان يكون في الاصل
صاف مستقلا من قبل ان نسخ الاول واستقل ببقية ما في او
موصولة عبارة عن الكافي فلابد اي حين اذ كان الجزاء صافيا
بعينه جلة معنوية من قبل ان حذره او مقدرة الا انها لم تفتق
مضمره مدفوعا فاذا دخلت على اي غير تحقق معناه فيكونه نقيضا
على كونه الى غير بعينه او مضارعا اي جلة صدره صاف معناه لم يبق
مضارعة لظهور انفسه في تصور مقدره بالتعين او سوف اول
او صالة الا فتنة انه بهند صفة المضارع لا الجلة او جلة فعلية
انتهت الجلة الى الامة بآي النسوبة الى الامة بانه يكون صدره
امره والشرية اي المنسوبة الى الشئ والاسموية اي المنسوبة
الى الاستفهام بانه يكون فيها معنى الاستفهام قال ارضه واذا
طاعة جواب الشرط مصدر استفهام استفهام سواء كان الجلة
فعلية او اسمية لم تدخر الفاء لانه المجرى يجوز دخولها على
ادواة الشرط فيقتدر مقدم عليها نحو انه اكرمتك اكرمتك
طاعة قلت ان اكرمتك تكرمني قال على كذا امر وجهه فانه
فهم ذلك بل انما هو مجزوم وهو غير صاف من ادوات الا
استفهام على المجرى لانه الاصل كقولك قد اكرمتك اكرمتك
عذاب الله بعينه او جلة صدره صاف بعينه الا القوم التي تكونه فيقول

فلهذا لم يسم الله اسماءه وابتصاركم وختم على قلوبكم من الله
 غير الله ومجوز دخول الفاء لعدم مراقبتها قال الله اني اسم الله ان كنت
 على بيتي من ربي واتاني من ربي فربنا من الله ان علي هذا الكلام
 وسأله في دعاءه ان يسم الله في بيتي من ربي في بيتي في اسم الله
 لا يسم الله في البيت الذي يجب فيها الفاء والله تعالى في البيت
 الى الله اي الذي استعمل في الله وان لم يكن انشائه في الاسم
 والقرينة والقرينة والتخفيفية يجب دخول الفاء في البيت لعدم
 ثاقبة اداة الشرط فيه وهو قلب معناه الى الاستقبال لوجوده
 مستقبل قبل دخول او عدم وجوده بعده فلم يوجب ربط المعنوي
 في جميع الاربطة التفظير وهو الفاء فيه سكونا وقيد برب في البيت الاسكنة
 اذا موضع الفاء لا لانه على الجوارح الفاء وقد سبق ان الجوارح في
 هذه المواضع هو الجوارح فلو ان ضربت في بيت مضروب مثال الاسكنة
 وكون قوله من يسمع ذلك فليس من الله في شئ مثال الغير المنصرف
 من الضم الى خفض في ذلك كصوت من فاعله ان يسمع هو شئ مثال لها
 من افعال المقاربة وقوله ان يسمع فقد سرق ان من قبله قوله
 ان يسمع فليس من قبله فليس من قبله فليس من قبله فليس من قبله
 ومن فاعله ان يسمع فليس من قبله فليس من قبله فليس من قبله
 الا قليلا يحتاج الى قرينة وتقلب غير الا قليلا كذا في الترجيح
 وانما ستم فستسمع لافرى مثال المقرونة بالسبعين ومن يسمع

عليه الاسماء

عليه الاسماء وين قلن يقرب الله اي مثال المقرونة بالسبعين
 زيد في البيت من ربي فاعله ان يسمع فليس من الله في شئ مثال لها
 وانما ستم فستسمع لافرى مثال المقرونة بالسبعين ومن يسمع
 او فاعله ان يسمع فليس من قبله فليس من قبله فليس من قبله
 مشيت او مشيت بل اي سواها في مشيت او مشيت بها فيجوز الفاء
 لضعف التثنية في المشيت لانه يحتمل الاستقبال قبل دخول الالة
 ولا وان كان لا مستقبل لكنه قد جازى عنه فموجب بل مال مقرون
 مع الترفع رفع الفاعل لانه الفاء مانع من الزم ويموزع في مقرون
 مع الزم نظر الى وجود التثنية في الجملة لانها خفت للاستقبال فموجب
 انه تضرب بضرب بالجرم او فاعله ان يسمع فليس من الله في شئ مثال لها
 اضرب من ضرب يسوي ان يسمع فليس من الله في شئ مثال لها
 فمن يؤمن به فليس من الله في شئ مثال لها فليس من الله في شئ مثال لها
 وارتفع الرفع والمضارع ان يسمع فليس من الله في شئ مثال لها
 طرقت الشوط لاصرف في الاطعمة لافضل يقال ما انه ضربت في ولا من ضربت
 ضربته وان لا يميز الفصل بين اداة الشرط وفعلها بشئ الا
 لا ولم في المضارع فلا تقول ان يسمع فليس من الله في شئ مثال لها
 وان لا يميز جمل الانشء شرط وان قد يطرأ الواء على انه ولو لم
 في مضارع مع تقدم التال على الجملة اذا طرأ تقييد الشرط اولى
 بجزائه من نحو اكرم ولو شئت فاستمر جيبه عن الاكرم وتقييد

وهو المسمى بالاكلام ومنه اطلبوا العلم ولو بالحقين فقيموا
 العلم بغير حكمة على تقيض الشرط اي الكرامة انه لم يشترط في العلم
 وقيموا العلم والمعرفة والحق ان يشترط في العلم وتقدم هذه الاقوال
 البحث من المعلوم بالاصالة والادلة في شرع في المعلوم بالنسبة فيقول
 ان المعلوم بالنسبة ان الذي هو سبب تسمية المعلوم بالاصالة
 والافتقار من ذلك من عبارات لم يعرفه في ان انواعه في الاستقراء
 وان سبب تسمية المعلوم بالاصالة بالاول انه يقول هو الثاني
 ولكن بعد وفيه الاستسواب ولا يجوز تقديم شي من هذه في
 على مشهورها في اللغة في ضرورة الشرع في المقطوع في مطلقين
 ووجه انه السداد وان كيد المعنى في حيث بها قبل الخلق بليست
 في الخلق في ذلك الشهور ومنها ان الله تعالى لم يوجبها حكمة
 في سببها ان الصفة وان كيد المعنى في حيث بها قبل الخلق بليست
 في مشهورها في حيث بها كيد المعنى في حيث بها قبل الخلق بليست
 وان البديل في كيد المعنى في حيث بها كيد المعنى في حيث بها قبل الخلق بليست
 عليه وان المعطوف في كيد المعنى في حيث بها كيد المعنى في حيث بها قبل الخلق بليست
 هو القياس ووافق في كيد المعنى في حيث بها كيد المعنى في حيث بها قبل الخلق بليست
 خلاف لمن خالف واعلم بها ان كيد المعنى في حيث بها كيد المعنى في حيث بها قبل الخلق بليست
 في كيد المعنى في حيث بها كيد المعنى في حيث بها كيد المعنى في حيث بها قبل الخلق بليست
 باب في النوع الاول من الانواع الخمسة في الصفة وهي اكثر من اربعة واستقلا

واوفر فائدة ونداء في يدك حيث تتركب مع
 يتبع على معنى طائفة في مدلول يتبعه في جميع انواعه والى
 واختلاف الجنس فلا يحتاج الى احكام رقيقة لا فراجدة ويدخل في وصف
 مجال المتعلق في جانيه رجب حسن غلام فائدة يدك حيث تتركب
 مع الوصف في معنى فيه وهو كونه حسن الغلام كونه مطلقا غير
 مقيد به في النسبة الى موصوفه وبما عرفت انه في قوله
 في التعريف فذكره في مدلول الصفة في حيث بها كيد المعنى في حيث بها قبل الخلق بليست
 ولوله في حيث بها كيد المعنى في حيث بها كيد المعنى في حيث بها قبل الخلق بليست
 في حيث بها كيد المعنى في حيث بها كيد المعنى في حيث بها قبل الخلق بليست
 لكن قيم يخرج من التعريف الوصف لكشف معنى الموصوف في حيث بها كيد المعنى في حيث بها قبل الخلق بليست
 الطويل العريض العميق فانه المقصود من بيان معنى الجسم لانه لانه
 على معنى في حيث بها كيد المعنى في حيث بها كيد المعنى في حيث بها قبل الخلق بليست
 في كيد المعنى في حيث بها كيد المعنى في حيث بها كيد المعنى في حيث بها قبل الخلق بليست
 لانه لا مانع من اجتماع اوصاف متعددة في موصوف واحد في حيث بها كيد المعنى في حيث بها قبل الخلق بليست
 الترجع العالم الخاص من حيثها كيد المعنى في حيث بها كيد المعنى في حيث بها قبل الخلق بليست
 الحقيقة او الحكمة في كيد المعنى في حيث بها كيد المعنى في حيث بها قبل الخلق بليست
 ان المعنى في كيد المعنى في حيث بها كيد المعنى في حيث بها كيد المعنى في حيث بها قبل الخلق بليست
 في كيد المعنى في حيث بها كيد المعنى في حيث بها كيد المعنى في حيث بها قبل الخلق بليست
 ام على القيسم يستثنى في كيد المعنى في حيث بها كيد المعنى في حيث بها كيد المعنى في حيث بها قبل الخلق بليست

او مستند وانما في اى العطف بحال المتعلق يتبع في الالافين من السبعة
 المذكورة فخطا التعريف والتشديد في الحقة الباقية وقد علم حالها
 نسبة اليها في حيث انما هو خارجي رجال راكب غلامهم وامه
 راكب غلامها ورجل راكب جارية ورجل راكب غلامها ورجل
 راكب امه راكب غلامها وتوقف معرفة التبعية وعدم التبعية
 في الاشياء المذكورة على معرفة المعرفة والنكرة والمفردة والتثنية
 والجمع والنكرة والمفردة يسبق ما عدم المعرفة والنكرة اراد ان يبين انما
 فقال والمعرفة قد مر منها فيكون مفهومها وموجودها في اسم
 وضع وضع جزئية وتلقبها في التبعية اي بناء المعية من
 حيث انها معية هذه التثنية مدار الفرق بين المعرفة والنكرة
 فمرجع موضع المفهوم المعين بلا اعتبار رتبة والرجل موضوع لهذه
 المفهوم المعين من حيث انه معين وبهذا يفرق بين النكرة والنكرة
 اليها وبين السمة والسمة والنكرة ما في اسم وضع في التبعية
 لا يعني اي غير معين ما اراد الرضا لانه النكرة عنده موضوع لفرد
 غير معين من افراد الجنس والجنس من غير اعتبار رتبة على ما به في السمة
 السمة وهي على هذا مائة في التبعية والرجلية والافراد بدلت على التبعية
 فمر اراد بانه انواع المعرفة فقال المعرفة ستة انواع بالاسماء
 واصناف الاسماء الظاهر موضع التبعية كمرجع النوع الاول المفكرات
 وهي ثلثة انواع لان موضوع التبعية معين وهو غير المفكرات

مطلقا

مطلقا او ثلثة معين معين وهو غير المفكرات او ثلثة معين
 بتقديم ذكره ولو رتبة او بغيره كما اذا كان المقام عليه كما في قوله
 الله انما اولئك هم الاقرباء بل لانه انما الله ليس الا اقرباء هذا
 صلتا في المحققين من المان فبين قالوا انه انواع الوضع الموجبة
 في الخارج ثلثة بانه وجه الوضع لشيء على ذلك المشي
 وهو وضع الاعلام وكلية وهو ان في وضع شخص باعتبار ملاحظته
 انه على علم الابد في هذا القسم من تعدد الموضوع له كما اذا اراد الو
 الوضع وضع ان ملاحظا لاهل الافراد مفهوم مشترك يحكم عن نفسه غير
 يضع لكل شخص من افراد ذلك المفهوم في موضع على عام كونه
 ذلك العام والموضوع مشترك يكون مشترك من شخص في ذلك المفهوم
 العام ووضع لا مطلقا بل مطلقا ذلك الامة الكلية كما اذا تصور مفهوم
 الحيوان الناطق ووضع باذنه الانسان فالوضع والموضوع على
 عامه وضع انواع المعرفة والمعرفة من قيم القسم الاول من الوضع
 الكلية الا العلم في وضع جزئية كما عرفت وقال المتقدمون من المحققين
 ووضع الانواع المذكورة من القسم الثاني من مثله ان موضوع
 المفهوم مشترك يحكم عن نفسه بشرط استغناء في جزئية الشخص
 وهو على هذا يلزم انه لا يستعمل الا مجازا وهو اربعة اقسام بالنظر
 الى ما قبلها اتصال وانفصال والاعراب بها القسم الاول مرفوع
 متمم قدمه لانه يكون الامة والانصال اسم وليا لا يجوز

الانقسام الا عند تذكره وقد سبق في بحث الفاعل والقسم
 الثاني من فروع المنقسم وهو ان المرفوع المنقسم هو على اثنين
 مستثنيتين ولذا ذكر بعد المرفوعين وقبل الجمعيتين وصاحبه
 لفظ انت بفتح انا وانت بكسر هاء انتما كراهما انتم
 انتن للخطاب انا نحن وابتناء بالهاء بالوحي
 التثنية ومن بدأ بالكلمة نظر الى اصله والتثنية
 والقسم الثالث ضمير مشترك صورة بهي منصوب
 متصل ومجرور متصل لا يفرق بينهما الا بما ملهما فان
 ناصبا فنصوب نحو ضربه ضربه ضربه ضربه
 ضربه ضربه ضربه ضربه ضربه ضربه ضربه
 انهما انهم انهن انتك انتك انكم انكن انتن انتن
 يجوز اني وان بلانون الوقاية ويخذف نون وان
 جاز في مجرور نحو له الى اخره نقول له لها لهما لهما
 لك لكما لكم لكن لي لنا وعلامه علامها علامها
 الخ وان محتمل لهما محتمل لهما ولذا لا اختلاف في نحو
 الفاربه وميناربه فسيبويه يجعله في الاول منصوبا
 كما لو وقع كسم فلانهم مقامه والذمانه والذم
 والمجرور في احد قوليه مجرور او في الثاني مجرور او
 الاضطرار يجعله منصوبا والى اتحاد لفظ المنصوب المتصل

والمجرور

والمجرور المنقسم على الاقسام اربعة ومن نظر الى انقسام
 العامل جعلها تحت وجع المشترك قسمين مستقيمين منصوب
 متصلا ومجرور منقسم والقسم الرابع منصوب منقسم وهو اياه
 اياها اياها اياها اياها اياها اياها اياها اياها اياها
 اياها اياها اياها اياها اياها اياها اياها اياها اياها
 البض في المنصوب فرائض على المجرور لانه اياها مشترك بين المعاني
 الكثيرة ومنه ذهب الخليل والافضل انه اياها مضاف الى ما انقسم به
 وهذه في غاية الضعف اذ لا يضاف في الضمير قال السبكي والراجح
 الضمير هو التوابع اياها مضاف اليها وقال بعض الكوفيين انه اياها
 الضمير وارتفع الرض فاعلم ان الضميرين ولا وجود للضمير
 المنقسم الا في المرفوع وقال الفاضل العصامي والظاهر ما قبل
 انه هذه الالفاظ يكتفي بها في انه لم يوجد اسما يختلف
 او اوجه مضافا ومضافا لانه كونه الاسم الواحد موضوعا
 لمعاني كثيرة ابعد والنوع الثاني من الانواع الستة المرفوعة
 ما لا يتصل ولا يلازم واحد معين حقيقة كما في العلم الشخصي
 او اعتباري كما في العلم الجسسي بوضع واحد وهو قسمه
 على شخص وهو ما وضع لشخص واحد فهو زيد وعلم نفسه وهو
 بوضع لا مطلق بل بوضع شخصي عن سائر المفهومات
 وقال ابن الحاجب والشيخ الرضائي انه كونه معرفة اعتباري

محض كعدل عمر ونحوه في اذ الحان الجنس بين وسلامه
 في اذ الحان الجنس معني النوع الثالث اسما الاستارة
 وقد رقت انه وضع على باب امر عام والموضوع له كل جنس في
 شئ من تنان والامر العام مشددا وضع العراض للمذكور
 مثا رايه بالاشارة الحسية على حفظ مفهوم المثا رايه
 المفرد المذكور المحسوس بعد ان لم يحد ويحد ببناء خبره
 للمذكور المفرد وعلى الاول خبر مبتدا، المحذوف في اي هو للمذكور اول
 مبتدا، وذات مبتدا، فانه الخبر منها والمثله خبر محذوف في اي هو
 اي ذاته تقدم رتبة اوزان في ارفع مبتدا، والمثله خبره قسم
 على يكونا الخبر اقرب الى المخرج او منها مقدروا في ذنبه والنب
 والخبر والاشارة بقرب التالين، اذ العادة في الفرق بين الذكر
 والمؤنث ان في الباء، ولذا جعل اسم البواقي من صيغ المؤنث
 ونفي هو لا غير ذي بقرب الالف يا، للفرق المذكور اذ قد
 يفرق بينهما بالباء، نحو تضرعني وقسم هو الاسم لبقا، بعض
 حروف في المذكور في وفي بقرب الالف يا، مبالغة في الفرق وندوة
 بقرب اليا، مما سكت في الوقف والاصم او كسوره بلابا،
 ولما اراد بهن ما تلي اللغتين واكتفى بالاعلام وقسم في ذهي
 بالياء، وذات بالحق ان لم يذكرها لقله استق لها والمثله
 اي المؤنث تارة رخصا، وتبين نصب وجزا وهذا من دلائل اصالة

تا لخصها الى المذكور والمؤنث اولا، اما وقد يكتب اليه
 بعد الهزة الشا يبتس بالي حرف الجر وحمل عليه تعدد ويكتب
 المقصور بالياء، لجهالة احد ويحقق او الله يا اي اسما، الا
 شارة حرفي التبيين اراد به مالا شتهرا اختصارا للاوقات
 بالجم ويحقق لولا شارة الى التعريب او المتوسلة ولا يوفق للبص
 فيجتمع مع الالف نحو عندك وندوة الذي فلا يقال عندك ويفهم
 بينها وبين اسم الاشارة بانها واخوانه كثيرة نحوها ان ذواتها
 اشترى اولا، واما انتم فتقولان، واما، الثانية تكرار لا ولى
 نحو عندك او يتصل باو اخر مع طاف الخطاب اي لاني قد قلت على الخطاب
 ليدل على حال الخطاب من الافراد والتشبيه والجمع والاشارة
 والثانية وتعود في عدم امكانه اسبغة لانه لو كان اسما كان
 معولا ولا يمكن عدم علة فيقال في خطاب المذكور ذاك بالفتح
 وفي المؤنث ذاك بالضم وفي تشبيهه ذاكما وفي جمع المذكور ذاكم
 وفي جمع المؤنث ذاكين والمثا رايه في الكلام مفرد مذكر وكذا اي مشر
 ذان في التفرقة مع حرفي الخطاب او مشر ما ذكر البواقي من ذان اولا،
 وتا وتا تقول ذاك ذاك ذاك ذاك ذاك ذاك ذاك ذاك ذاك
 مشر مذكر واو لثان الى اخره واما الى اخره فليكون
 خمسة وعشرين ويجمع بينهما اي حرفي التبيين مع حرف الخطاب لعدم
 ايمان من اجتنابها واخذة لم معني لا يفيد الاخر فهو عندك

كما يفرد احد من الاخرين معناه فان يقال ان يقال
 العرب في كلامهم تلك في الحق اللازم به فمنه في اليا واليت
 بخلاف ذلك فانه اللازم فيه مشترك بتحرك اللام بالفتح او الكسر
 للذكر او المؤنث فيتموز ايهما تريد التاء بهي فيكون في ان وت فيجوز
 اربعة اول ذلك في الاخير في اوله بالفتحة والفاصل العاصم فيه
 ان يكون كذلك لكتب باب و فيه ان كتب بالالف لغيره و
 في الوسط بانصاف اللام في الواجه ان يجوز ان يكون مقصورا
 متحركا في ذواته فيكون مشددا في ان مشددا في التثنية حال
 كونها للبعيد اي لا مشاركة الى المشا واليه البعيد لان زيادة
 الحرف في ذلك على زيادة المعنى فاذا استعملت في القريب والمتوسط
 يكون بغير من التثنية و في آخره في تشديد في التثنية و بيان
 في الخطوات من شروح الكافية وغيره فانه انما السهم الاشارة
 باللام و حرف الخطاب في الخطوط هو ذلك او التثنية المشددة في
 التثنية ثم ذاك للبعيد وبالها فهو هذا هو الكافي في ذاك
 للمتوسط وبغيره هذه المذكرات للقريب فيكون استعمال واحد منها
 في موضع الاخر استغنى لا في غير معناه كما ان استعمال الكلمة الامر القليل
 في غير معناه تشديد من غير الاستغنى في كمال نفيته لكن في الفاضل
 العاصم في شرح التثنية كثيرة استعملت في موضع الاشارة
 الحقيقية فاذا استعملت معناه في القريب او البعيد والمتوسط

يكون

يكون استغنى لا في معناه وفي هذا فقص هذا وانكوبات
 تستعمل في الكلام وبغيره من الحركات واما ضم بالفتح و
 بالضم والتثنية وهرين وحق بالفتح والتثنية وقد يكر
 وقد تخرج هذه بين والى وقد ينضم منها المشددة اللام في دونه
 ثم و ثلث فضاء وحق لك فلكلما في في فوضوعة لا شارة
 الى الكانة السبع خاتمة وتستعمل في غير التشديد من غير
 يقال تحت القريب وحق لك فلكلما في في فوضوعة لا شارة
 للبعيد والنوع الرابع من انواع معرفة الاسماء الموصولة ان
 الشهير بهذا الاسم في بين النجاة وقد سبق ان من الموضوع
 بالوضع العام للموضوع له الخاص مثلا ان موضوع العلم معاني مشي
 بانها في بعضها جملة خبرية معلومة مشهورة من ان مع كافي
 بقوله ولا بد ان الوصول من هذا المعنى ان لا يستعمل في الكلام الا
 مع مصلته لا بغيره ان يذكر في الكلام ويكون جزءا منه بصدت تحت
 يستحق الاطراب الجموع لان بناء في الاسمية لان لا شيء من الاسم
 يستحق الاطراب بغيره وجملة استعمل في وضع الوصول الى
 يعتقد المشكك ان الخطاب يعرف بكونه محكم عليه بحكم معلوم الوصول
 مستعمل في قول الله سبحانه وتعالى خلق الاشياء او في بعض الاوقات في قول الله
 اكبر من او بغيره من غيرية لا محله لها من الاطراب لانها ليست محله
 الاطراب على ما عرفت معلومة لك مع ان يلزم كونها

بحيث يعلم السمع مضمونها ولو في اعتقاد المتكلم و لزوم الجزئية
 معلوم من اعتبار معلومية السمع لانه لا يثبت لانه لا يثبت مع شهود
 معلومها مع بلوغ معلوم السمع مع ولو كان الجزئية غير معلومة المعقولة
 لا لا تقع صفة و بهذا ظهر الفرق بين الوصول والموصوف في من
 اقيمت من طرفه لانه الوصول معلوم انما في مضمونه الصفة قبل
 التكلم به بخلاف الموصوف فجميع الوصول لانه المضمود و معنى
 الموصوف انما في نفسها فمضمونها الوصول و تخصيص التسمية بالذكر
 اما ما حكى عن سببه لا يكون العائد في الصفة الا الضمير و انما العائد
 لانه قد يوضع موضع الاسم الظاهر كقوله يا رب ليس انت في عالم فظن
 و انت انت في رحمة الله اطلع الى في رحمة الاسم ان يكون التسمية
 خائب لانه الاسماء الظاهرة غيب و قد يبدل عند التسمية كقوله
 اذا كان الوصول او موصوف فيه عن واحد منهما في قول علي رضي الله
 عنه من ان الذي سكتني امي حبيدة و نموت الذي اكرمتني و انا و
 انت ارحم الذي اكرمتني و اكرمتني و ذلك لانه في جانب المعنى و
 اما اذا كان التكلم او الخاطب خبر عن الوصول او الموصوف فلا يجوز
 الا التسمية الذي قال كذا ان او انت و يجوز عند اي الضمير كقوله
 في الموصول نحو انما انت الذي بعث الله رسولا في بعثه و قبله في قوله
 مني يجوز عند من يقرن بالجملة لا ينطلق بما سطر اي بما هو سطر
 و قوله تعالى فاصبح بالانوار اي به و فافضلت انت قاض اي قاضية

و هو الوصول الذي و من مطلق عليه هو الواحد لانه لا يرد في
 تعريفه بالتعاقب بين البصريين و الكوفيين زبدت لانه لا يرد في
 المعرفة بها كوصف المعرفة بالثبوت في الصورة و الذي اسمره حصول
 عند البصريين و لانه زائدة عند الكوفيين و الموصول الذي لا يرد
 ان كنهه كنه كرسى فافسدت فصار الذي قد يشبه و بانها
 و ياء التي مكسورة او مضمومة من نحو ان تعرب كافي و القياس
 انه ككتب باللامتين لكن ثرك لتسليم لا ميري منزه جز على كل
 ادخل لزوم لام التعريف و لفت و اي الواحد الثاني و هذا
 و اللذين نصب و جاز و جاء الثاني و كذا التثنية في غير الفصح و الا و الى
 كونه مبرين عند اختلافهم في نصب و جاز كذا في الزم و هو من
 الحق معنى و في ثبوت اسم الاشياء كذا في نصب و جاز كذا في الزم و هو من
 و الاختلاف ليس له منها معرفة و كتب باللامتين للدلالة على التعدي
 بينه و بين الجمع و تم عليه الثاني و بجملة الكثرة و قية و في التسمية
 بالعاقبة التثنية في الوصول التثنية من الرفع و نصب و الجزاء
 كثر و جاء التثنية في الرفع في لغة موهبة فالزعمش في الارب
 الجمع على لغة من شدة و الياء في التثنية فكانت الصلة التثنية في لغة
 احد اليائين ثم اطلر اطلال في قوله و حكى عن بعضهم انه يثبوت في الرفع
 و التثنية في نصب و الجزاء و قد بحث في التثنية تمهيد و الياء كذا
 في جميع ما سكت هو الواحد في التثنية و لفت هذا الواحد

مع حصول التام الحقيقة من حيث وجوده في ضمن بعض الافراد غير
 معين في الوجود فهو لام الصمد المصنف او في ضمن جميع الافراد فهو
 لام الاستفراق او في ضمن حقت معينة فهو لام الصمد المصنف والعرف
 بحرفي الشئ الى الصالح لانه يعرف بالصفة قوله اذا قصد به اي
 بالشاء او بالحدس في شئ معين في الخارج وليس العرف في شئ خارج
 والنوع التوسمين الستة الاسماء العرف في الوجود هذه الخمسة
 انما هي معنوية لا انطوائية في ذاتها لا تفيد التعريف وقد عرفت ان شئ
 غير معين لا تعرف بالاضافة ثم ان الضاف في الوجود اعلم من
 ان يكون بالواسطة ثم غلام زيد وحماد غلام زيد ثم انما ذهب
 سبويه في ترتيب المعارف ان الاطراف هو المظهر ثم العلم ثم اسم الاشياء
 ثم العرف بالادوم والوصول والمف في مرتبة المف في اليد والنوع الثلاثة
 من الانواع الخمسة المعرف بالبنية العطف بالمر في اي المعطوف في باجدها
 من عطف عليها كماله وصال اليه لانه المظهر بكونه بالعطف الى طرف النسبة
 او بغير اليه وهو العطف تابع بتوسط اي يقع دائي فلا يرد الصفة
 المصدرة بالاولى على تقدير تسمية والتاكيد المصدر بالغا، وشم للشيء
 عند ترجيح بينه اي التابع وبين متبوعه احد المروف في العشرة والمالم
 يكن في غلام الحق محلات سببه كره في غيره هذا المأخذ كرهاها
 فقال ويصلي المروف في العطف الواو وما عطف عليه هو المرفوع
 المعطوف في والمعطوف عليه الحكم مطلق بل هو نيب والفاء

مع التاكيد على تعقيب المعطوف وشم مع المالكه وشم معها كونه
 فيه حقيقة لا خارجية معطوفها جزاء فوق او طيف في قبيلها ليدل
 على قوتها او ضعفه فموت الناس مع الانيب، وقدم الى ج مع المنة
 في ان التضمن ثبت الموت ويندرج من الادنى الى الاعلى وكذا في قدم
 الحج وان لم يكن في الخارج كذلك على بالامات يقوم بالقياس الى
 نيب، فخططين وكذا التضمين واو واما واقم نسبت الحكم الى احد
 الامرين او الامور في غير معين عند التكلم قالوا قد جازا او معنى
 الى الآ واقول في نفس هذه تعري بتحقيقه والتحقيق انه او معنى
 ثم رايت الفاضل المعاصم يقول والالظهر ان بعينه ويستفاد من
 ما يؤول الى احد المعين في قولك لا لزيد او تعطيني حقي معناه
 ان احدا لا مبرين واقع البتة يستفاد ان التزم ينقطع عند الاعطاء
 او ان التزم طائفة وقت الاعطاء انتهى فوقع الشا في حكم التسمية
 ويحيى او يمينه بما يختص بالجم او ليس يمينه في عطف بالمر في اي
 استيف في اذا اعطف بان لا لم قبل المعطوف عليه ان اذا اعطف
 بما يجوز تركه والشم بعضهم كونه اما حرفي عطف لانها قبل المعطوف
 عليها ليست للعطف في الرفع والحق هذا والعطف الواو والافز
 على الثانية واما مفيدة لاحد الشئين غير عطفه بيزم قسم
 ام المنصه مكرمة الاستفهام ويكونه المعطوف والمعطوف عليه
 في حكم لفظ واحد اذ قولك اني عندك امر ثم في قوة قولك

لا ثبت الحكم المعطوف بعد نفسه عن المعطوف عليه وينتهي مع هذه
اعلم الباعث من اداة القصه واذا ذكر قبله لا في كانه اليا ومثبت
نحو جئت زيد لا بمرور فهو نفي الى الحكم عن المعطوف عليه فاذا
كان منفيا فلتفسر به النفي في المعطوف عليه نحو ما جاء زيد لا بمرور
وربما يدور على الخفاء المشهور او اذا عطف به الجملة على الجملة
فيجب الانتقال من حكم الى اهم ولكن ليست عاطفة اذا كانت
مع الواو والفتحة بل تحذف من المشبهة وشرطها تغيير في
ما بعدها كما قبلها نفي وان ثبت تا او لم ينع نحو ما جئت زيد لكن
عمد ونحو زيد ما ثبت لكن عمدا وقسمي عاطفة للمفرد في الكلام الموجب
فان كان على ما نحو ما زيد لكن عمدا قال الزبي ليس لهم رث بعد فقد تم العطف
و زاد بمضارع في المفسرة والاضح انه ما بعده عطف بيا نه وزاد
الكوفيون ليس والاقتضى والقراء الآه واذا عطف اي او وقع
العطف اي او اريد ان يتبع العطف على الضمير لا الظاهر المرفوع
لا المنصوب وبسبب حكم العطف على المجرور المنصوب لا المنصوب فانه الى
المنفقات لا شرط للعطف فيها بارز كانه ذلك المنصوب او مستند
ضربه ثاب او مخاطب او متكلم مفرد او تثنية او جمع يجب
تاكيد او لا بمنفصل او يتبع تنكبه على البصريين في التثنية وحده
الكوفيين يجوز بجامع مطلق نحو ضربت انا وزيد ونحو زيد ضرب
عمدا وعمدا ونحو زيد ضرب اعمدا ونحو زيد وضرب اعمدا

لانه الغاطر المنقسم كالجزء من الضلع لكونه الاتصال من الطرفين من
 الضلع لكونه تحت جاليد لعدم استحقاقه في التقاطع خاص والعطف
 عليه كانه على بعض حروف الكلمة فانه لا يظهر انه منقسم في الحقيقة
 ولا يجوز ان يكون العطف على التكيد لانه المعطوف في حكم المعطوف
 عليه فينضم ان يكون في التكيد او لا يجوز في كل وقت ان يقع قسم بين
 المعطوف عليه والوكالة بين العاطف والمعطوف نحو قوله تعالى ما انكنا
 ولا اباؤنا فيجوز ان يكون التكيد بما يقع عند التفرقة بين طول الكلام
 به وان لم يوضعت اليوم وزيد وتوضعت انا اليوم وزيد واذا
 عطف على الضمير والوكالة العطف على الظاهر لا يشترط في شيء العين
 التي تقتضي ان الجائز في المعطوف حرفا كان او اسما مضافا الى الاتصال
 فيكون في المعطوف على بعض حروف الكلمة ولم يكن مستقصا فلو كان
 في الاستقارة من ذلك في القسم في المخرج ثابت من التكيد واذا
 لم يكن الاصل لم يكن البدل وايضا اذا عطف الضمير على اللفظ لا يعطف
 الا بالجر فاعلم ان ذلك عند الكوفيين يجوز بل اعم من ان يحررت
 بين زيدا والجر في المعطوف زائد اقامة الحكم لعدم الجر بالاول
 بدليل الحال بينه وبين ان بين لا يضاف الا الى المتعدي واما كونه
 الزائد في الزوائد والجر به كانه في كونه بالذات بين مضاف الى المتعدي ومع
 لانه الثاني زائد في الاول مضاف اليه في الاختار ارفع
 والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيجب ويتبع له من الاحوال العاطفة

بالنظر الى الغير فقط او مع نفسه الا انه يقتضي سببه باحد معنى
 يقتضي العطف به ايضا نحو زيدا والجارث
 وزيدا وزيدا لانه في اجتماعهما يقتضي سببه باحد
 فيرد الثاني عن الاول وهو لزوم اجتماع ادائي التعريف
 لموجود في المعطوف وسبب بناءه وان كان كونه من دي مفردا
 معرف في غير موجود في جملته وسبب الخطاب عند التكملة يثبت
 في زيد واذا كان المعطوف في حكم المعطوف عليه لم يجز ان يكون
 قائما او بقائه والذات صواب والاسم رفع ذهاب على ان يكون
 خبرا مقدما اذ لو كان منصوبا عطف على قائما او مجرورا
 عطف على قائم ثم يزوم ان يكون خبرا عن زيد فينضم ان يكون فيه
 ضمير كانه قائما ولم يوجد لانه خبره لعدم حكمه في المعطوف
 الجمل على الجمل هو المشهور في الفاضل العمام فيجوز
 عطف ذهاب على قائم في قوله عطف عمره على زيد فيكون قوله
 عطف معمول على معمول اخره قال ايضا يمكن ان يحسم
 زيد قائم وعمره قائم عن عطف مفردين على مفردين فيجوز
 عطف اثنين حرف واحد على معمول واحد واحد بالاشياء
 معمولات على لم واحد بالاشياء لانه باقية في العاطف مضاف
 مقامه والواحد يقوم مقام الواحد فيختص في الاطراب
 نحو ضرب زيد عمره او بل خاله او متفقين من خطبت زيد قائم

قان و لا قان و اعلمت زيد و افاضله بكم الحمد اكرم
 ولا يجوز عطفها بحرف واحد على معمولين
 متى يقع في المعول اتفاق في الهم والاختلاف في حرف العطف
 على العاصم ولا يقوى انه يكون حرف واحد على عاملين كما في انه
 زيد بضرب بكرة او حاله بكرة او انه زيد اضرب بكرة و على اخوه و يجوز
 الاختصاص اذا لم يقع فهم بين العاصم والمفوض في الجزاء بغير الاختصاص
 لنسب فلا يجوز دخول زيد على و بكرة حاله بوجه الفصل قوله الا
 ويجوز زيد في الدار و الجزاء عند عدم الفصل قوله الا عند
 تقدم الجار على راي الاكثر منهم الا على التضمني و نحو في الدار زيد
 و الجزاء و و نحو في الدار زيد و الجزاء على الترادف بغير الجزاء و على
 المرفوع و المفعول في جانب المعطوف و المعطوف عليه و عدم الجار
 في جانب المعطوف على ما مر لانه مورد التسمية و جعلنا التقديم الجار
 على اللاحق و ان نصب لانه يزعم انه لا يجوز حذف المثال بمثال
 المتن لانه التقديم على العاصم المعنوي لا يتصور و يحتمل ان يكون
 المراد كونه الجار متقدما على ما روي عن الكوفي و القراء
 و الزجاج و الاختصاص في جواز المثال لانه و نحوه الدار زيد و الجزاء
 و الجزاء و منه سببه مطلقا لذكرنا و القراء مع على و الجزاء
 ما نقل ابن مالك عنه و هي بغيره الجار في كل مورد يتوهم
 العطف على معمولين مع قول مالك سودا و غيره و لا ينفك

سجد اي و لا كرم بغيره و انما يجوز الاكثر بغيره الف بطن
 المتكثرة قياسا على مورد التسمية كما ذكرنا و قول اخر في الاستدلال
 بحسب بين امرأ و نارتو قد يقيم نارا اذا العطف على معمول
 عاملين خلاف الاصل في قوله في مورد و سس على لانه في غير
 كذا في الترخيص و الثالث من الجمل ان الكيد يقال في الصحاح الا
 فصح التوكيد و التاكيد و التاكيد التقرير و ان كفي شعور و ما
 يطلق عليه لفظ التاكيد في نفسه ثم كفي شعور فمع انه معناه
 التقوي بغيره من غير بغيره ثم كفي شعور فمع انه معناه
 لفظي لسمي به لانه يعزز اللفظ كما يعزز المعنى و المعنوي يعزز المعنى
 فقط فسمي بذا معنويا و ذلك لفظيا فقا بينهما و هو تكرار
 اللفظ الاول بمعنى مكررا ما بعينه او بموازنة مع اتفاق
 في اللاحق المقصود به تزيين الكلام او مرادفه كائنا في المصغر
 المتصل و لا يخفى ما في عبارة المقوم من المسامحة لانه التكرار
 ليس التاكيد الاصطلاحي الذي هو التابع و لذا افسدناه بالتكرار
 فاختل المرادف لانه الظاهر عطفه على المضاف اليه و هو
 ظاهر الفاد و لا يمكن ان يراد به المؤكدة بفتح الكاف الذي
 هو الضمير المتصل لما ضافة الى ضمير اللفظ الاول فهو اما مرفوع
 معطوف على التكرير و الضمير راجع الى اللفظ الاول او مجرور
 معطوف على المضاف اليه فيكون من قبيل عطفها بتبنا و ما

اوالة وادخلهم جمع ولا نقول بارجالهم جمع بل بلسانهم جميعا
 واكتسح وابتع وابتع مثا جمع في تبيع ما ذكر وجوز الكون
 شئنا المنكر والمؤنث تقول اجمعوا وجمعوا وكنوا اخوانا
 لكن في رسم جمع وهذه الشئنا اجمع بجمع تبيع كفرنس واول
 لا تبيع فانه اخذ في اجمع على افعال في التاء كس بجمع مؤنث
 بمعنى تبيع وجمع على ما قيل انه اكتسح من حول كسح بمعنى نام وابتع
 من بضع المعرف بجمع سأل وابتع من بضع بمعنى روى وابتع من
 ابتع بمعنى طول المتف مع شدة مرة وقيمة لا معنى لها فيكون
 من حسن بسبب ولا تقدم هذه الشئنا على اجمع لانه
 اجمع صريح في التاء على معنى الجمية على خلافها كما سبق ولانه
 هذه الشئنا بدونه مظهر ما ذكره في التبع وفيه تذكروا لاف في
 في جواز ذكر اجمع بدونه اخوانا كما في قوله في سجد الملائكة
 كلهم اجمع بدونه مظهر ما ذكره بدونه النفس العين وفي جواز
 ذكر كل من النفس العين بدونه الاخر قوله فيض من الهوى لا يجمع
 يكون فيض في التبع بجمع عدم التقدم وعدم التذكروا فانه
 الجملة في نفس التبعها بالجمع وفي التبع والاف في ان لا يجوز تاء في
 اجمع من احدى اخوانا المشبه رانه اذا ارادت ذكر اخوان
 اجمع وجب الابتداء بما يجمع ثم ياتي باخوات على هذه التبع
 اجمع التبع اجمع اصح واما اريد بجمع بين الالف لا التاكيد المعنوي

لا يجمع

يقدم النفس ثم العين ثم التاء ثم تبيع ثم وشم واذ اكد التبع المفعول
 النفس البارز والمستلكن بالنفس والعين اكد على او عليه
 اكد اكر لا ينفصل فيخرج المؤنث من لونه طائرا وبه زنة صودة
 الاستقلال فلا يكون تاكيد به بانه فائده في الكسرة وفيه دفع
 الالف بالالف ثم يبرز هو نفسه او ينفذ وضرب انت نفس
 او عين وضرب انت نفس او عين اعلم انه فائدة التاكيد اللفظ
 غالب دفع توقع التبع انه المظهر لفظ او يجوز ان اقلت جاتني
 زيد يجوز ان يكون يتوقع التبع انتك اردت ان تقول جاتني كذا
 فقلت فقلت زيد وانه مراد ان جاتني فزيد او غلام فتموزت
 قد فقت بلسانه فقلت فائدة المعنوية في النفس والعين دفع توقع
 التبع وحين عد على من الفاظ المعنوي دفع توقع التبع مع عدم
 مشمول المؤنث للمرأة من الاجزاء اقلت فانه ان القراءة بتوقع التبع
 انتك قرأت بعنف قد فقت يقول لفظ اجمع وقس على هذا قوله في
 انك تخطيهم اجمع لانه في ينفذ مشمول السجود والخطي الا فراد الملائكة
 فاجمعوا في تاكيد على تاكيد حذاف ينفذ عليه التبع وقيل سجد الملائكة
 والذين التقوا في ان الاول ينفذ مشمول والذين الا جمل على السجود
 في زيادة واحد لانه من الجمع كان فيهم تاء واحد منهم السجود وسجدوا
 فجمعهم وارجع من التبع البدل وهو في التبع السبعين الخلف
 عن التبع وان سبت طائفة وفي الاصطلاح المقصود ان التبع

قصد النسبة الى نحو ثمة زيد اخوان او نسبة الى الغير نحو مني زيد
 اخوان بالنسبة الى ثمة في الكلام خرج من على العطف بالمرق ووجه
 ان المنوع حال من الضمير المستكن في مقصده وان بها وزاد ذلك التباين
 فيكون مقصده وانسب نسبت في الكلام بان يكون ذلك المنوع توطئة
 وتتمهيد لذكر التبع فيترجم ان يكون مقصود الابدان ذكر التبع
 الاجل والتفصيل لان في ذكر الشيء او لا يوجد ثم تفصيل تفصيله في
 لانه وقوع بعد الطلب فخرج العطف لانه المنوع غير فيه مقصود
 واجيب بان يقع قصد ثم يترجم منه ويقصد الى التبع فكان مقتضى
 على سبيل التعاقب في الابدان وفيه انه بدل الفلظ ثلثة اقسام قسم
 تقصد فيه الى الابدان منه ثلثة قسم اوله ما سبق بلسانك وانك
 غلط فيه وتقصد الى الابدان ويسمى تعاقبا بدلا ونظر الى الترتيب من
 الاول الى الاخير وكثيرا ما يستعمل البديهة فلا بد من شرح وتفصيل
 الى الابدان منه نسب ثلثة المقصودات اولها الابدان ثم تتبادر الى الابدان
 وقسم يتبادر الى الابدان بلسانك ثلثة المقصودات الاولى الى الابدان
 لا يعطف بهم فيكون متبوعا مقصودا بالنسبة على سبيل التعاقب
 واقرب الى الابدان اربعة بالاستقرار بدل اللفظ من الترتيب والابدان
 منه الى الابدان هو الابدان منه انما كان صدق الابدان منه في نفسه واحد
 بان يكون صدق في الابدان صدق في الابدان لا يخرجوا ثمة زيد اخوان
 ونحو اخوان ثمة الى العالمين وبدل البعض من اللفظ الى بدل هو بعض

الابدان منه في اللفظ في عين بيان ان كان الاول البدل
 جهة الاول البدل منه نحو ثمة زيد اخوان ونحو البعض ان من
 ثمة حقه وبدل الاشكال الى بدل بسبب اشتغال احداهما على
 الاخر غالبا في اللفظ في الابدان ملازمة انه كان بينهما اي بين
 البدل والابدان من تعلق والتعلق معنوي لانه في غيرهما اي كونه
 البدل لم الابدان منه كونه في الابدان في الابدان اي انه اشتغال احداهما
 على الاخر بسبب تعلق التعلق في الابدان نحو ثمة زيد اخوان
 بحيث يتصل النفس في نفسها مع بدل ذلك الاول وهو البدل
 منه اي يكون ذلك الاشتغال بسبب ذلك الاول لكونه في الابدان
 الثاني اي لا يكون النسبة اليه غير صحيحة ومعنى ويشق في النفس
 الى ذلك الثاني وهو البدل فيكون اجسلا وتفصيل مقصود منه من
 لا يبدال فخرج المثال المثال المذكور لانه التعلق بينهما ليس
 جملة المثال به فخرج من بدل الفلظ نحو سبب زيد ثوبه فان
 مع قيم سبب زيد ثوبه التعلق مع الشيء في الابدان والاسباب
 اليه من متعلقات زيد من الجسد والثوب وغيره كذا في الابدان
 ان ثمة حقه وتجب النفس مرق وبدل الفلظ الى بدل بسبب غلط
 المتكلم انه كان ذلك الابدان من غلط جرحي بسبق التبع في الفلظ
 فيه حكمي او التسمية في ثمة لابت رجل حمارا وحماره وحوالها و
 الشان عند الحكم في ثمة في الابدان اي بدل ولا يقع الى بدل الفلظ

۱۰۵ طریاب

الاعراب قبل العلم ليست بالاعراب وان كانت موجودة ذات
 فالاعراب من حيث ان الاعراب لا يكون الا بعد العلم يمكننا ذكره
 المصنف في الامتحان وطرد فيه جميع الشك في معر بانه مفرد
 او مبتدأ لانه الشبهة كانت مطردة اما والله يعلمها
 على وتيرة واحدة من الاعراب ثم هو الى بسبب اخر العرب
 والذي يقتضيه تعميم الاعراب للفظ والتقدير كافي
 كما في التقسيم الرابع تعميم الاختلاف في لها لكن يا باه اضاف
 الاخر الى العرب فثبت من تخصيص الاعراب لاولين وجم
 البحث على كافي مسقطا او من انه يرد بالعرب ما فيه
 الاعراب معر بانه مبتدأ والمعاد بالآخر ما كان اخر عدلا
 الاضافة لو فرضت فيشمل الحقيقة كمال زيد والجائزى كنت
 قلعة ويا يعزى ولم اى للاعراب مطلقا تقسيمات اربعة
 بالاستقراء متداخلة يدخل اقسام بعضها في بعض لانها
 متغايرة لا متباينة مثلاً اقسام التقسيم الاول ذوات
 الاعراب ونحن نوجد في التقسيمات التي بعد هذا تقسيم
 الاسم الى العرب في الجنب باعتبار وتقسيم الى المعرفة
والنكرة والاعراض والتثنية والجمع التقسيم الاول
من تقسيمات الاربعة تقسيم بحسب الذات والمضيف الى
 ذات الاعراب وحقيقة والكوز ذات الشيء مقدم فمقتضى

ریحله و ریحایی و خندان و طنین و آئین مختلف بود

وهو الالطاب اذا حرك وصح الاصل لنفسها وكونه اذ لم
 المقصود ولتقدم او حرف وهو تضعيف الحركة او ثابته
 وليس باصل او حذف ولا يكون الا حذف الحركة او الحرف والذ
 اخرى الحركة ثلثة بالاستقراء ضمة سميت بها لا بضم الشفتين
 بها وفتحة لا بفراج الضم وكسرة لتسقط الحركات كاذ
 مكسرة نحو جائز زيد ورايت زيد او مررت بزيد والحرف
 اربعة واو والفاء والياء والهمزة الحركات ابدا ضرها نحو جائز
 ابوه ورايت اباه ومررت بابيه ونحوه لان كل حرف
 اللتين والحقة نحو يضربانه ويضربونه وتضربان والحذف
 ثلثة حذف الحركة نحو لم يضرب وحذف الاخر نحو لم يضرو
 حذف النون نحو لم يضربا فالجاء اي مجموع الاقسام الستة
 من هذا التقسيم عشرة وقد ظهرت والتقسيم الثاني
 منها تقسيم حسب المحل اي محل الالطاب وما كان ضوئيه
 اي تقسيم محل فهو اي المحل اما معرب او كان بالحرركات
 لا بالحروف والحقة اي الحالصة لا يشوبها حذف او بالحر
 الحقة لا يقارن الحذف او معرب بالحركة مع الحذف اي
 مقارن للحذف او بالحروف المقارن مع الحذف والاول
 وهو ما بالحركة الحقة اما تام الالطاب منصرف بالحرركات
 الثلثة في الاحوال الثلثة غير محمول بعضها على بعض

صفة طائفة تام الالطاب او بدل منه او غير مبتدأ فحذف
 بالضمرة رفعها اي مرفوعا او في حالة الرفع او قد رفع رفعها
 والفتحة نعت والکسرة جر من قبل في التاريد والجر
 عمر وهذه النوع من الالطاب اصل من وجهين من حيث
 انه بالحركة وقد عرفت ومن حيث انه بالحركة الثابت
 في الاحوال الثلثة لانه لا يثبت الا خلاف الاسم فهو
 اي المحل الذي هو تام من الالطاب بالحركة الاسم لا الضم المفرد
 لا المشنع والمجموع بقضية المقابلة بهما والمجموع المكسر
 مذكر او مؤنث ونحو رجال اذا سمي به اما داخل في المفرد
 اعتبارا بعينته او في الجمع المكسر لا اعتبارا باصله وتقسيم
 الجمع لا يكون في الاصل وفي الحال وقدم الجمع المكسر
 احقر زبه عن التام مذكر طائفة او مؤنث المنصرف فانه حقة
 المفرد والجمع وهذه النون اصل في المعربة فلم يبق
 فيها نقص في الالطاب فخرج غير المنصرف والاسماء
 والست على ما سيجي من تعريفه نحو جائز رجال ورجال
 ورايت رجلا ورجالا ومررت برجل وبرجال او ناقص
 الالطاب عطف على تام الالطاب طائفة بالجر كسبن وهو
 قسما فسم حرة محمول على نصبه لانه تجيء في باب انه
 نشاء الله ونحوه واثار اليه بقوله اما معرب بالضمرة

رفعا والفتحة نصب وجر فهدى هذا القسم غير المنصرف
 وسنينا نحو جانين احمد ورايت احمد ومررت بابي وقسم
 نصب محمول على جرة وهو ما انت رايت بقوله وان بالفتحة رفعا
 والكسرة نصب وجر او هو جمع المثنى التام وقد مر نحو جانين
 مسلمات ورايت مسلمات ومررت بسلات قال الفاضل
 انضمام الالف في الاعراب ان يكون بالحر كالت لا انه اخف
 الالف في الاعراب بالحر ان يكون بالحر كالت التثنية لانه
 الا شئت ان خلاف الالف والاسم في الاعراب على ما ارى انه
 يكون بالفتحة والكسرة لانه الالف مفضلة الكسرة الى من خواص
 الاسم فعلى هذا لو قدم هذا القسم على قسم الاول من قسم
 ان تقيس كما في الكافية كما في اشارة الى ما ذكره الفاضل
 لكن الميقن رابع حقة الفتحة فلهذا قدم غير المنصرف مع انه اكثر
 فمضد في سب ان يذكر قريبا من المفرد بقدر الالف كما في وانما
 فيه نصب محمول على جمع المذكور التام كما يلزم منية الفرع على الالف
 من فاعله والفتحة وهو ما بالحر في الحقة ايضا اي كما بالحر كالت
 المحضة اما تمام الاعراب وهو الالف بعد الاعراب بالحر كالت
 في الاشارة ان التباس بعض ببعض كالت بالحر في التثنية
 في الاحوال التثنية بالواو رفعا لانه من جنس الفتحة والالف
 نصب لانه يناسب الفتحة والياء جرة لانه متولد من الكسرة

فهو الالف المذكور الاسماء التثنية المشبهة للضامة معربة
 بالحر كالت التثنية بالغير بالالف المشبهة لانه اذا اضيفت اليه يكون
 اسما بها بالحر كالت تقدير الاسماء الالف في الالف
 لانه التثنية بالجمع منها مثلها من غير ما المكتبة اذا الضم
 منها معرب بالحر كالت نحو جانين ابتيك ورايت ابتيك ومررت
 بابتيك نحو جانين ابوه ورايت اباه ومررت بابيه والاسم
 التثنية ابوه واخوه ومجوعها ومضوء وفوه وذو مال
 واسم هذه الاسماء فعمل بفتح الفاء والياء ونقص واو
 الا فوه فان فعل بالسكون واجوف فانه احد فوه به ليم
 فوجبت والياء على افواه ثم حذف اللامات فجعلت على او
 او العين اعرابا لمنا سببات ذكرت في المطلقات والالف التثنية
 ومثلاث هذه الاسماء واخواب وفم وحق مشدوات
 مطلقا واخواب وحق كيد مطلقا قال المالك هو في هذا
 اقصى التثنية واخا وايا وجاكع مطلقا وهو مشم
 جث ودنو وحق هذه ذكره الفاضل والالف التي اعراب بالحر
 اما ناقص الاعراب بالحر فين اما بالواو رفعا والواو اصل
 في الرفع لانه الفتحة في الحركة والالف جمل رفعا للضرورة
 لانظر الى هذا فقدم الجمع والمخففة على التثنية والواو والياء
 نصب وجر فهدى المعرب بهذين الحرفين جمع المذكور التام

وقدمه وهو سنة ورضوه من المجمع الشاذة منه نصف
 تعريف عليه وقد جاء اعرابها بالركة على نونه في الاخر وكنت
 غواربعين جيش يجوز ان يجمع نونه على الاعراب ولا لم يجمع
 جمع التكرار لم يجمع على اوله لانه لا مفرد له من لفظة انما هو اسم
 جمع ذو وكنت القصور التي تبنى لانه لم يبق مفرد مما يبنى على
 انه مع اكثر منه احيى الى قوله واولو ككتب الواو بعد المعز
 حيا على اولى وفيه لثلاث ينسب باله البارة والى قوله وعشرون
 واخواتها من ثلثين الى تسعين نحو ما بين مسلمة واولو
 مال وعشرون ورايت مسلمين واولو مال وعشرين ومرت
 مسلمين واولو مال وعشرون او معرب بالالف رخصا
 والياء نصب وجر نحو اى المصير بين المرفعين من ناقص
 الاعراب المتعنى وقدمه واثنان وكذا اثنتان وثلثان
 وعلان وكنت مضاف الى المعز والابتداء من الالف فت
 عاذا اضيف الى مظهر جماع اعاب بالركة تقديره في الاحوال اثنتان
 لانه الحركة اسم والاسم الظاهر اصل واذا اضيف الى مظهر جماع
 اسما بها فاعراب المتعنى لانه المرفاع فرع والمظهر مطلق من المظهر وفتح
 له فروع الجانبات فيه نحو ما بين مسلمة واثنان وعلانها و
 ورايت مسلمين واثنين وكليهما ومرت مسلمين واثنين
 وكليهما وانما جمع الاعراب المجمع والمحققة بالواو والياء والمتعنى

ومحققة بالالف والياء لانه حرف الاعراب في الاسماء
 ثلثة فله اعطى حكمها لانه منها لزم التيسر في اعطى الواو للمجمع
 لانه اعطى له في الضم والالف للمثنية لانه اعطى له في الضم
 ثم اعطى الياء لانه كسر قبلها في الجمع للجمانية وفتح
 في الثنية للفرق ثم جم التثنية فيهما على الجز والثالث
 وهو نحو اعرابه بزيادة من الحذف لا يكون انما بالاعراب
 وهو نسما بالاعتبار محذوف لانه محذوفه اما حركة
 احادية او حرف من مروفى العلة فالقسم الاول وجه على ثلثة
 حركة الضم المضارع الذي لم يتصل باخره ضمير مرفوع انصهر
 ضمير منصوب اوله لم يتصل نحو خبتك ونمت وهو اى المفعول
 صحيح وهو في حرف هذه الفتن تاليس باخره حرف علة او
 الاخر ويؤيده في القسم الاخرى ان والى لانه الاخر حرف
 صحيح فرفع اى رفع ذلك المضارع كائن بالضرورة ونصب
 بالفتحة وجز منه حذف الحركة التي على الاعراب فلا يرد ما
 حرك لا لثقلها والتكثير مثل لا تقرب الظلام نحو نصروا
 ينصروا لم ينصروا والخم الثاني وهو ما كان محذوفه حرف علة الضم
 الحذف المذكور الذي لم يتصل باخره ضمير مرفوع اخره حرف
 علة واولوا واولوا والى حرفه بالفتحة تقديره اجمع فيها لانه
 لا شقاق لها عليها وجز منه حذف في الاخر لانه الجازم محذوف

ونصب بالفتح الفتح في اخره واو او يا وتقف يرا في الف
 وجزم بحذف الافر لانه الجازم بحذف في الحركة فلا لم يجبه ما حرف
 الافر لانه حرف العلة مشابه للحركة وجاء نقضه بالفتح في ضرورة
 كذا القول ان الله اسو بام ولا اب وقد لا بحذف في الافر
 في الجزم في ضرورة قال ولا تة حينها ولا تخلق وقال الم ياتيد
 والاشياء ثلثه فيقدر انما منكر في حذف الافر لانه لم يفر ويرى
 ونفسه ون يفر ون يفر ون يفر ون يفر ون يفر ون يفر ون يفر
 ون يفر ون يفر ون يفر ون يفر ون يفر ون يفر ون يفر ون يفر
 ناقص الاطراب وهو الفهم المضارع الذي اتصل باخره ضمير متوابع
 غير النون في جميع النون لانه اذا اتصل باخره نون جمع النون لكونه
 مبتدأ في الاشارة في غير العرب وكذا اتصل نون التاكيد ونون النون
 الالف في التثنية والواو في جمع المذكر والباء في الواحدة في الالف
 فرفع بالنون لان الضمير في في لين لا يتحمل الحركة في غير جمل
 بالنون لانه في في اللين ونصب وجزم بحذف في لان النون لما
 كانت علامة الرفع وحذف مع التا حنة والجازم لانها لا تبدل
 لها لا كانت الفتح بدلا عن الضمة في الفرد مخبرات وتفر با
 و يفر بون وتفر بون وتفر بون و يرميان و يرمون وتفر بين
 وتخشيان وتخشون وتخشين ولا يفر بون ولا يفر بون
 ولا تفر في ولا يرميا ولم يفر بون ولم يفر بون ولم يفر بون

ان مجموع اقسام الاطراب الحاصلة من التقسيم حسب الحرف
 تسعة والمراد بحال الاطراب بالنظر الى الاطراب المتوابع عليها
 تسعة لانه اما بالمرات المحضة ثلثة قسم تمام الاطراب وقسم
 ناقص الاطراب او بالمر في المحضة كذلك او بالمر مع الحذف
 قسما ثمانية الاطراب او بالمر في مع الحذف قسم واحد ناقص
 الاطراب ولا سبق الاشارة الى انقسام الاسم الى المنصرف
 وغير المنصرف وانما المراد احكام تخصية يمتدح الى مع فقها اراد
 ان يبينها فقال والمراد بالمتصرف من الصرف بكسر الصاد
 الى النقص او من الصرف بالفتح وهو التغير والتحويل يسمى
 لكونه عالما في الاسمية لا يشوب جهة الفعلية بعد مشابهة
 ومثل غير المنصرف قد مع انه المقصود الاصح بيان غير المنصرف
 لا صان والكون مفهومة وجودية وهو في اصطلاح بعض النحاة
 ما في اسم معرب بالمر في نص عليه في ايضاح المقصود ودل عليه
 ايضا في مقابلة قوله دخل الجوز ونوار يديه الاسم مطلقا
 لصح التعريف ايضا لانه التخصيص للثانية والمرب بالحروف
 وهو خارج بقوله دخل الجوز اذا المراد به بالكسر اذا من اسم
 الا وقد دخل الجوز فائدة في ذكره الا بانه يرا به الكسرة
 بالمر في لا بد منه باللام والمضارع في وقبولها في ذاتها وفتح
 غير المنصرف نحو زيد وغير المنصرف يسمى به بعد ما ذكره في الاسم

او كسرة تغية بادخال الكسرة او نحو من جانب الفعلية بعد

الكسرة والتعريف اي كانه قابلا له لانه فيصدق على الصرف بالاسم

افروءه او اخراى اخرى افرىاته واخره وتحقيق
العدل فيه انه اسم التفضيل يستعمل باحد وجوه ثلثة من
واللزم والاضافة فلما لم يجدوا استعملوا واحدا منها حكما
بانهم يعدون من احد ها بعضهم متمايخا وبعضهم متما بالقوم و
بعضهم متما بالاضافة ولهم وجهان والذى بحث على انه مدلول
متمايخا كونه القوم والاضافة غيبية يحسن منع الصرف والباطل
لكن يعد من القوم انه لو كان بمن وجب افرادة وفي الاضافة
لم يوجد شرط حذف المضاف اليه والحق ليس بشئ لانه من علم
الفرق بين تقديرية الشئ والعدل عنه ولا يثبت كونه اسم
تفضيل لعدم المنع لانه قيل انه افرى الاصل بمعنى استغنى
ثم استعمل بمعنى غير من جنس ما سبق فلا يقال جائز رجلا
وجار اخر قوله طيفيات لانه لم يثبت على معنى قائم بالغير حال
من الامثلة والعامل ما فهم من النعم من معنى التثمين ويحتمل ان يكون
صفة وان لم يساعد قوله جوى واعلاما فالعلة فيها العدل
والوصف لانه العدل في العدل والوصف فرع الموصوف
قيمة ها لانها لو ثبت من الوصفية جعلها اعلاما فانه
للمذكور فلا كثر عنها منصرف لانه العدل فيها تابع لوصفيتها
وقد زالت والمعية العدل الموجود لا الاصل الفاني ومنهم
من اعتبره وذهب الى منعه وانه للمؤنث منست بالانفاق

لا المعدل بالثاني والعلمية ونوعه وكنه ومع وبتع
 مجموعا وفيها المعدل ايضا لان جميع مع جماء، ثوقت اجمع وكنه
 الكنه واخوانه وتحقيق المعدل فيها انه فاعل، انه فرض
 صفة فجمع فمع فكونه مثل حمرا حمرا وان اسما
 ففعل في كصرا، وصحا ففعل انه معدول من احد هما
 والسبب الاخر الوصفية الاصلية وقيل شبيهة العلمية
 لانه لا يتركب بها الا المعارف ولما اختلف في اعتبار الوصفية
 لم يعد لها فيها ونوعه وزفر وزحل علم نجم وخرج اسم
 جيم في موزنة حال كونها اعلاما وتحقيق المعدل انها
 كانت في الاصل على قائم كما مر ثم عدل الى فعل كمر والسبب
 الاخر العلمية مع لو نكر عرف والنوع الثاني قياسي منسوب
 الى القياس وهو القاعدة بان لا يمكن قيم بيان قاعدة كلية
 ولا يتوقف على السماع كل سيظهر انه شاء الله تعالى
 القاعدة مثل قوله هو علم علم لانه لو نكر انصرف على وزنه ان
 هيئة مخصوصة لغة العرب بالفعل بانه لا يوجد فيها في
 الاسم الا منقول عن الفعل كعرب على منقول من الماضي
 المجهول لانه وزنه فعل لم يوجد في الاسم الا وعلم وذنيل
 وقد علم فيهما وشتر فانه فعل بتشديد العين على صفة
 المعلوم او المجهول من الاوزان المخصوصة بالفعل وانه علم

لغرض التجاز منقول عن معنى اسم في المتن ويؤيد
 اعتبار كونه على وزن القم للاختصاص به في الجيم وكلف
 على وجهه وجمعه على ما في المتن في معنى بن عمر و منقول
 عن القم فخره معلوما ومجهولا غير منصرف لما ذكر من
 الامثلة وان بقدره وشكره في حسن العجبة فانه سمي بها
 منها من القم العجبة والعجبة والنقص واجتمع واستخرج
 معلوما ومجهولا غير ذلك من ما في غير الثلاثي والافعال
 والمفعلة والمفعلة وعلقاته او كان في مثل اوله اي اول
 ذلك العلم اصل زوايا المضاف الى الحروف التي بها يكون المضاف
 مضافا ومع حروف اثنين حال كونه ذلك العلم غير قابل حال
 من المضاف اليه اوله لانه يوضح انه يقال للزائد في اول
 انزاله في قوم من قديم فاشبهوا منه ابراهيم خفي لثا والاسمية
 ومع اتيه يوقف عليه بها ولا تها لا اختصاصها بالاسم
 تقوى جانب الاسمية فيضف مشابهة للقم فاقا كان
 بالثا يكون منه بالثا ثين والسمية لا بوزن القم و
 والسمية ثم يعلل وارملة اذا سمي بهي نحو بن زيد وبكر
 واحمد ونحوه من حرف لوزن القم والسمية ومن قول طر
 اقم التفضيم والصفة المنبهة ان ما كان على وزن اقم
 اسم تفضيم او صفة وتوزن الاصل وهو من حيث انه اسم تفضيم

او صفة

او صفة لا يقبل التاء ولما لم يقيد بعدم قبول التاء
 وقبول السور حيث يقال في مؤنثه اسودة ليس من
 حيث انه صفة بل من حيث انه ملك فيه لاسية فلا يفرغ
 حرفه نحو اقم اقم تفضيم وايضا للتصنيف والتب الوصف
 ووزن القم لانه الوصف فرع الموصوف ووزن القم
 فرع وزنه الاسم لانه الاصل في كل نوع انه يد عليه اجنبية
 فانه لم فرع فيه ومن قوله كل اسم اعجمي اي منسوب الى
 العجم بانه وصف العجم يستعمل في اول نقله الى العرب
 اي في ابتداء نقله اليه على بانه لا يستعمل العرب بعد نقلهم
 الى لغتهم غير علم سواء كان على في العجم او اسم جنس نقل
 على ولقد احسن في تعبيرة هذا حيث يشتمل الوجهين بلا
 تكلف وانه لم يعجم على في اول نقله بل بعد ذلك كانه
 كاسم الاسماء العربية فانه كان في جميع العربية وقين
 لانه لو لم ينقل على لربما يتصرف فيه بغير فهمه كادخل اللزوم
 وغيره فيضف العجبة فلو توشرو هو اي والى انه ذلك
 الا بغير زائد حرفا على الاخر في الثلثة او متحرك الا وسط
 لانه الحركة بعض المرفوع فيع فيه اي الى الجب فان سبويه
 واكثر النحاة علم بعبارة المتحرك الا وسط وارتفاعه
 الرفع قالوا الملك من عند اسس لابي نوح عليه السلام

مع العجبة سبب افعاله غير منصرف والا فلا وانما اشتهر بالسمية

له يسبح الا منصرفا في الزمان في حله شرعا لو جوب المنع
 حتى يعلم نوحا جائزا المنع لا وجب العرف قال ارفع وليس
 بشيء لانه لم يسبح نوحا في غير معرف في شيء من الكلام نحو
 قالوا كان في لغة العجمي عن الجسد ثم نقل الى لغة العرب على
 لاهد وواحدة نافع لבודה قرائه فهذا في كانه غير علم في العجم
 و ابراهيم تسبى لغة ابراهيم و ابراهيم و ابراهيم و ابراهيم
 مشتقة منها و ابراهيم بفتح الهمزة و ابراهيم في القاموس
 و تسمى اسم حسن بديار بكر و في القاموس شتر قطعة باران
 بين برقة و كنه و كنه سقر على الطبقة من طبقات
 التي رولا قالوا ان في ثانيا معنويا و اعتبار العجمية لقوة
 التي ثبت لا يكون سبب مستقلا ثم انهم قالوا انه جميع اسم
 الانبياء عليهم السلام لا يعرف الا محمد و صالحا و شيبا و هو
 نوحا و لو كان انتفا شتر العجم و قيم هو و كنوز حيث
 قوله يسوي معه و يوتيه نقد به على اسم عليم و الامراب
 قبل هذه تشييت و غير ان من فانه ذكره الفاضل العظام
 و من قوله كل مؤنث على او غيره بالالف مقصورة كانت
 او محذوفة نحو جيل و سمي و حمرا و اسس و الالف المحذوفة
 الهزلة اذا اصد حرس بالقدر ثم زيدت الف المدة الصوت
 فالتف سكون في فحيت التي نية هزلة فستبت مودة

لكونها سبب على ما قبلها و التي ثبت بالالف سبب و احد
 خام مقام سببين للزومها اليه عليه و بنى الكلمة عليه
 فلا يقال جسد و لا حمرا فكذا في التثنية و في الالف و في الهمزة
 و انه اتفق في بعض الاسماء لا و منها كظلمة و حمرة و كذا
 في الرفع و من قول علم لا اسم جنس فيه تاء التي ثبت المؤنث
 عليها و نحو اخوت و بنت ليس تافيد تاء التي ثبت لفظا
 اي حال كونه مدفوعا لا مقدرا على الذكر او مؤنث و انما على ثلث
 او متحرك الا وسط او لا لانه محقق في الالف يقوم مقام ان الهمزة
 لفظا لا شراطة العينية ليعلم ان ثبت لانه العلم مصونة عن
 التغيير نحو فاطمة اسم مؤنث و حمرة و طلبة اسمان للذكر و تقدير
 اي مقصود ذلك التاء و الالف للزومها لا تقدر ذكره ارفع
 و نحو اي حال انه العلم الذي فيه التاء المقدرة زائدة حرفا على
 الاخر في التثنية فهو حال من ضمير فيه بعد تقييده بتقدير
 على مؤنث او ذكره نحو زينب سمي به الذكر او مؤنث او هو
 متحرك الا وسط حال كونه على مؤنث فوقف اسم امرأة وجه
 الا شراطة ان التاء مقدر فيضف ثانيا فيه فلابت من الفوق
 و هو ان زيادة الهمزة الوسطية لانه الحرف الرابع كان
 بدليل مقرب بجمادات و الهمزة بعض المروف فيضف
 للتقوية و يجب ان يقول ابو جريح في الكافية و لعل سقط

من قوله انما نسخ لانه ما وجوه بين القريتين من بلاد البحر
لا ينفردان مع كونهما ثلثين سكنى الا وسطا لتقوى الثالث
بالجموع ولو انفرد لم لا يجب منفذ بل لا يجوز في موضع ولو سمي
او بالجزء الوسط مذكور في وجوب الضعف ثانياً وكذا في
مؤنت ثانياً ثانياً ويغير لزم كالفائدة بالجموع ثانياً ثانياً ويغير
بالجماعة ولا يلزم لموازاة ويغير بالجموع فاذ سمي مثله ينفرد
مثل رجال وكنه ما ينبغي استنباط في المذكر كعق ووزاع
ولو كان علم المؤنت ثانياً لانه على الثلثة سكنى الا وسط
لا ينفرد بموازاة نظراً الى ضعفه ومنه بالنظر الى وجود البيتين
والاجود المنع في معناه وقال بعض ان كان المؤنت منقولاً من علم
المذكر يمتنع صرفه اعلم انه اسم القبائل والبلدان التي لا يظفر
فيها سبب سوى العلية فمتى ما سمع عدم انحرافه ومنها ما
سمي انحراف ومنها ما سمع فيه الامران ومنها ما لم يسم فيه شيء
فمع الفرق لا اعتبار بها اسم القبيلة او القرية او البقعة والانحراف
لا اعتبار بها اسم الحي او مكانه قال ارض ما جهل استعملهم اياه
يجوز فيه الامران وقال القاضي العاصم ومنه نقول ان
العرف لانه الاصل الا انه ثبت انه في المنصرف الكثرة
ح بين الرجاء الا الاصل والالحاق بالانحاف ومثله قوله
لكل علم لانه المركب لم يعلم يكن على لم يكن اسماً فلا يتصور

انحراف وعدم انحراف من كتب من السنين في الاصل لامن
فهم واسم مثل يزيد مع ضربه المسكن وتنابط شتر عليين
فانها باطلاً بتقدم بيت عند البيت لا يظهر عدم الانحراف
ولامن فهم وعرف مثل قد فرج ولامن عرف واسم مثل البشم
وبصلي عليين منصرفاً وضاربة على غير منصرف للثاني
والعلمية لا للتكيب ليس احد من عاملي الاخر في الاصل
اي ليس مثل عبادة ومثله ضارب زيد ولا مثل مضروب
فانها في الجزئين على ما كان عليه ولا الثاني صوتاً في الاصل
لانه مبتدئ وسببي ولا متصرف لميز الموقف عرف عطف او جز
قبل العلية كخنة عشر وجاري بيت بيت لانه مبتدئ في الاصل
على بناءه ولو قيل ليس بينهما نسبة لانه اسم لانه
مثل الحيوان الناطق وزيد اسم علم علي بن منصرفاً مع
انه يصدق عليه انه ليس احد من عاملي النسخ نحو بعلبك
علم بلد بالشام والاسم الزوج واسم صنف دق العنق واسم
ملك بكة لهما عشاق الجبار وهه معز موت على الاميركي
سباني ومثله قوله ما اي اسم فيه الف وفوه زائد تانه
ويقال من زيد تانه ويقال مضاعفانه لانه الثاني
قيم في امتناع وجود التاء وقيل في كونها من زيد بين حال
كون ذلك الاسم على او غيره لانه المقدر لم يمتنع دخول التاء

بالعلية وينتقل المشابهة او وصف لا يدخل في التماثل سواء
 كان له مؤث لا يدخل في التماثل وهو فعل لا لا يجمع فعل وفعل
 اوله يكن له مؤث فهو مثله مثال للعلم والسبب فيه الالف
 والنون والعلية وسكرانه مثال لوصف له مؤث لا تال وجا
 وليا له مثال لوصف ليس له مؤث لا اختصاص الاول به
 يتبع عنده جميع اصغر التماثل وتقدم قيام معناه بالمؤث
 كما في التماثل في اختلاف في هذا القسم واقتصر على عدم انطراف
 والسبب الوصف في التماثل لا يستلزم الا انه في غير التماثل
 الا مضامين او بالاقدم فالانطراف متعين فانطرافها ممدمة
 من حيث على التماثل ودون الاستحقاق ومثل قوله فكل جمع على او اصح
 كمنه كان جمع حفر في الاصغر ثم جعل على التماثل ومب
 على تحقيقه او تقديره كسر او يد على تقديره مرتبة كما هو منسوب
 البرد والعتبر سواء وان لم تستقم كائنا على وزن فاعل او
 فاعل اي حيث بان كان او لم يفتوح ما في التماثل الفاعل
 وفان او ثلث او سطره س كن نحو س ج و مصابيح ولو
 في الاصغر مثل جوار و هو غير منفر على الاصح اذ اصغر جوارى
 بالتسوية لان الاعلان مقدم على منع الصرف على اعلم مشر
 اعلان قال سقط تسوية التمكن ثم عوض عن اليا الحمد وف
 تسوية اخرى غير ان قبل الاعلان ايضا غير منفر على حدفت

ضمة اليا الاستحقاق لها عليها عوض منها تسوية حدفت
 ابي ملك كين وقسم انه منفر في بعد الاعلان لقوات صفة
 مشتمل على و غير منفر في هذا الجمع قياس بعض العرب والمعتبر
 في تعيين الوزنين خصوص الحركات والسكون وتبينها
 واصال المروف وزبادتها غير معتبرة يقال له في علم
 التعريف وزن متفرق فيقال وزن امير فيعلم لا فيعلم
 والوزن في ذلك العلم ان احدهما معناه والاخر وهو
 المشهور المتبادر عند السامع ان يكون خصوص الحركات
 والسكون وتبينها وامول وذواته فيغير عن الاصول
 باقيا والبيان واللام عن الزايدة بلغة فيقال وزن اكرم
 افضل لا فاعل و كرم فاعل وليس وزن فاعل و فاعل
 وزن مرفوعا لان لا يغير فيه خصوص الزايدة بل يجردها فيقال
 وزن مرفوعا و يكون مرفوعا اي لا يجمع جعل غير المنفر في
 منفر فاعل و قال للكر والتسوية لغوة الشد بان هم مختر
 عدم بالوزن كقولهم صبت على مصائب لو انها صبت على
 الا بانه من ليا ليا استلزامه كقولهم انه ذكر لبيان
 ان ان ذكره هو المسألة فاكردت يتخوع اوله سبب
 اي لتفصيل سبب بين المنفر وغير المنفر سواء
 وقع في الفواصل والاسجاع او لا فهو قوله تعالى

على قراءة تافه وكسبها ليناسب اعتدال بعده وفوارس
 ليناسب قوله تقدير بعده وكل ما ان اسم لا يعرف اذا
 الضيف الى شئ او قد لا تعرف تعرف وجه فيه البيان
 او لم يوجد حذف السببية بمرور من خاصة الاسم او عدم التوج
 نحو مرت بالاحمر واحمرنا وقد وجد سببا فيها ومرت
 بهم لم لم يوجد سببا لان العلم اذا اريد اضافة نكر اولاد
 بعثا لنا وجهه سبب واحد هو الف والنون وقيل لا يعرف
 مطلقا وقيل ان وجه السبب لا يعرف والاي يعرف في القسم
 ان من التقسيمات الاربعة تقسيم حسب النوع الى
 نوع الاسماء فهو الى الاسماء بحسب النوع الى نوع الاسماء
 اربعة بالاستقرار رفع سمي به لان الشقين ترفعان عند
 عند الالة ونصب تنصبها بعد الفتح مما مشد كان بين
 الاسم والفعل غير متعين بوجه منها لان كلامها يكون موقفا
 ومنه ما بحسب علامه وجر لا تجوز الشقة السبعة اذ
 سقوط الجسيم المذكور ذكر واكون الشيء مضافا اليه وهو
 محقق بالاسم فكذا العلامة وجرم لفظه الحركة او الحرف محقق
 بالفعل لانه اثر خارج وهو من مضاف الفعل وعلامته الرفع
 الى علامته مع الرفع فالأضافة بيانية لان الاسم عند الف
 ما به الاختلاف من الحركة والحرف لا اختلاف نفسه كما عند

عبد القاهر ومن تبعه اربعة بالاسم استقراره في ال
 سم والفعل وواو في الاسم الستة وجمع المذكر الت
 وعلقاته والفتحة الستة وعلقاته في الاسم والنون
 في الفاعل المقصر به الفعل المرفوع غير النون وعلامه النصب
 ثمة بالاسم الستة الفتح في الاسم والفعل وكسرة
 في الاسم والفتحة في الاسم الستة وياء في هو
 بالمرور في غير الاسم الستة وحذف النون في القسم
 وعلامه الالة كسرة في المنصرف وفتح في غير المنصرف
 وياء في بالمرور في وعلامه الجزم ثلثة حذف
 الحركة في المضارع صحيح الاثارة وحذف الآخر في
 المعتم الآخر حذف النون في المقصر باخره ضمير
 والتقسيم الرابع من التقسيمات الاربعة تقسيم
 بحسب الصفه فهو الى الاسماء بحسبها ثلثة
 لفظي الى منسوب الى لفظ المرب يظهر في اللفظ
 اي لفظ المرب صفة حاشية للفظ او بجملة
 مستترة موقوفة لبيان وصول اصله لان
 علامه وحققها الظهور وتقديمه الى منسوب
 الى تقديمه الى يقدر في الاخر ولا يظهر في اللفظ
 وجميع الى منسوب الى الجمل اي محمول وقع فيه المعرب

يظهر الاعراب واذا انحصر الالحاد بحسب صفة
 في ثلثة و يظهر المصطلح من بيان قسمي فليكن الاول
 الى التقدير والحق سبحانه يعلم انه من اهل الفطنة لانه
 بينه وبينها ما ليس بينه وبينها ان كان من اهل الفطنة
 و كان غير محققا لانه لا يحصر الاعراب في هذه الثلثة
 سكن اخره لتخفيف ثوبكم بسكونه المميز في
 قرائة الميم و لو لا ذلك لكانت يوم الدين
 فليكن لا يصدق في انه من اهل الفطنة لان الاول ميسر
 على الاشتغال من الاستعمال وهو ميسر على السكن للوقوف
 وما يستعمل اخره بركة بجانب لركة اخرى نحو هذا
 السجدة بعضهم ما المالك على قرائة الى جعفر و احمد به بالمال
 على قرائة حسن البصري و قرظت حزن بجوارق في غير
 اشتغال اخره بركة غير اعرابية فيكون من التقدير
 المذكور في الكتاب او نادر لا يجب به لكن يقع المضارع
 الجزوم المندرج على لغة تيسر قوله بركة الدال فانه من
 تقديرين المجازيون لا يدعون و القرائة تزل بها نحو
 ولا تمنن على من لا يدعون و انه تصير و تتقوا لا يفرق
 كيدهم شيئا باو عام لا يفرق من ان يجوز في الالحاد التقدير
 ما الى اعراب لا يظهر في اللفظ اي لفظ العرب بل

يقدر

يقدر في اخره اي يعتبر فيه مانع عائق في اي في الاخر لا
 في المقتضى ان شي يمنع ظهوره فيه لتقديره او اشتغال
 غير الالحاد الحقيقي صفة بعد صفة مانع اذ لو كان
 المانع الالحاد الحقيقي لكان الالحاد محلب لا تقديرا
 عند المصنفين في انه شئ المستحيل في مرتبة يزيد
 ولا يكون الالحاد التقدير في الا في المحبوب لان لو ار
 قطع المانع لكان لفظا مشتملا على توارتفع الاضافة
 فليكن الالحاد لانه المانع فيه اشتغال الاخر كما لا عراب
 التفسير اي انه الالحاد التفسير لا يكون الا في المحبوب
 و هو ظاهر و ذلك اي الالحاد التقدير على ما ذكره
 في سبعة مواضع نقص مما ذكره و اباد راجع بعضها في
 بعض و زاد عليه فحصر سبعة الاول مفرد لا مشق
 ولا جموع معرب بالذكرة الما او فعلا لا محوب بالحق
 في الالحاد الستة اخره الف و انه حذف لالتقاء
 الت كين فيكون منه يا و لا السطر فانه كان ذلك
 المفرد الس لا فعلا فاعرابه في الاحوال المشق اي
 حال الرفع والنصب و الجز تقدير في تقدير ظهوره على الف
 نحو النص و نصا و المعزى و معزى و انه كان ذلك
 المفرد فليكن فيه و نصبه تقدير في لوجود الالف فيهما

ولو لم يأتوا بوجه لفظي لانه محذوف الفاء وهو لفظي نحو يمشي
 ويمشي الله ومن يمشي ومن يمشي الناس ولم يمش
 والموضع الثاني ما في اسم مفرد او غيره معرب بالركن
 او بالروفي اضيف الى ياء التثنية وانه حرفت او قلبت
 الفاء حال كونه غير التثنية فانها اذا اضيفت الى
 ياء التثنية يكونه اعرابها لفظي لوجوده في اللفظ
 نحو سنان في الرفع ومسلمي بفتح الهمزة
 في النصب والبرقعة طاعة الاسم المذكور في جمع المذكرات لم يرفع
 تقديره فقط لانه مجتمعة في الواو والاولى ساكنة
 فيقلب الواو ياء فصلا والاعراب تقديرية لانه رفع
 بالواو ولم يوجد نصبه وجره لفظي لانها بالياء وقد
 وجدت مؤنثة واشتبهت بقوله فقط فالاولى وتقديره
 على قوله تقديرية نحو جائن مسلمي الصلوات قبل فلا
 فادخلت وانه طاعة المضاف الى ياء التثنية مع غير التثنية
 غيره الى غير جمع المذكور اسم مفرد من الاسماء الستة
 او غيرها او جمعا مكررا منهم في او غير منفرد او جمع مؤنث
 سالما فالكل الى كل اعراب من الرفع والنصب والجر تقديرية
 لانه افره اشتغال بالركن الي نسيه لسان او الفتحة في منع
 لسانها بركة اخرى موافقة او مخالفة وجمعا بمضامين الجهر

لفظي لفظي بوجه واحد في حكم لانه الكسر موجود
 في كل حال وقبل الفاء وهو ذهب الجمهور الى انه الفاء
 لا ياء التثنية يعني لا كتب به ابن من المضاف اليه
 وحققت ابن الحاجب وانه افره ارض بانه الاضافة الى
 الضمير لا توجب ابن فهو غلامان وعلما صبا وعلما و
 تبصر من المصنوع غلاما في والى ورجائي ورجائي ومن
 مسلمان في ويا ابن عم ويا ابن عمي والموضع الثالث
 ما اسم معرب بالركن او بالروفي مفرد او مركب في اخره
 اعراب حركة او حرف في حكمه لا حقيقة جاء من عامل في تركيب
 فان وقع عند المصنوع اسم في الكلام فيه وتسمية اعرابها
 تكون اعرابا بغير الحياية انما جعل تقديرية لا اشتغال اخره
 بالتحكم اما جملة في الاصل حال من ضميره لانه يجوز
 انه يقال فيه اعراب الخ منقول الى العلمية اي جعلت
 على واستعملت حكما نحوما بدل شرا فان معربا بعراب
 تقديرية في الاحوال في الثالث وذهب غير واحد الى
 انها بمنية وعرابها محذوف كما كان قبل العلمية والفرق عند الحق
 انها قبل العلمية مستقيمة لانه اعراب من حيث انها جملة الاسماء
 العلمية من حيث انها اسم مفرد او حال كونه مفردا غير مركب
 والجملة في قول العرب المحيرون قول بني تميم ان الحياية

مختصة بالجلد لا توجد اليه ذهب كثير من النجاة
 منهم سببه نحو من زيد بنجب زيد مقولا لمن قال فرب
 زيد في زيد بنجب في الاعراب بالحركة نحو ولسن عن
 تحركاته في الاعراب بالمد في الاعراب بالمد ورجوا
 لمن قال انك تحركه في انك انك اي كذا كذا من العرب
 في اخره اعراب محكي في كونه اعراب تقديرية لا اشتغال الاخر
 بالحق علم مركب جزء الثاني في قول قبل العلية في الاعراب
 وصفها في الجزء الثاني في مشغول بالاعراب محكي في زيد
 عامد حرف لا يكون محولا اصل حرف جزاء من زيد
 كسوق و هو زيد عامد عامد معنوي ومن زيد عامد حرف
 جزاء من زيد عامد لا يستعمل في غير تاء في اشتغال
 جاء في انه زيد وراثت انه زيد ومرت بان زيد وكذا
 غير محقق في نحو عبد الله في المضاف اليه محمول في الاعراب
 وهو المضاف في نحو مفرود بعلامه في الاصل في المضاف
 وكذا علم في مركب جزء الثاني في قول في الاعراب من قول
 زيد في الاعراب الجزء الاول منها اي من الجزئين او من
 عبودته او من مفرود بعلامه في الاعراب التي يظهر في الجزء
 الثاني في الاعراب بيمين لفظه انه كان لفظ قبل العلية
 وانه تقديرية في تقدير مفرود بعلامه ومرت في علامه

لفظية مظهره فيه بحسب السامع في اقتضائه العام
 نحو جانيه عبودته وراثت عبودته ومرت بعبودته ومرت
 وراثت في مشغول بالاعراب المحكية لضافه الى اسم
 الجواز في حاتم الجواز وراثت في اخره بن محكي نحو فست
 على و مشغول بعبودته لفظه في فست العلية كان الجزاء
 مبنيين لفظها المرف في ذلك ان على يكونه اعراب تقديرية
 لكونه اسم مفرد و اشتغال اخره على الاستدراك في قسم
 مبني اعراب محكي في قسم العلية والموضع الرابع ما في
 معرب اسم او قسم طائفة في علم اخره وهو تقنين في الشبهة
 حيث ترك في فاست واثبت فيه يا مكسور ما قبلها
 اصبية او منقبة عن داود وان حذف التاء استاكين
 فانه طائفة ذلك اعراب اسم فرفعه وجزء تقديرية في التاء
 المقصورة او المكسورة المحركة ما قبلها يجب اسكانها
 لاشتغالها عليها وان نصب فلفظ لانه اليه المقصورة
 المكسورة ما قبلها لا يتغير لفظها نحو جانيه القاض في الياء
 وقاض بفتحها وراثت القاض وقاض ومرت بالقاض
 وقاض وانه طائفة ما في اخره يا مكسور ما قبلها فلفظ فرفعه
 فلفظ اي لا نصب وجزء لا منها لفظان لوجود الفتح
 مكسور ما قبلها وفتحتها عليها ووجود الحذف في اللفظ

تقديرى محذوف الضمة لا اشتغال انه لم يلحق باخره فغير
 مرفوع في انه ان لم يلحق كان السنون يكونه اعرابه مملية وانه غير
 يكونه لفظي نحو ربيع وريمان ويرهونه ولن يوليا ولم
 يرموا فليحذف في الاستنباط تقييد الاسم بما اذا لم يلحق
 باخره علامة التشبيه بالجمع نحو قاضيان وقاضون وان
 حذر الاصح تخصيصه باللفظ الذي لم يتصل به شيء التبادر
 وترك قوله انه لم يلحق الخ نحو ربيع وريمان ويرهونه
 ويفرغ في الموضع ان اس منها فتم اذا لم يوجد اسم اخره
 او المضموم ما قبلها فرفعه فقط لانصبه وخرجه على اللفظ
 المحذوف الضمة على الواو المضموم ما قبلها ووجود المحذوف
 لفظي ايض كضم اخره يا تقديرى محذوف الضمة لا
 اشتغالها على الواو وان لم يلحق باخره فغير مرفوع نحو ربيع
 وتفرقوا وخرجه الموضع التاديس منها مكسبة اعرابه بالواو
 الواو والياء والالف وليس ضم اعرابه بهذه ملاقات كمن
 بهذه اللفظة في علم اولها صيغة وضم محذوف عند الوصل
 فيجتمع ساكن اولها حرف في محذوف لفظي فيكون اعرابه
 تقديرى فان كان ذلك الاسم من الاسماء الستة المذكورة
 من المضافة الى غير ما في الشك المفردة المكسرة فاعرابه
 انه ذلك الاسم في الاحوال الستة تقديرى لعدم وجوده

في اللفظ

في اللفظ نحو جانيه ابو القاسم ورايت ابو القاسم ومررت
 يا يا القاسم وانه كان ذلك الاسم العرب بالحروف المتعاقبة
 جميع المذكرات لم ينظر ان كان ما قبل حرف الارب مفتوحا نحو
 مصطفىون ومصطفين فتم له الواو فقال لك كنين لان الالف
 اذا لم يكن اولها حرف في محذوف الاول بالفتحة ليجانسه واني
 بالكسرة لشر ما ذكر فيكونه اعرابه لفظية في الاحوال الستة
 له وجود في اللفظ نحو جانيه مصطفى الصوم بالواو المضمومة
 ورايت مصطفى الصوم ومررت مصطفى الصوم بالياء
 المكسرة في غيرها وان لم يكن ما قبل حرف الارب مفتوحا ولا
 يكون الا مفتوحا في الواو وكسرة في الياء فيجوز ان يكون
 الواو والياء لوجود شرط المحذوف وهو كونها متبعتين منه
 التقاء الساكنين فيكون اعرابه تقديرى في الاحوال
 الستة جانيه ضارب الصوم ورايت ضارب الصوم ومررت
 بضارب الصوم وانه كان ذلك الاسم تشبيهه فرفعه تقديرى يا
 محذوف في الالف كنين بالكسرة ليجانسه في غيرها
 لفظي نحو جانيه ضارب الصوم محذوف الالف من اللفظ ورايت
 ضارب الصوم ومررت بضارب الصوم بكسرة الياء في غيرها و
 الموضع التاديس من المواضع السبعة لموقوف الى الذي و
 وقف عليه نائب الفاعل بالاسكان حال كونه من كان

اعراب بالحركة لاني اعراب بالحرف فيكون اعراب في الوقف
 لغلبة الضمة ووجهه في فاعله فاعله في الوقف
 عليه فيستوفى تنوين التثنية وتنوين العوض في فاعله
 مثله في كان متوالياً تنوين القابلة او لا كان في اخره
 تا، التثنية الموقوف عليها فاعله التثنية في الاعراب
 فيها تقدير في عدم ظهوره في اللفظ نحو جاشع احمد ورايت
 احمد ومررت باحمد ورايت الرجل وكذلك في ضمة في اخره
 تا، التثنية وكذلك في ضمة في مفعول في تنوين
 التثنية حال كونه في غيرهما في التثنية في فاعله
 تقدير في سقوط الحركة بالوقف دون نصبه في الوقف
 عليه بالالف المقبوض من التنوين في في الفاعل المشبوهة
 فيكون في تقدير في الفاعل في جاشع احمد ومررت باحمد ورايت
 زيد بالالف او زيد ايضاً بالالف وقد وقف عليه في الرفع بقية
 واول في الجواب بقية يا، نحو جاشع احمد ومررت باحمد فيكون لغلبة
 فيهما ايضاً واما الاعراب في الجواب وهو لا يظهر في اللفظ ولا في تقدير
 في الاخر بل يبين في الجواب في نفسه وهو البنية او لان في الاخر
 غير ما ذكر في التقدير وهو الاعراب الحقيقية على ما ذكره
 المصنف في موضعين احدهما في التنوين القابلة بان يقول
 ان لا في الاسم كما يظهر في التنوين في الاسم لان ما يكون

الاشتغال المذكور في الاسم يكون في الفعل ايضاً انه لم يفتح
 فاعله في فاعله وعلماً بان التثنية لا يفتح فاعله لا يتصور
 في التنوين اخره باعراب غير محل بل باعراب حقيقة جاء من علم
 ان التنوين باعراب تقديرية كما مر في التنوين في التنوين
 على علم زيد بالنصب على المفعولية على ان مفعول به في مفعول
 في تنوين ان النصب في مفعول به الجار مجزئ على التنوين
 المعرب في التنوين في مفعول به مفعول به مفعول به في التنوين
 في التنوين الاول ان كان من اضاف المصدر الى الفاعل
 ويجوز ان يكون الرفع على التنوين ان يكون منصوباً في
 على المفعولية ان كانت الضافة الى المفعول والتثنية
 في التنوين الثاني في التنوين في التنوين في التنوين
 معرب في اخره اعراب محلي وبين معرب في اخره اعراب
 حقيقة في ان الاعراب تقديرية وصرح ان الجواب في الاشارة
 المذكورة منصوب او مرفوع تقديرية قال لا تقول هو معرب
 محلاً لا تقديرية لاننا نقول ليس في التنوين حتى يكون معرباً محلاً
 واما اشتغال الجواب في التنوين او محلي الرفع فمن قبل
 استعمال المحل في التنوين من قول المصنف المعرب
 ما اختلف اخره لفظاً او محلاً ويؤيده ما قاله المصنف
 من الظهور في الاعراب التقديرية في الاخر في

في الحلق نفس اللفظ بمعنى ان قابلية له لفظه والاعراب
 والصحيح مراد في علقه على الامتنان والموضع الثاني
 من الموضوعين اللذين فيهما الارباع الحلق المبني الذي فيه
 موجب الاعراب من المعاني المختلفة والمشتبهة التي
 ولا توقف موقفة احواله على معرفة اراد ان يثبت
 فقال بالفاء التفصيلية فهو اي المبني الذي نحو بصود
 وهو المبني العارض الذي يكون معمول لا يوجد له موجب
 ما اللفظ او حكمه فتذكر الضمير في مكان حركة او حرف
 وسكونه باعث اللفظ والبحث النجوى عن احوال
 الاخر كانه المراد بالركه والسكون حركة الاخر وسكونه
 لا باعتبار دخل عليه اي لا بسبب فلا يلزم دخول الاسكن
 المعدودة فيه وان الراجح ومنه ذهب الزمخشري وهو كونه
 معربة لان اجرة قابلية الارباع عند التركيب لا قابلية
 بالفعل وهو بالتركيب هو ملتبس بخلاف العرب من
 اعرابه الى اوجه او ازال فساد هذه لان اوجه في الاعراب
 او ازيل فيه فساد لا لبس ببعض الاعراب ببعض اوجه
 في الاعراب المعاني او ازال فيه فساد لا لبس ببعضها
 ببعض فهو مثل الايضاح او ازاله فهو في الاصطلاح الفاء
 لتفصيل الجماد جوابية ساكنة حركة مختصة او لا نحو جائن

زينة

زينة ويغرب او حرف نحو جائن ابولك ويغربان وسكونه
 نحو لم يغير اي حركة اخره وسكونه بهما مل دخل عليه
 او سبب دخول عليه لما كان المنسب والمغرب الثاني بالركه
 والسكون الاصل الاشارة لصفة تعريف عليهما ولم يجد
 شاملا لما بالرفق في مقام التفصيل اعطى كل نوع
 حقه ثم لا يخفى انه هذين التعريفين تعريف بالخاصة
 لا بالعامية تسهيل للمبتدئين وتيسر لهم ولا ادا وانما
 الفائدة ببيان مطلق المبني اظهر فقال والمبني المطلق
 على ان يكون بالاسم او المبني الاصل اي مبني هو الاصل في البناء
 يتفرع عنه النواع الثاني عليه وبني الساذج اي الاصل فيه
 الاعراب وعرش البناء سبب يفيض لاذن او غير
 لازم والنوع الاول وهو مبني الاصل انواع اربعة
 بالاسم الحرف وهو الاصل في هذا النوع لان لا يقع
 معمول اصلا ولا قدرة الواقع لعدم موجب الاعراب
 فيه والامر بغير اللام الى الامر الحاضر المعروف بالانتفاء ايضا
 هذا عند البصريين وعند الكوفيين موجب كما سبق
 ولا خفاء في آخره بالجملة قالوا الجملة لا تنقص باعراب
 ولا بناء لان المتصرف بهما كلمة والمص نظر الى انه ليس
 فيها موجب الاعراب من المعاني المختلفة والمشتبهة الثانية

فقد صارت نغم الفاضل المصنوع من حوائج المتوسط
 ليس في السند ان البعض قد صارت واضطرب كلامه في
 في موضع من كتبه في تعريف المصنف لا يكون فيه موجب الاطراب
 او من سببه مناسبة تؤلفه في مع الاطراب والنوع الثاني
 على نوعين طائفة منهن لا يذم بنوؤه ولا ينفصل عنه ولا يذم
 ينفصل عنه ولا يذم منهن ما لا يخط لا ينفصل عن البنا
 اي لا يستعمل معربا اصلا وهو اي المصنف اللازم المصنفات يجمع
 افراد النوازل وجوبها في هاتين الحرفين في الاقتراح
 الحرفي يحتاج الى التعلق وهذه الى المصنف في الكلام الذي
 وتقدم الذكر في الغالب في الحرف في الخطاب والفصل في القوة
 والاساس في الاشادة لجميع افرادها الا التثنية وكذا التثنية
 ما شئ من الوصول عند المصنف لان التثنية في الحرفين في
 واحدة وجوبها في التثنية في الحرف في الاقتراح الى ما بين
 المراد من الاشادة والوصف والموصولات وبها في
 المشابهة الحرف لا يحتاج الى الفصل في موضع بعضها كوضع
 الحرف غير في واية فانها معربان في جائب الاسمية
 يلزم ان يفتيها الى المفرد الا اذا حذف صيغة الجمع فانها
 في يجوز بنا في هاتين الكلمتين في الحرف في الاقتراح في
 قوله تعالى في التثنية من كل شيء ايهم اشتد على الرحمن

عليها اي ايهم هو اشتد وبنيت على الضم كمنها الغايات
 من حيث انه الصفة منقولة وفي مثل كم رجل وحسنه منقولة
 لم يلزم الاضافة الى الجدة وكذا حيث في الغلب والاسما
 الافعال بكلمة قسيها لانه قائم مقام الامر والماض
 وقد سبق في المذكورة من حيث البيان وما الى لفظ
 كان على وزن فعال حال كونه مصدرا لم يقم مؤنث
 مع انه النحاة ذهبوا الى انه اقسم فعال المذكورات
 هت كلمها مؤنثة تنبيهها على ضعف دعوى ثانية
 اذ لم يقم وليس عليه مع شئ في المصنف في ولم يكره
 شيئا عليهم دعوى كونه معرفة كفي ربيع الفجرة او الغيرة
 او صفة ينبغي ان يصفها بالمؤنثة نحو يا فاق ويا
 خبات بجمع يا فاسقة ويا خبيثة وهذا مختص
 بالنساء ولا يكون ان صفة معرفة ومنها ما يكون صفة
 غير مختصة بالنساء وكقوله بجمع قاطة اي كافية وزام
 اي لازمة او على المؤنث نحو هذا اسم امرأة وعقاب كذا لله
 عند اصغر الجازقية لا في قوله في الصحيح في باب الشين
 الميم والاشارة جات على لغتهم كقوله اذا قلت ختم
 فصدت قوه فان القول ما قالت قد لم يكسبه في الموضعين
 قيل لكونها على وزن فعال مع الامر وقد علم ان السبب

وقد عرفت ان من المتسببات الموجبة لبن، المتشكلة وضبط
صاحب المصنف انواع المتسببات الموجبة لبن، بانها انما
ان اسم يعنى بمنزلة الاسم كائن او مشبه به بمنزلة المتشبه
لعمري ان الاحتياج او وقوعه موقوف كقولنا او مشكك في
وقوع كفي راو وقوعه مرقع ما يشبه كالمثالي فانه واقع بوقع
كافي او موك المتشبه به في ذلك او اضافة اليه كالمضاف
الى الجند والاصوات والشبهون لاصوات ليست من قسم
من اقسام الكلام لانه لا وضع فيها وانما بحث عنها في اقسام
الكلمة المنبئية من كلامها بالبناء نحو هو الى الصوت في عرف
النحاة كل لفظ لم يقم اسم لانه ليس من كى مرفوع حكمه صوت
صوت النفس ان صادرا عنه يقتضي الطبع او صوت غيره
ولم يقم لفظ لان ما يصدر من الحيوانات البر والجمادات
لم يتكبر من الحروف لان ليس له فخرج فلا يكون لفظ وذلك
اللفظ ما بان يصدر انسان من نفسه ذللت الصوت
كفائق الى لفظ به قاصدا المصادرات به صوت الغراب
فلا يكون موقفا لعدم التركيب او ملك ما يصدر من قال زيد
غاق او وى او قال الزاب غاق او غاق صوت الغراب فيكون
موقفا للتركيب بمنزلة الكسر في سكن ما قبل الاخر لئلا يندرج
التقاء الساكنين وقال بعض اعراب تقديره او صوت به

بسم الله ثم الى لاجل اسمها ثم لئلا يجره وليس بها ثم
من اهل فهم الوضع حتى يوضع لها الالفاظ وانما ترتيب
الاشياء على الفاء التفظ عليها لتكرر ذلك في اسمها
وممكنها في ضياعها فاذا سكنت اللفظ تنبيهات
للمقصود كج مفتوحة النون ومكسورة الى المشددة
ومفتوحة وقد تحذف سكونه لانا في البعير وكذا
صحيح والبعير بكسر اولها وسكون الياء ويحذف الكسر والسكون
فان البعير اذا سكنت واحد من هذه اثابت لتكرار
سكنها به وقيل انها اسم فعل او تفضا، الرضخ وقال
المصنف والى انه الحق لانه في هذه بقية قسم اخر وهو لفظ
موضع صادر عن الانسان والى على معنى بالطبع كمنع عند
الايجاب وولى المتقدم ولو للتوابع وانما لفظ الحكم اخره
على يقتضيه الطبع ذكره في الاستحسان وتام البحث هنا
ان الاصوات الجارية على لسان الانسان اما مقولة
الى باب المصادرة وتضمنت المصدرية ولم تضر اسم
فهم مشر واهل اللقب وحكمها حكم المصادرة او لم تضر
وصارت اسم فعل مشر وحكمها حكمه واما مقولة
بما بقية على ما طالت عليه حين كونها اصواتا مشددة
ومع اقسامها بعض الناس ان عند عروفي معنى كالنداء

والتعجب والجمع والسرور كوى واخ واخ فدايتها على ما بينها
 طبعية فليت بكلمة ومنها ما يجرى على لفظ الانسان كى
 اذا قال غاق قاصدا لاصدار ما يشبه صوت الغراب
 وهو ليس بكلمة ايضا وك اذا قال قال قال زيدا والغراب
 غاق او قاق صوت الغراب او قال زيدا غنم الغنم والدم
 وى او غنم غنم البعير يخرج وهذه مبنية على سق ككن
 لان من حيث انها اصوات بل من حيث انها حكاية لها ومنها
 ما يصوت به البشر ثم وقد سبق ايضا ولا يمكن جميع
 المركبات من المبنيات على ما ينظر من القبول وقال وبعض
 المركبات وهى البنى التى من المبنيات كل كلمتين فكلين
 او اسمين او حرفين او تحتين متصين او حكتين
 يشتمل نحو سيرة لوقم لفظين كان الجمع ابعدا من
 الكلف ليس احدهما عامدا في الاخرى قبل العلية مثل
 تابط سيرا وعلام زيدا وان زيدا ومن زيدا وزيد اضرب
 ولوقم ليس بينهما نسبة يخرج مثل زيد قائم ورجل
 فاضم من المركب الاسنادى والتوضيع ونحو النظم
 والقصيق كالكلمة الواحدة مشددة الامتزاج فلا ينفك
 في كل كلمتين جعلتا اسما واحدا بان جعلتا على فان كان
 الجزء الثانى مما جعل على صوتا سوا كان الاول اسما نحو

نحو سيرة او تصلا نحو جارية او حرفا نحو ان وية سينا اى
 الجزء الاول يكون جزءا من الاسم كونه اخره في الوسط
 والثنى يكون مبنيا قبل التركيب وقد سبق ان كان
 في اخره على نحو سيرة باعراب تصديرا وما ذكره
 سكونه الى مسلك الغيرة كالثاني لان اصل
 السكون في قوله قلت كين والاصل في قوله كين
 الكسر وفتح الاول للتحفة نحو سيرة اسم امام النخلة لم يرد
 على الشيرازى وقد يمكن نحو سيرة وان لم يكن الجزء الثانى
 صوتا في الجزء الاول على الصحيح فمثل ما ذكرناه كان اخره
 حرفا محسوسا مع ما ينسج للتركيب نحو بعلبك ومصر موت اسم
 بلد وقبيدة او مبنيا ايقع على بن نحو ابن ورد وبنه
 الاول على السكون انه كان اخره اى اخر الجزء الاول حرف على
 الشغل المكون عليه نحو سيرة كرب واحمر طراب الجزء الثانى حال
 كونه غير المنصهر للتركيب والعلية والارباب وعدم الاخرى
 صفة لجميع الجزئين كونهما كالمدروفى المركبة منها الكلمة
 لكثرة ما ظهر في الجزء الاخير حكم عليه بهما على اللغة الفصيحة
 الى بن الاول والارباب الثانى مع منع الحرف على اللغة الفصيحة
 وفيه لغتان اخريان اعراب الجزئين معا وافتقار الاول الى
 الثانى ومنع الحرف المنفرد في الية واعرابها معا وافتقار

الاول و حرف ال في تقول هذا بعلبده و دخلت بعلبده
 بالحوركات الشدة في الافعال الشدة في بحر و فتح الحاف
 في بحر على الاول و كسر صامع التنوين في ال ثانية كل ما ذكر في مركب
 بحر اس و ان اراد استيفاء احكامه ليس من المركب شراد
 قوله وان لم يجعل الى الكلمات اس واحدا بان يرد بكلم جزاء
 معناه كونه عشر حيث يرد بعشر معناه و بعشره معناه
 ولكن تضمن الثاني حرفا عاطف او جارا بان فهم من معنى الحرف
 حيث فهم من قوله عشر معناه و بعشره فان لم تكن الكلمة ال
 على لفظ اثنين اي لفظ هو اثنين بنى اي اللفظان او الجزان
 ليس ما ذكره صحت ما ذهب اليه في الامتحان قال فيه تضمن
 الجزان فلت بن و تبع و هذا الكت بالجمهور قالوا بنى الاول يكون
 اخره كالوسط لثمة الامتزاج و ان في تضمن الحرف على اللفظ
 البت و خفة الفتحة و نظر السكت ان كان اخرها حرف على
 ما ذكر نحو بادي بي الاول اسم فاعل من برأت الشئ و ان في
 فهم بمعنى مفعول من مضاق اليه الاول و انما به على الحال
 فمعنى بادي بي يستدنا فهو و ان كان مضاقا و مضاق اليه فكان
 بنى ان يكون مراد بالانها شئها بخمسة عشر فاذا فهم معنى
 المفرد فهو تضمن معنى الحرف على سكت في كل و بنى الاول فقط على
 السكون انه كان اخره فقط حرف على مثل كونه اخر الجزان حرفا

انه اخرها حرفا صحيحا و بنى على السكون ان كان اخرها حرفا

فما وجد عشر واحد عشر اخره لهما حرف على ساكن و ثلث
 عشر و ثلث عشر و ثلث عشر و ثلث عشر و ثلث عشر
 و ما زاد عليها منتها الى تسع عشرة و ثلث عشر
 و تضمن الحرف لهما عشر و ثلث عشر و افواة لان المعنى ثلث
 و غير لهما عشر في حادي عشر و افواة لانه لا يفتح ان يقال
 المعنى حادي و عشر فالوجه ان كان في الاصل فاراد و ان
 يا حذو و من الجزئين اسم فاعل ليدل على واحد في مرتبة
 معينة و لم يتيسر ان فاعل لا يبع جميع حروفها و في اخذ
 بعض من كل مطقة التباس فاحذو و من الاول ليدل على
 المخصوص و من الاول ليدل على ان متضمن شمع حادي عشر
 واحد من احد عشر و فتح العشرة فاعلم صحتها في افواة
 و نحو هو ان زيد مشا جادى بالاضافة بيت بيت اي لا
 صفات بيت الى البيت او متسا صفات و بيت اي
 مجتمعين و مستترقين اي هو الجار و وصف و الحال بين بين
 اي بين هذا او بين ذلك و ان كان الاولى من الكلمات
 لفظ اثنين بنى اللفظ الثاني في تضمن المذكور و افواة
 الاول و خفة في نون و هو لفظ اثنين بهذا المعنى
 مشهور النجاة لوجود الاختلاف فيكى في الزيد ان ولا

ولان ثمة من المتشبه والمجموع لم يبعد عن فهمها في غير
هذه الواضع الا للاضافة فصا وكانه مضاف
التركيب الاضافي لا يوجب البناء وتقال ابن درويش
هو بنسب كسرة من الصلة وراية متشبه مشهرا واختلاف
كما في اختلاف صفات وهذين على منهج بن تميم نحو جابا اشيا
عشر رجلا ورايت اشية عشر رجلا ومردت باشية عشر
رجلا وبعض الكليات لان كلهما ليس من المبنيات
والكليات في اللغة في الاصطلاح ان يعبر عن شئ
معين لفظا او معنى بافظ غير صحيح الدلالة عليه
لفرض من الاعراض كما لا يهاجم على الشايعين نحو جابا
فلان اي زينة كان كيت وكيت وثمة المعبر عنه
مشايع مفعول او الفهم القبيح والاشغال على الفهم
الثاني وانظرها في الفصاحة كذا يد طويلا في الجاد والمرد
وهنا ما يكتسب من بعض المعين ويتفرع تعريف الالهام
بالفهم بلفظ قال وهو اي البعض كمنفردة عند البهية
ومركبة من الكافي وما الاستفهامية عند الكوفية وحرف
الضما لكونه حرفا قياسا وسكن يسير للتخفيف
فكانهم جروا العين الاستفهام في الخبرية يكون
استفهام عن العدد فيكون فيها منسوب

فيجب ان يبعد على التمييز ويكون مفردا على تمييز العدد
الوسط وهو واحد عشرون فوق الالف وتسعين نحو
كم رجلا ضربت وكم رجلا ضربت وكم ضربت ضربت وكم ضربت
ضربت وكم يوسا سرت فيه وكم يوسا سفرات وكم زمان
سفرات وكم زمني اشتريت وكم غلام كان غلاما
ويكون للتجربة الى التمييز عن العدد والظاهر المناسب
لقد راعى استفهام والتجربة كما في بعض النسخ سميت بها
وان كانت لاثبات التمييز باعتبار ان متعلقها
غير فرقا بينها بمعنى التثنية فيضافي الى ما يبعد عنه
المجهول وعند الفهم وتقدم من الخلف يظهر عند
فيضم التمييز فيوجب المجهول نصب جملا على تمييز الاستفهام
لاستماع الاضافة والاعراب بسوء الفهم المفسر ويجوز
في تمييزها الاقوال والجملة نحوكم رجلا ورجلا لان تمييز
العدد المضاف انا مفردا او مجموع فربما فيها دفعا للحكم
ونحو دخول من في تمييزها عند التثنية حيث يجوز
ان يكون كضربة والثنائية في قوله تتسلل
بين اسرائيلكم اتيناكم من اية بيته والكراهة الرضخ في
الاستفهامية وقال لم يفسر عليه في استعمال ولاكت ب
من كتب النحو لكم استفهامية وخبرية صدر الكلام و

والاعراب بها اعراب تميز لانه يكون يمكن تميز افعال كلام
استعمل فيه مع كره او شذوا اليه بالاشارة وبنا وحق يكون
ضمها وضع الحرف وكون الاستفهامية متضمنة بمعنى
عرف الاستفهام وحق التفسير عليها او كونها بمعنى رتبة وكذا عطف
على كماله لكونه كناية عنه ويحتمل ان يكون عن غيره نحو حيث
يوم كذا اي يوم الجمعة مثله اعراب مثل اعرابكم ولا مصدر وبنا
لكونه ذاقه دخل عليه الحاف وصار كالمثل مثله كمن نصب ما بعد
على التمييز للفتة المذكورة في كمن نحو مندى كذا در صا ومن هذا
القيم طابن واصداى دخل عليه الحاف وصار اس مبيت على
السكون اخره بون ولذا يكتب بالتون والعراب مثل ذكر
ول مصدر الجلام ويكون لشك في غالب نحو قوله تعالى وكان من
بنية قاتلهم ببيتون كغيره فاصح او لا استفهام نادرا فلا وجه
لعدم ذكره معنا وكيت وزيت بفتح التاء على الاشهر وجاء الضم
والكسر لا يستعمل الا مكررين بالاعطف يكونان للمديت
اي للفتة وكناية عنها يقال قال فلان كيت وكيت وكان
من الامور زيت وزيت بنيا لانها بمعنى الجملة والكلمات المتفرقة
بمعنى ان مثل اسس الشرط او لا استفهام كما دلت وكيف
وجوب البناء على غير ذلك واية قاتلها مكرران كما سبق وبعض
الظروف الزمانية او المكانية وان قال بمعنى لان لها ليس

من الجنيات نحو اسس اليوم تقدم على يومك وبنا
وعند النجارية وعند بنى غيرهم غير منصرف بنى
تضمن معنى حرف التوفيق والذكان موزة تقول حيث اسس
الذابر وبنى على الكسر لان الاصل في البناء ان يكون فلان كان العين
سكان وكن الهم بالكره واما لا تقال كناية وقد استغرق
نفي وقوع امر في الزمان كما في نحو ما رايته قولا اي جميع الزمان
الماضي وقد يستعمل تانية مضافة ككسب ارادة قطاى
واما في الزمان الماضي وفيه خمس لغات احدى واحدة وهي
في القاف وضم الطاء ككسب دة وهي اشد ما وضم الطاء
الطاء مع فتحة وهم القاف مع ضم الطاء المشددة او
والخامس ان يسكن الطاء مع فتح القاف بنوها
لكونه وضع بعضها وضع الحرف وحمل باقيها عليها
وعوض الاستفراق نفي وقوع امر في الزمان المستقبل
نقول لا ارادة عوض اي ابد والاشهر في البناء
على الضم وجاء الفتح والكسر قيم هو عرب اذا اضيف يقال لا اقل
عوض العاضين بالنصب اي وهو الدهر من فضل بنوها
قطع الاضافه ومنه ومنه المعنى اول مدة معينة باضافتها
الى الجملة السابقة فمعنى ما رايت منه يوم الجمعة ويوم
الجمعة سابق اول مدة عدم عدم الرؤية فيانه متضاف

الى حلة التبعة التزام من غيرها للمعلم بها فليس في مفرد
 معين المثلث المذكور واما من يوم لقيتني فيه اجمع
 الحلة والميتة بالجملة التبعة على ما عرفت فليس المقصود
 به العدد مثل ما رايت من يوم ان او ثلثة ايام و قد يقع مصدا
 و فعلا او ان او ان فيقدر زمان مضاف الى احد مفرد في المعنى
 الاول وما يدل على العدد في الثاني فينظرها القطع اضافتها
 او لكون صورتها على صورتها و قد قيل قالوا ان اصله من عند
 خفف فصار من ذب ليس تفسيره بعد التسمية على منتهى
 امتازة قال صاحب المعنى ان قولهم منقول من العرب
 فلم يوفق به ان من لفظة طاعة العرب ومنه مخصوص بالجماديين
 وقال الفاضل المعصام بوجه ما قالوا ان من اذا استعمل
 لا يشد دونه والفاظ الموضوعة على حرفين اذا استعمل
 بها يشد دونهما مثلاً اذا استعمل بعد يقال قد تشديد
 الاخر اذا ماضى لا استقبال فتح جيم الماضى مستقبلا
 ويستعمل في الماضي وكذا استعماله في الشرط القطوع بوقوعه
 بخلاف ان فاتها تستعمل في الحتم الوقوع و علامه الشرط
 عند المحققين قيد مع اضافته اليه وتغييره كليم الجازاة وقيل
 بدونها والراء عند الجمهور وجميع الحروف في اللفظة واما جازاة فمحو
 فيحتار به اللفظة المشددة والروم فاضافة الى اللفظة قال

وقال الفاضل المعصام بنا، المماثلة في آخره الف مقصورا بالمقايضة
 الى غير مما يشد في علة البناء والافلا تجبى البنية من العرب
 في اللفظة واذ بناؤه مما ترعا في ويجوز ان يقع بعده الفعلية
 والاسمية نحو قوله تعالى واذ يرفع ابراهيم القواعد ونحو اذ البرزخ
 ناكسوا رؤسهم و قد يحتمل التفسير والمغايرة ولا قبل ان
 بمعنى حين وقيل بمعنى انه لانه يستعمل في الماضي مشددا ولا يحتمل
 ابن هشام والمصحح ان يسم اليه بما قرنه وقال
 ابن حروف انه حرف لوجوده في قوله عليه السلام سيويه واما
 يكونه مثل لو شبيهها بكونه حرف واية بصرى ما اسلم دخل
 الجنة لانه لو كان للظرفية لزم ان يكون وقت الدخول
 وقت الاستلام واجيب بان محمول على المبالغة بسبب
 بناء كون صورت اس صورت و فاء بوزم ان يكون
 شرطه ماضيا وجوابه ايضا يكونه ماضيا بالاتفاق نحو قوله تعالى
 فلي نعيم الى البراءة و يجوز ان يكون له حلة اسمية مع اذ
 اللام جازاة او الفاء عند ابن مالك نحو قوله تعالى فلي نعيم
 الى البراءة ام يشركون وقوله تعالى فلي نعيم الى البراءة مقتصد
 وعند ابن عصفور يجوز ان يكون مضارعا ومنه استغفارهم
 و شرطه زمان و اني و اين فیهما المكان ويكون اني
 بمعنى كيف وبمعنى منى ومن اين و بناؤه القصد منها معنى فمما

واما في الاستفهام يستعمل في الغني عن اللفظ من اللفظ من مثل
 ايان يوم القيامة فلا يقال ايان يوم القيامة وكيف فيه
 الجمال والصفه والظرفية فيه المتبادرة واذا كان بعد اسم
 فهو خبر مقدم وان لم يكن غير ناقص فالغالب ان حاله في كيف
 جئت وقد يكون المفعول مطلقا نحو جئتكم المتركيف فهو ذلك
 ذكره الرضي وان ناقصا فهو خبره وحيث للمكان ويضاف
 الى الجمله غالب وهذا وجه بناء وقد يضاف الى المفعول نحو جئت
 سبيلا وبعضهم يرفع سبيلا ان مبتدأ مخذوف الجزاء
 حيث سبيلا كوجه ذكره الرضي وعدم اضافته لفظا انه ر
 كلفه التفسير واذا اضيف الى المفعول في غير نصب والاشهر
 ابنه وقد يخرج عن الظرفية نحو الله اعلم حيث يجمل رسالت
 لان المفعول يعلم القدر ولدي بالالف المقصورة والكسر
 بناءه لكونه يفتي عنه وهو معرب بالاتفاق وتعال الاضطرث
 الضمير الظاهر وينقلب بيا مع الضمير يقول كنت لدى زيد ولوليت
 كالف على الالف وعلى سبويه له الكه وعلا كالف والالف يضاف
 الى الضمير مقصودا لاصم لالف سوى هذه الثلاث وكذا ان
 يفتح ضمير فكون من مثل مضمض هو اصل اللغات قد جاء لادن
 يفتح فكون او ضمير فكون فكس النون دفعا لا اتفاقا
 استاكين ولادن يفتحين فكون يفتح فكس فكون

وبما قد في النون نحو له يفتح فكون ولنه يفتح فكون وله
 يفتح ضمير فكون لادن ثمان لغات ولدى يفتح عند الا ان لا يستعمل
 الا فيس مع ما هو قريب منه ومنه يستعمل في بيت هو في
 فراكه ايضا ولدن لا يكون الا مع من لفظا كشيء او تقدير
 نادرا او يكون مع جميع لغات على حالة واحدة ولا يضاف مخذوف
 النون من لغات الى الضمير قبل وحيث بناء وضع بفتحها وضع
 الحرف وكل باقية بعد والكاف عطف على بعض الظروف
 لا علامه قول نحو كذا يفتح الى المبتدأ لازم ما ذكره والكاف
 الذي هو يفتح المثل نحو يفتح على كالبعد الممنه اي على
 اسنان مثل البرد الغائب في بياضها ولطافتها وفي الطير
 ليا نبع على امته على بطن كبر ابل اي مثل ما اتي وعلى يفتح
 فوق نحو من بعد الى من فوق وعلى يفتح الجلب نحو من
 عن يفتح وتارة من اما الى الاسمية الى الثاني نسبت
 الى الاسم لونها اسما والديس على سبيلها فوعدها فيها
 بمنتهى بالاسم كالفاعل والمفعول والوزم من نوع المبتدأ
 العارض منه ما الى اسم من الظروف او من غيرها قطع من الاضافه
 بهذا في المضاف اليه بلا تعويض تنوين ولو لم تنصب العرب
 لان التنوين لما اقيمت مقام المضاف في عليه كان له علم
 يقطع من الاضافه وذلك في غير الظروف كشيء نحو كذا اليه

راجعون وكل ضرب من الامثال وفي الظرف قليل في فاع
 الشارب وكنت قيدا اكاد اغوص بالمال الفرات قال الرضي
 في هذه الفرق في المعنى بين ما العرب من هذه الظروف
 المقطوعة وما بين منها وهو الحق او قيل الحذف في معنى في المبنى
 منسبة في العرب من ان في المضاف اليه ولو كان منسبا لعرب
 مع التثنية من ثوبت بعد كان غير من قبل ولم يسمع المنسبة في غير
 ونظري في غير بعد تحت وقدم وخلف وورا اعلم ان ليس
 من الظروف المقطوعة بل المذكورة و فوق وامام واسفل و دونه
 و اول من على ومن علوه ولا يقاس عليها ما عدا نحو عيني وشمال
 واخر وسميت هذه الظروف ونهايات كما سبق وجه بناءها
 الاختصاص كاللحرف وقد عرفت ان لم يكن في قولهم وان كان فيه الاحتياج
 لثبوت التثنية من ان في المضاف اليه وهو لا غير وليس غير ثم ان
 المضاف اليه الحذف في هو السنتي في ليس فيه الترفع في قولك
 جائني زيد ليس لكانت قلت جائني زيد ليس الجاني الا كذا ولمند
 القاض المعصام ان غير في ليس غير ولا غير على نحو واحد وليس
 في ليس غير والتقدير ليس غير جائني ان تقدير لا غير لا غير
 جائني فلا تنفي الجنس عند البعض وفي مطلق في غير جائني زيد لا غير
 جائني زيد لا غير و حسب لقطع في الاضافة لكثرة استعمال
 لثبوتها في غير في كرم التعرف بالاضافة وبن على الفهم

بجدة

تشبه به منه والآن فهو مطلق على وقت محض
 او بنفسه بمنزلة الامم وظرفية تامة لا لازمة ولذا افر
 الى هذا المحل ولو قدم على لا غير لكان النسب كنه ادا
 ان يجمع جميع ما قطع عن الاضافة ظروفا او غيرها قال
 القاض المعصام لم يذكر لفظه بن وجه يقرب الى
 القبول وقيل هو عرب لشبهت من الان بكسر و منه ان
 وهو ما دخل على المدح في الله لفظا او تقديرا في قوله
 ويوسف ارض في هذه المفرد الذي ليس بمضاف ولا
 مشبهة بنحو يا عبد الله ويا طاعا جيلنا فانهم العرب بان المعرفة
 بعد الله فان الكثرة بعد عرب وسبب في نحو يا جلا
 فاذ اي النادى المذكور بينه وقوعه موقع كاف او موك
 الشارب كافا ذلك على ما في شبي من الحركة والحرف يرفع
 ذلك النادى لو كان المبدل المرفوع به اي بذلك الشيء
 لفظا او تقديرا او محلا وهو الضم في مثل ما زيد ويا جلا
 والالف الواو في مثل يا سلمان يا سلمون وانما في
 عليه لفرق بين حركة المبنى والكسر من النادى ورواها
 كذا في الرض لكن هذا ليس مطلق بل انه لم يلحق باخره الف
 الاستغناء او الندبة اي الف موك وقت الاستغناء
 او الندبة وظاهر ان هذه الشرط للمبنى على الضم فاحتم

لا مطلق المبنى على ما يرفع به نحو يا زيدا اذ المبنى على الالف
 والنون يلحق الالف المذكورة بلا تغيير نحو يا زيدا و
 يا زيدا وناه وبتن على هذا قوله وان طفا باخره الف بنى على
 الفتح لان البناء على الفتح ان يتصور في المبنى على الضم ولا
 باقوله لام استثنى او تجزى او تهدي فان يعرب على ما ياتي
 نحو زيد مثال المتادى المبنى على الضم المعرفة قبل النداء وبعد النداء
 ويا مسلمان مثال المبنى الالف المعرفة بعد النداء ويا مسلمان
 مثال المبنى على الواو ويا زيدا ويا زيدا ون في شئنة العلم وجه
 بما تعريف باللام لان وجوب اللام في شئنة العلم وجع في غير
 صورة النداء وفيها لا يجوز لئلا يحس كلاما التعريف ويا قاض
 ويا قاض وبعده ويا سماء ويا ارض ولا كان الحاد بالمفرد
 ما يقال به المضاف وشبهه اراد ان يبين حكمها فقال وان
 كان ان المتادى مضافا الى شئ على او غيره او مشابها
 وهو اسم جنس بعد شئ من تمامه وهو اما معمول مثل يا
 يا جيسا ويا حسن ووجه او وجهها ويا خير من زيد او مطلقا
 عليه بحيث يكون معه كشيء واحد نحو يا ثلث وثلثين لان
 الجميع اسم بمعنى معينين بخلاف نحو زيد وثلث او ثلث هو
 جهة او ظرف نحو يا حليلا لا يعجز او يا رجلا من تيمم فكل ما ذكره
 للمضاف سواء جعلت على او لم تجعل فاذالم تجعل على جازان

بشرقي

بشرقي المقصد كما في يا رجلا او لا يتصرف كما في يا رجلا فتقول
 في المعرفة يا حسن ووجه ظرفيا وكذا ما عده و اراد
 الاستدراك في حكم ما يقال في المعرفة وهو النكرة فقال
 او كان فكره يجب على ان يفهم به ان لا يبنى على ما يرفع
 به اما المضاف فيشبه فلان الاضافة من خواص الاسم فيضعف
 المشبهة واق النكرة فلم يسم مناسبتها الكافي ادعوا
 بعدم تصرفها فيعلم مقدروا باليت به حرف النداء مناسب
 هذه المذهب حيوية والبناء نحو يا عبدا ويا خير من زيد فاصم
 يا عبدا الله ادعوا لم يند الله وكذا اصم يا زيدا ادعوا زيدا وحرف
 لنيابة حرف النداء مناسب وقال الجوزي نصب المتادى بشرقي
 الله سمة مسمة الضم ونقل عن ابي على انها اسماء
 افراد ونحو يا رجلا مثال النكرة بان يواد واحد غير معين
 و اراد ان يبين حكم ما يلحق اخره الف فقال وان لحق
 باخره الى المتادى المبنى على الضم الف ذكرت بنى على الفتح
 لان الف يقتضيه فتح ما قبلها نحو يا زيدا و اراد ان يبين حكم
 حكم ما يلحق اللام فقال وان انضم باقوله لام مذكورة
 يجب جرة لانها حرف فيقتضى بالاسم فيضعف المشبهة
 نحو يا زيدا وقت الاستغاثه باللها للتعجب ويا لدا و
 لست بهد و يجوز ان يكون يا زيدا مثال لست بهد وبعده ما لا تم

مفتوحة لان المتكلم قائم مقام ضمير الخطاب واللام الداخلة
عليه فهو كمنه فكل هذه ولله يلين بالمستغاث
اذ اختلف المستغاث نحو يا زيد ولعمري قد بكسر لام التعجب
والتي تدل على ان البحث عن اليقينات ولم يكن كلاما
للمنادي منها بل بعضها اراد ان يبينه فقال والبدل
ان بدل المتكلم والمعطوف عليه الحال عن اللزوم الى
اللام التعريف اذ المحل بها ليس حكمه كحكم المتكلم بل هو في موضع
الرفع والنصب اذ اعطف على المضموم حكمه الى حكم كل منهما حكم التثنية
المستقيمة الى التثنية دخل عليه حرف النداء الى ان كان تابعا للجنس
يكون مبنيا اذ كان سبب البناء موجودا لان كلا منهما مقصود
بالكثرة فكلون كان باشارة المرفوع نحو يا زيد في اليقينات ونحو يا زيد
ولعمري في اليقينات اذ كان سبب البناء مفقودا يكون حكمه حكم
مستقل سبب البناء مفقود على ما عرفت نحو يا رجل طاعنا جليلا
او يا رجلا وطاعنا جليلا وقرن كثر من النخلة الشكيد لا تقطع مع البناء
نحو يا زيد زيد ويا رجلا رجلا وقرن الرضخ عطفا البيان مع لانه
عنده البول والبدل هو نحو يا عالم زيد وغيره ما ذكر من التوابع يرفع
على لفظ اليقينات يرفع به وتنصب على محله وفي غير اليقينات يرفع
ومنه المصروف في المرفوع كالجزالة الى العالم لم يكن للمصروف
مرفوع وكان مرفوع المتكلم مرفوعا على معرفة حرف النداء اراد ان

بينها

بينها فقال وحرف النداء مستند على ما ذكره المصنف حيث علم
من المتن واما حرف وفعلى ما ذكره بعضهم ثمانية بفتح
واستعمالها في النصب استعمالا لا معنى ان معنى فانه يستعمل
للقريب والبعيد واما استعماله فانه يكون عند فاعله كونه
ولا يحد في منها الا هو وينادي اسم الله والاسم المستغاث
وايتها وايتها لا يفرق ويندب به وبوالا بغيرها كذا في القاموس
وعند النحويين البعيد واستعماله في القريب لئلا يزد من الهم
البعيد واستعماله في القريب استعمالا في القريب والبعيد
وايا وهاهنا البعيد واولى والادب فترتين بينهما الف هذه الف
للبيد واولى بالضم للقريب وقيل للتوسط وقيل للبعد ذكره في المتن
وتامنها الهزة للقريب وواو الخفض بالندبة لا يستعمل في غيرهما
اسم لا يرفع في الجنس اذ كان الى الاسم مفعولا غير مضاف ولا
مشبه اذ المضاف والشبه منصوب اذ الاضافة بغير مضاف
الاسم مذكورة متصلة بما اذ بالتعريف والانفصال لا يكون مبنيا
برجاء الرفع والشك في كونه مرفوعا ببيان الكثرة في لا وجعل
في الاربعة على الفتح ولا مسلمات بالكره ولا جليين بالياء
المفتوح ما قبلها ولا مسلمات بالياء الملكة ما قبلها بناؤه
نعت مع في الاستفادته ان جواب عمل من جعل وبنائه على نصب
يلكون بناؤه على ما قبلها بناؤه كذا في المتن والاضاع التسمي بغيره

جمع الموثق فيه كونه في اخره بانفسه الضمير في فوج المتحرك عند ذلك الحالت
 والاعراب في الاخر على السكون لم يجر على ما مضى او نونه ان كبد لفصل او خفيفة
 لم يجر ما ذكره على الضم في المذكر حذف واو هـ كان ما قبلها مفتوحا
 لاجل ما قبله نون التاكيد في جميع انواع جمع المذكر مجرى واحد وعلى العكس
 في المخططة حذف الياء او لم يحذف في الفتح في هذه من متحرك الاخر
 اعلو لا تخطه بانفسها خفة الضمة في التثنية وجمع الموثق
 ما قبلها الفاء لا تحذف الا التثنية است كين الشاة يلبس بالفرس
 في التثنية والثلث بطل الفرض في الجمع هذا من ذهب سيوري ومن تبعه
 وحين ان المضاعف المتعبر ما ذكر من التثنية مشرب اعراب تقديره
 ثوبين يجمع الموثق الثياب وتغير في الجمع الموثق في الخطاب وهو يجر
 مفرد الياء مفتوح او جمع والياء وان فرس هذه الفاعل التي
 عدت من غير اللزوم يجب بناءه على ما من حيث انهما بالمالات المذكورة ويحتمل
 ان يرد بالانحلال الفاعل الملبس مطلقا من اللزوم وفيه اللزوم ويجب
 بناءه مطلقا في اللزوم وبالمالات المذكورة في غير اللزوم ويتبع
 اعرابها واتجاه البناء الى الذي لا يجب ولا يمنع قور في الظروف
 المضاف الى الجملة ليس على الإطلاق بل في غير لازم المضاف وفي واجب المضاف
 يجب ان يقال تقول يوم يقدم زيد ويوما يقدم فيه زيد في صورة
 المضاف في منع الضمير المضاف في الجملة المضاف اليها بخلاف صورة عدم
 تحذف يلزم فيها للربط وتعد في المضاف اليها او الى اذا المضاف

اليها

اليها فانها ان الظروف المذكورة يجوز بناؤها لاكتسابها اياد من
 المضاف اليها وسطا او بهما على الصريح المقتضى ويجوز اعرابها بالانحلال لعدم
 لزوم اضافتها فصلة البناء فيها عارضة بخلاف ما تقدم من الظروف
 اللازمة المضافة الى الجملة ولو باستناد الطالب كما في حيث تقول شاة هذا
 يوم يفتح الصادقين صدقهم فراء بالفتح والضم في اليوم بالفتح ملامت
 البناء والضم اعراب وتوحيث ويومئذ وعامئذ وب يئذ وتوحيث
 يجوز ايضا بناءها اعرابها انما تقرأ قول الله ومن غزى يومئذ
 يفتح يوم وجره ثم اعلم ان لظاهر اضافة هذه الظروف الى اذن من
 قبيل اضافة المضاف الى فتمت اعرابها حال ارض ان هذه الظروف
 ليست في الحقيقة مضافة الى اذن الى الجملة على حذف الجدة
 حتى ياذب هذه الظروف بدل منها مع تنوين العوض ليكون
 التنوين كان ثابت في الظروف المبدل منها لان بدل تنوين المعنى
 المبدل منه قائمه انها من اضافة العام الى الخاص لان اذا كان
 خاصا مضافا الى الجملة وكذا ان في مثل الظروف المذكورة في جواز
 البناء على الفتح مشروطين على ما وان المصدرين وان
 المستددة يجوز فيها البناء لافاضتها الى ماضية منه مبنية المصدر والاعراب
 لعدم لزوم اضافة هذه المضافات الى جوار في التثنية
 والجمع الاعراب تقول قلت مشروعا قائم زيد او غير ما قام ومثان
 قائم ومثان زيد قائم واسم المكونة وقدم اسم غير المكونة المتصرفة

يجوز زينا في كل ما لا يمتنع على المتزوج ان لا يقال له اسم لا يمتنع
 المذكور ولا يجوز في صفة البناء المفردة ان يسمي بالصفة ولا الشهادة
 فانهما موصوفان نحو لا رجل حسن الوجه او حسن وجهه بالصفة الي
 بالاسم المنسب في صفة النفس كمنه نحو لا رجل غريب ولا رجل غريب
 كمن يضاف الي الصفة المذكورة في وجهه بالوصف او النسب يجوز ان يضاف
 الى الصفة المذكورة في الفتح لحد على لفظ المتزوج لا يمتنع وصفها وصفا
 النفس بمنسبها نحو لا رجل غريب بالفتح ويجوز ان يضاف اليها على معنى
 ونسبها على معنى الغريب اسم لفظ لشبهة بالحرية او سلبية نحو لا رجل
 بالفتح ونسبها بالنسب والشركة المعطوفة على ذلك بمنسبها بالحرية لا يمتنع
 ونسبها لا يجوز زينا في حاله وهو في المعطوف ثم الاب او ابنا او
 وابن وابو او اشوايع فانها منزهة عن الكسب في ان يكون كماله في كل ما
 الثاني على ما عرفت ذكره الان ليس في هذا آخر ما اردنا بعد من الكلام
 ونقول من الفرائض مع توفيق الحال ونشرت الحال المعنى كما انتم على ما به
 واتممت نعمتي ببناءه ووقفا بذكره يكون في حفظه عن فضلك وتلبية
 واجد من جوارحه الشراب وحسن الخاب وزحف بالعتاب والعقابة
 القدر من نعمت الدنيا في السوء انظر ان فتوى في الاموال
 والافعال والاصول على ما في الحال واهل استقبال وحسن ذكر الكائنات
 عند توفيق التوفيق يومه فيقع بنون ولا مال فخره في صفه مع حاله
 استخرج من كتابه ما في انظر السوء الى ان يمتنع تمام الاموال

